المشاركة المجتمعيّة

الكتاب: **المشاركة المجتمعيّة**

المؤلف: **د. يوسف الهاجري**

التصنيف: **إدارة**

الناشر: **دار مدارك للنشر**

الطبعة الأولى: مارس (آذار) **٢٠٢٥**

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN: ٩٧٨ - ٦١٤ - ٤٢٩ - ٤٩٥ - ٦

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لـ **مدارك**. **لا** يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من **مدارك**.

Madarek Publishing House

مدارك

دار مدارك للنشر

8470 **طريق عثمان بن عفان، حي التعاون، الرياض، المملكة العربية السعودية**
8470 Othman Bin Affan St, Al Taawun Dist, Riyadh, Saudi Arabia
Zip Code: 3844 - 12478 Riyadh, Saudi Arabia Tel: +966 114541148

mdrek.com | read@mdrek.com | DarMadarek

د. يوسف الهاجري

المشاركة المجتمعيّة

الفهرس

عن الكتاب

مقدّمة

❖ **الفصل الأول: المشاركة المجتمعيّة.. جوهر التغيير وأهميّته**

١. مفهوم المشاركة المجتمعيّة

- المشاركة المجتمعية: رؤيةٌ شاملة من منظور العلوم الاجتماعية
- مفاهيم متشابكة مع المشاركة المجتمعيّة
- المشاركة المجتمعيّة في الإطار العالمي

٢. نظريات المشاركة المجتمعية: مفاتيح لفهم التفاعل الاجتماعي

٣. المشاركة المجتمعيّة: العمود الفقري لبناء المجتمعات

٤. أهداف المشاركة المجتمعيّة

٥. أشكال ومستويات المشاركة المجتمعيّة

٦. قيم المشاركة المجتمعيّة

٧. معوّقات المشاركة المجتمعيّة

٨. دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق الرؤى الوطنيّة للدول

❖ **الفصل الثاني: المشاركة المجتمعيّة: أسسٌ ومبادئ**

١. مبادئ المشاركة المجتمعيّة

٢. قيم المشاركة المجتمعية: أساسيّات التفاعل والتعاون

٣. دوافع المشاركة المجتمعيّة

٤. أدوات المشاركة المجتمعية: مفاتيح التفاعل الفعّال

٥. مهارات المشاركة المجتمعيّة

٥. تقنيات المشاركة المجتمعيّة

❖ **الفصل الثالث: المشاركة المجتمعية في المملكة: محطّات تاريخيّة ومفاصل حيويّة**

١. لمحة تاريخية عن المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية

٢. دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة

٣. أبعاد المشاركة المجتمعية الوطنية

٤. المشاركة المجتمعية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠

- المشاركة المجتمعية والشباب
- المشاركة المجتمعيّة والمرأة
- المشاركة المجتمعيّة والطفل
- المشاركة المجتمعيّة وكبار السنّ
- المشاركة المجتمعيّة وذوي الاحتياجات الخاصّة

٥. دور مختلف الجهات في تعزيز المشاركة المجتمعيّة

٦. نماذج لأهمّ المشاركات المجتمعيّة في المملكة

- المشاركة المجتمعية في مجال الصحة
- برنامج الابتعاث الخارجي

٧. التحدّيات التي تواجه المشاركة المجتمعيّة في المملكة وسبل التغلّب عليها

٨. مستقبل المشاركة المجتمعيّة في المملكة

٩. العوامل المؤثّرة في نجاح المشاركة المجتمعية

❖ **الفصل الرابع: مجالات ونماذج المشاركة المجتمعيّة: استراتيجيّات لتحقيق التغيير**

أوّلًا: مجالات المشاركة المجتمعية:

١. المشاركة المجتمعية في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة.. نحو مجتمع صحّي

٢. المشاركة المجتمعيّة في مجال التعليم.. نحو بيئة تعليميّة غنيّة وداعمة

٣. المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة.. شركاء في حماية كوكبنا

٤. المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون.. تنوّع ينبض بروح المجتمع

٥. المشاركة المجتمعية في مجال التنمية الاقتصادية.. مفتاح تحقيق التنمية

٦. المشاركة المجتمعية في مجال العمل الخيري والإنساني.. شراكة من أجل العطاء

ثانيًا: نماذج عالمية وإقليمية في المشاركة المجتمعية

١. مؤسسة فورد – Ford Foundation

٢. شبكة ستارت – Start Network

٣. تواصل – Tawasul

٤. دبي العطاء – Dubai Cares

رحلة التغيير.. تحدّيات ونجاحات المشاركة المجتمعيّة

❖ **الفصل الخامس: المشاركة المجتمعية.. رؤية مستقبلية**

١. التوجهات المستقبلية للمشاركة المجتمعية

٢. الدور الاستشاري في المشاركة المجتمعية: قيادة توجيهية نحو تنمية المجتمع

٣. دور التكنولوجيا في تطوير وتعزيز المشاركة المجتمعية
٤. فوائد استخدام التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية
٥. العوامل المؤثرة على مستقبل المشاركة المجتمعية
خاتمة الكتاب

عن الكتاب

تُشرق شمس المملكة العربية السعوديّة حاملة معها نسائم التغيير والتطوّر، وفي طيّاتها آمالاً عريضة لمستقبل واعد يشارك في صنعه الجميع. وتُمثّل المشاركة المجتمعيّة إحدى أهمّ الأدوات لبلوغ هذا المستقبل المنشود، فهي بمثابة الجسر التي يتيح التواصل الفعّال بين أفراد المجتمع ومؤسّساته، ومسار يمهّد الطريق نحو التنمية الشاملة المستدامة.

في رحاب هذا الكتاب، نستكشف أبعاد المشاركة المجتمعيّة، ونسلّط الضوء على أهمّيّتها ودورها المحوريّ في تحقيق التقدّم على مختلف الأصعدة.

نبدأ رحلتنا باستعراض التعريفات المختلفة للمشاركة المجتمعيّة بغية توضيح المفاهيم ومنع الملابسات، ونبيّن أهمّيّتها وفوائدها على الفرد والمجتمع ككلّ، ونسلّط الضوء على دورها في تعزيز الروابط الاجتماعيّة وخلق بيئة إيجابيّة تحفّز على الإبداع والابتكار، ونناقش دور التكنولوجيا الحديثة في توسيع آفاقها وفتح قنوات جديدة للتفاعل والمشاركة.

ونُسلّط الضوء بشكل خاصّ على تجربة المملكة العربية السعوديّة

الرائـدة في مجـال المشـاركة المجتمعيّـة، ونحلّـل التطـوّرات التـي رافقـت رؤيـة المملكـة ٢٠٣٠ ودورهـا في تعزيـز ثقافـة المشـاركة بين فئـات وأفـراد المجتمـع.

نُقـدّم في هـذا الكتـاب تحليـلًا شـاملًا لواقـع المشـاركة المجتمعيّـة في المملكـة العربيـة السـعوديّة، ونناقـش التحدّيـات التـي تواجههـا والسـبل الأمثـل للتغلّـب عليهـا.

نُثـري رحلتنـا بـنماذج دوليّـة وإقليميّـة وقصـص مُلهمـة لأفـراد ومجتمعـات نجحـت في تحقيـق إنجـازات عظيمـة مـن خلال المشـاركة الفاعلـة، ونناقـش نماذج وممارسـات متعـدّدة لمشـاريع ومبـادرات مجتمعيّـة حقّقـت نجاحًـا باهـرًا في مجتمعاتهـا.

ختامًـا، نقـدّم توصيـات عمليّـة لتعزيـز ثقافـة المشـاركة المجتمعيّـة، والمسـاهمة في بنـاء مسـتقبل أفضـل يشـارك في صنعـه الجميـع.

هـذا الكتـاب هـو دعـوة مفتوحـة لجميـع أفـراد المجتمـع للمشـاركة بفاعليّـة، حيـث نسـتطيع معًـا أن نجعـل المشـاركة المجتمعيـة واقعًـا ملموسًـا، ونسـاهم في بنـاء مجتمـع حيـويّ مزدهـر يحقّـق طموحـات أبنائـه ويسـعدهم.

مقدّمة

المشاركة المجتمعيّة تعدّ أداة أساسيّة في تطوير المجتمعات وتحسين جودة الحياة على مختلف الأصعدة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة والثقافيّة. من خلال المشاركة الفعّالة، يمكن تحديد الاحتياجات بدقّة أكبر وزيادة كفاءة تنفيذ المشاريع، ما يسهم في تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعيّ. هذه المشاركة تقوم على تعزيز الشفافية والمساءلة، ما يتيح تقديم الخدمات بشكل أكثر فاعليّة، حيث يتطوّع أفراد المجتمع للمساهمة في جهود التنمية وحثّ الآخرين على المشاركة الإيجابية، سواء كان ذلك من خلال تقديم آرائهم، المشاركة العمليّة، أو الدعم المالي.

التطوّرات التقنيّة المتسارعة في العصر الحديث أحدثت تحوّلات كبيرة في طرق التواصل المجتمعيّ، ما أدّى إلى نشوء بيئة جديدة بقيم وممارسات حديثة. هذه البيئة تتيح للمنظمات والمسؤولين والجمهور استخدام منصّات وشبكات متعدّدة للحصول على المعلومات بشكل أوسع مقارنة بوسائل الاتصال التقليديّة.

كما أنّ هذه التكنولوجيا وفّرت مساحة للتعبير عن الآراء والمواقف حول الأحداث والقضايا المجتمعية. المشاركة المجتمعية الفعّالة أصبحت تتجلّى من خلال مناقشة المشكلات، تقديم المقترحات،

والتفاعل عبر التحليل والتخطيط، مّما يشجّع على التفاعل الذاتيّ والمشاركة الوظيفيّة لتحقيق الأهداف المجتمعيّة.

من خلال ما نقدّمه في هذا الكتاب، يتّضح أنّ تعزيز قيم وأدوات المشاركة المجتمعيّة يسهم بوضوح في تشكيل الرأي العام، والتأثير في عمليّة اتخاذ القرارات، وهذا التأثير يتمّ من خلال اندماج الأفراد في الحوار العام حول القضايا المجتمعيّة، ما يتيح لمتّخذي القرار فهم مجموعة واسعة من الآراء والتوجهات، وبالتالي، توجيه المجتمع نحو تحقيق أهدافه المشتركة.

ونشير في هذا السياق، إلى أنّ المملكة العربية السعوديّة تعيش تطوّرًا فكريًا وثقافيًا واسعًا، خاصّة بعد إعلان المملكة في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٦ عن رؤيتها الوطنيّة ٢٠٣٠، التي حدّدت من خلالها ثلاثة محاور إستراتيجيّة، هي: العمق العربيّ والإسلامي، وقوّة استثماريّة رائدة، وربط القارات الثلاث، مع تأكيد انطلاق تلك الرؤية من الإيمان بأهمّية بناء مجتمع حيويّ يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلاميّة ومنهج الوسطية والاعتدال، والاعتزاز بالهوية الوطنيّة والإرث الثقافيّ العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، بمساندة بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحّيّة واجتماعيّة ممكّنة، وذلك من خلال جملة من القضايا والبرامج المستهدفة، وقد أُعلن عن إطار متكامل لحوكمة الرؤية؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة.

يتميّز المجتمع السعوديّ بأسبقية المشاركة والتفاعل في البيئة الحديثة، مع احتلال صدارة الدول العربية في استخدام الإنترنت وخصوصًا شبكات التواصل الاجتماعي، حيث وصل معدّل النمو العام لاستخدام شبكة الإنترنت في المملكة، وخصوصًا شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت شريكة أساسية في عملية إنتاج المضامين ورسم السياسات وتوجيه الرأي العام وتشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح في المجتمع السعودي.

فقد أحدثت رؤية المملكة ٢٠٣٠ تطوّرات مجتمعية تجاه الموضوعات والأهداف والقضايا التي اشتملت عليها، وظهرت لنا تحاليل متعمّقة عن ماهيّة هذه الرؤية وأبعادها وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع، وبدا واضحًا أنّ هذا التطوّر يأخذ سمة المشاركة والتفاعليّة في الحوار وتداول الآراء والتعليق والردّ والتصحيح باستخدام وسائط اتصاليّة متعدّدة، من خلال إظهار مواقف الجمهور وتوجّهاته من المحاور التي تبنّتها الرؤية، وسعيهم الواضح نحو المشاركة في برامجها المختلفة، بما يخدم الصالح العام للمجتمع السعوديّ، ويعزّز أهدافها نتيجة لتفاعلهم مع المضامين الهادفة للتعريف والتوجيه والحثّ على المشاركة في البرامج المجتمعيّة التي أقرتها الرؤية، وفقًا للتصوّرات الواقعيّة والالتزام بالمسؤوليّة المجتمعيّة.

كما يمثل هذا الكتاب دليلاً مرجعياً لكل الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات المعنية بتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية، فهو يقدم نهجاً علمياً ومنهجياً، من خلال تناول متعمق لمبادئ المشاركة

المجتمعيـة، كما يوفـر إطـاراً شـاملاً يعـزز مـن قـدرة هـذه الجهـات على تصميـم برامـج تشـاركية تتوافـق مـع رؤيـة المملكـة ٢٠٣٠ وتلبـي تطلعـات المجتمـع.

وهـذا الكتـاب ليـس مجـرد مرجـع وحيـد، بـل هـو منتـج جوهـري يشـكل قاعـدة للعديـد مـن الأدلـة الفرعيـة والمبـادرات التـي سـتُبنى عليـه مسـتقبلاً، مرتكـزة على عناوينـه، مـا يجعـل منـه مرجعـاً متخصصـاً يسـهم في صياغـة سياسـات وبرامـج أكثـر شـمولية وفاعليـة.

إنّ المفاهيـم والمصطلحـات التـي يركـزّ عليهـا هـذا الكتـاب هـي مفاهيـم جوهريّـة لا بـدّ للمواطـن أن يتعـرّف إليهـا ليكـون لـه دور إيجـابي وفاعـل في مجتمعـه وصـولًا إلى مسـاهمته في تحقيـق رؤيـة ٢٠٣٠.

ومـن هنـا، كانـت فكـرة هـذا الكتـاب، والاهـتمام بمجـال المشـاركة المجتمعيّـة، التـي باتـت مطلبًـا أساسـيًّا لبنـاء مسـتقبل أفضـل خاصّـة في ضـوء أهـداف رؤيـة المملكـة ٢٠٣٠.

الفصل الأول:
المشاركة المجتمعيّة.. جوهر التغيير وأهميّته

❖ مفهوم المشاركة المجتمعية:

تعدّ المشاركة المجتمعية من مقوّمات المجتمعات الإنسانيّة؛ فهي بمثابة الضوابط السلوكيّة والخُلُقية التي تحدّد علاقات الأفراد وتصرّفاتهم اليوميّة تجاه أحداث المجتمع وقضاياه، كما تحدّد سلوكهم الاجتماعيّ الإيجابيّ، وقد تعدّدت تعريفات الباحثين حول مفهومها حسب رؤيتهم للأدوار والأهداف ومجالات المشاركة ذاتها، ونشير هنا باختصار إلى التطوّر التاريخيّ للمفهوم:

- تعود جذور المشاركة المجتمعيّة إلى العصور القديمة، حيث كان الأفراد يشاركون بشكل مباشر في اتّخاذ القرارات المصيريّة وإدارة شؤونهم. مع مرور الزمن، ظهرت فلسفات جديدة في العصور الوسطى، مثل فلسفة جون ستيوارت ميل، التي أكّدت على أهمّيّة إشراك أفراد المجتمع في عمليّة صنع القرار.

- في القرن الماضي، تزايدت أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة مع تطوّر النظريّات السياسيّة وظهور حركات حقوق الإنسان، ما جعلها محور اهتمام المؤسسات والهيئات الدولية.

- ومع دخول القرن الحادي والعشرين، أتاحت الثورة الرقمية وسائل وأدوات جديدة لتسهيل التواصل بين أفراد المجتمع، ما عزّز من دور المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد شهد مفهوم المشاركة المجتمعية تطورًا ملحوظًا خلال العقود الماضية، حيث انتقل من كونه مجرد أنشطة خيرية محدودة، غالبًا ما كانت مدفوعة بدوافع شخصية من قِبل أصحاب المؤسسات والشركات، إلى نهج استراتيجيّ شامل يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا النهج يعتمد على إشراك المجتمع المدني، أفرادًا ومؤسسات، في عمليّة اتخاذ القرارات وتحديد السياسات المتعلقة بالمجتمع.

ونذكر في السطور القادمة أبرز التعريفات التي وضعتها الأدبيات في هذا المجال والمتخصّصون لمفهوم المشاركة المجتمعيّة:

- حدّد «قاموس الخدمة الاجتماعية» (١٩٨٧)[١] مفهوم المشاركة لدى المواطنين بأنّه: «التفاف أعضاء المجتمع وتأثرهم بالسياسة الاجتماعية حول جهود التغيير، ومطلوب من القائمين على التغيير تسهيل مشاركة المواطنين في تلك الجهود».

- كما عرَّفتها «منال ثابت» (٢٠١٠)[٢] على أنّها إسهامات أو

(١) الغرابية، فيصل محمود (٢٠١٠): أبعاد التنمية الاجتماعية العربية، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ص: ١١٩.

(٢) عبد الفتاح، منال ثابت (٢٠١٠): بناء مقياس المشاركة الاجتماعية للمسنين، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، (٢٤)، ص: ١٨٧.

مبادرات، سواء من جانب الأفراد أو الجماعة، وقد تأخذ شكلًا ماديًا أو عينيًا، فهي عبارة عن مسؤوليّة اجتماعيّة تهدف إلى تعبئة الموارد البشرية غير المستغلّة، كما أنّها تعدّ بمثابة وسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لكل أطراف المجتمع والتنسيق فيما بينها.

- أما «أصايل داود» (٢٠١٨)[١]، بأنهّا الوسيلة التي يستطيع من خلالها أفراد المجتمع التأثير في القرارات المتعلّقة بحياتهم، وبالسياسات والبرامج التي يضعها المجتمع من أجلهم.

- وفي معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلّم، ذكر «مجدي عزيز» (٢٠٠٩)[٢] في تعريف آخر أنهّا الأدوار التي يمارسها الفرد في الحياة الاجتماعيّة داخل المجتمع المحلّي، وتتمثّل في تبوّء مكانة اجتماعيّة، ومناقشة القضايا الاجتماعية، والإسهام في حلّ المشكلات الاجتماعية، وممارسة الأنشطة الاجتماعية، وتحليل المواقف الاجتماعية وتقييمها.

- بينما عرَّف «كومار» (Kumar ٢٠٢٠)[٣] المشاركة المجتمعيّة على أنّها الأعمال التي تعتمد على التطوّع أو تقديم الهبات، التي يُعتمد عليها من أجل تقديم خدمات مختلفة ومتنوّعة لأفراد المجتمع.

---

(١) الحواشين، أصايل داود (٢٠١٨)، العلاقة بين المشاركين للمسنين والرضا عن الحياة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مركز الملك سلمان الاجتماعي والجمعية الوطنية للمتقاعدين بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود: ٣٣-٣٥.

(٢) إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص: ٩٢٠.

(٣) Kumar Anil (٢٠٢٠): Community Participation ResearchGate p: ٢.

كذلك عرَّفها «ثوالا» (Thwala, ٢٠١٠)[١] بكونها عملية يشارك ويؤثر من خلالها أصحاب المصلحة والقرار في عمليات التنمية والقرارات والموارد التي تؤثّر عليهم.

- وأشار «كيوانجو وآخرون» (Kiwango, et.al, ٢٠١٧)[٢] إلى أنّ المشاركة المجتمعية، أو المشاركة العامة، أو التخطيط التشاركي، هي مصطلحات تستخدم بالتبادل؛ لكنّها تهدف إلى إشراك الأفراد في المجتمع لتحقيق أقصى فائدة للمجتمع بأسره، بحيث يدور برنامج المشاركة المجتمعيّة حول جمع وجهات نظر مختلفة لمن يريد المشاركة، وعادة ما يعتمد المخطّطون على المشاركة المجتمعيّة لجمع الأفراد حول قضايا مختلفة ومهمة تواجهها الدولة.

ومن خلال المفاهيم التي عرضناها يمكن القول إنّ المشاركة المجتمعية هي مصطلحات تشير في الأساس إلى إشراك الأفراد في المجتمع لتحقيق أقصى فائدة للمجتمع، وأنّ المخطّطين يعتمدون على المشاركة المجتمعيّة لجمع الأفراد في مختلف القضايا، وأنّها تؤدي دورًا مؤثرًا في تحقيق أهداف رؤية المجتمع. كما تعني المشاركة المجتمعيّة

(١) Thwala, Wellington Didibhuku (٢٠١٠): Community participation is a necessity for project success: A case study of rural water supply project in Jeppes Reefs, South Africa, African Journal of Agricultural Research, ٥ (١٠), p: ٩٧١.

(٢) Kiwango, et.al, Wilhelm A. (٢٠١٧): Levels of community participation and satisfaction with decentralized wildlife management in Idodi-Pawaga Wildlife Management Area, Tanzania, International Journal of Sustainable Development & World Ecology, ٢٥ (٣), p: ١٢-.

الإسـهام أو التعـاون في أيّ وجـه مـن وجـوه النشـاط، كاشتراك الفـرد في نشـاط اجتماعـي، أو الإسـهام في تحقيـق أهـداف الجماعـة، والشـعور بالمواطنـة، وتحمـل المسـؤولية.

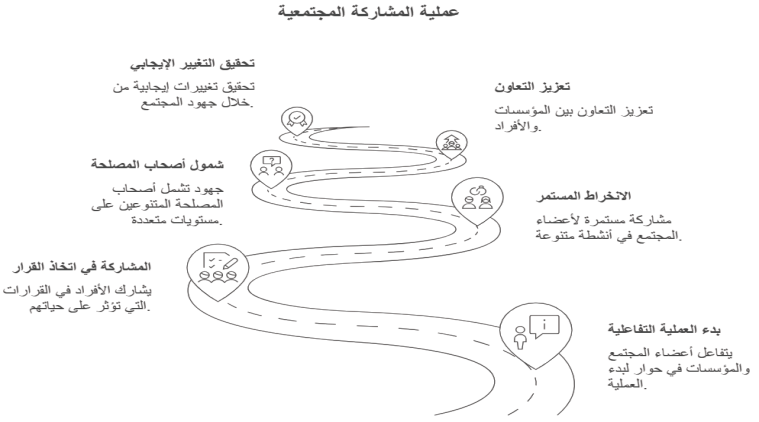

❖ المشاركة المجتمعية: رؤيةٌ شاملة من منظور العلوم الاجتماعية

يعـدّ مفهـوم «المُشـاركة المجتمعيـة» مـن المفاهيـم الأساسيّة في العلـوم الاجتماعيّـة، حيـث يُعنـى بشـكل عـام بمشـاركة أفـراد المجتمـع في مختلـف جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية، ونستكشـف سـويًا في هـذا الجـزء بشـكل مبسَّـط وموجـز مدلـول المفهـوم مـن منظـورِ أبـرز نظريـات مداخـل العلـوم الاجتماعيـة، بـدءًا مـن علـم الاجـتماع وعلـم النفـس الاجتماعـي، مـرورًا بالعلـوم السياسـية والاقتصـاد، ووصـولًا إلى علـم الإدارة العامـة، ويمكننـا أن نوضـح ذلـك حسـب التـالي:

منظور علم الاجتماع:

- المدخل الوظيفيّ: ينظر إلى المشاركة المجتمعية كأداة لتعزيز الترابط الاجتماعي، والتنوع، والاندماج، والشعور بالانتماء.

- المدخل التفاعليّ: تُركّز على دور التفاعل الاجتماعي في تكوين هوية الفرد، وتُعزّز المشاركة المجتمعية الشعور بالمسؤولية والانتماء للمجتمع.

منظور علم النفس الاجتماعي:

- نظريّة السلوك الاجتماعيّ: تُركّز على تأثير المشاركة المجتمعية على سلوك الفرد، وتُعزّز مشاعر التعاون والمساعدة.

- نظرية التعلُّم الاجتماعي: تُركّز على دور التعلّم من خلال التفاعل مع الآخرين، وتُعزز المشاركة المجتمعية مهارات التواصل والتعاون بين أفراد المجتمع.

منظور العلوم السياسيّة:

- نظريّة الديمقراطيّة التشاركيّة: ترى المشاركة المجتمعية كعنصر أساسي للديمقراطية الفاعلة، وتُسهم في صنع القرار وتحديد الأولويات.

- نظريّة الحوكمة الرشيدة: تعزِّز المشاركة المجتمعية مبادئ الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة.

منظور علم الاقتصاد:

- نظريّة رأس المال الاجتماعي: تعزّز المشاركة المجتمعيّة الثقة بين أفراد المجتمع، وتسهم في تنمية رأس المال الاجتماعي.
- نظريّة التنمية المستدامة: ترى المشاركة المجتمعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وتسهم بفاعلية في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

منظور علم الإدارة العامة:

- نظرية الإدارة التشاركية: ترى أن المشاركة المجتمعية تعزز مشاركة المواطنين في صناعة القرارات وتنفيذ المشاريع.
- نظرية الخدمة العامة: تسهم المشاركة المجتمعية في تحسين جودة الخدمات العامة وتلبية احتياجات المواطنين.

❖ مفاهيم متشابكة مع المشاركة المجتمعية

وفي هـذا السـياق لا بـدّ أن نتطـرّق إلى بعـض المفاهيـم المشـهورة والمتشـابكة مـع مفهـوم المشـاركة المجتمعيـة، ومـن أبرزهـا:

١. المسؤولية المجتمعية:

تـشير المسـؤولية المجتمعيـة إلى التـزام المؤسسـات بتلبيـة التوقّعـات الاجتماعيـة والبيئيـة والأخلاقيّـة، وذلـك مـن خلال تفعيـل سياسـات ومبـادرات تُحقّـق الاسـتدامة البيئيـة، ودعـم المجتمعـات المحليّـة، والالتـزام بالمعـايير الأخلاقيّـة في الأعمال التجاريّـة.

وترتبـط هـذه المسـؤولية بشـكل أكبر بالمؤسّسـات الخاصّـة، حيـث تُمثِّـل التزامًـا أخلاقيًـا وقانونيًـا تجـاه المجتمـع، وتسـهم في تحسين سـمعة المؤسسـة ورفـع مسـتوى كفاءتهـا.

٢. المشاركة التطوّعيّة/ التطوّع:

تُـشير المشـاركة التطوّعيّـة إلى مشـاركة الأفـراد في الأعمال التطوّعيّـة المختلفـة التـي تسـتهدف خدمـة المجتمـع وتقديـم خدمـات بـدون مقابـل، مـن خلال تـوفير المسـاعدة والدعـم للمجتمعـات والأفـراد المحتـاجين، والمشـاركة في مشروعـات تنمويـة وخدميـة.

ويُعـرَّف نظـام العمـل التطوعـيّ السـعوديّ «التطـوّع» بأنـه «كلّ جهـدٍ أو عمـلٍ يقدمـه شـخص ذو صفـة طبيعيـة واعتباريـة طواعيـة؛ رغبـةً منـه في خدمـة المجتمـع وتنميتـه».

٣. التنمية المجتمعية:

تُعدّ التنمية المجتمعية طريقة من طرق وحدة العمل في المجتمع، تسعى إلى إحداث التغيير المقصود لمواجهة الاحتياجات والمشكلات، حيث يتمّ فيها تنسيق الجهود ومشاركة أفراد المجتمع لتحقيق تطوّر مستدام وفعّال في مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

٤. تنمية المجتمع المحلّي:

تمثّل عمليّة تعبئة جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتنظيمها بالتعاون مع الأجهزة الحكوميّة وغير الحكوميّة، ويهدف هذا التعاون إلى رفع مستوى المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًّا، ويعكس التفاعل الفعّال لتحقيق التنمية المستدامة.

٥. التنمية بالمشاركة:

تعتبر التنمية بالمشاركة عنصرًا رئيسًا للحكم الرشيد، وعرّفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون البلد على جميع المستويات، وهي تشمل آليات وعمليات ومؤسسات، يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم».

يُعدّ إدراج التنمية بالمشاركة ضمن عناصر الحكم الجيد إلى

الاعتقاد بأنّ إدارة الشأن العام بها من التشابك والتعقيد، بحيث تصبح فيه قيادة أية دولة بحاجة لمشاركة أطراف أخرى معها تتمثّل في: (منظمات المجتمع المدني، ودوائر المال والأعمال).

رغم اختلاف تعريفات المشاركة المجتمعية - كما أشرنا سابقاً - إلا أن أغلبها يتفق على أنها:

- عملية تفاعلية بين أفراد المجتمع، ومؤسساته المختلفة، لتحقيق التنمية والارتقاء بمستوى الحياة، وزيادة الشعور بالمواطنة وتحمل المسؤولية؛ متمثلة في الإسهام أو التعاون في أي نشاط مجتمعي، كمشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، ومساهمتهم في الأنشطة والمشروعات التي تخدم مجتمعهم.

- عملية متسلسلة ومتصلة ومستمرة، تسعى لإشراك أصحاب المصلحة على مستويات متعددة، وتنطلق من سياق التمكين وإيجاد الفرص لكل أفراد المجتمع.

- تعزيز التعاون والتواصل بين المؤسسات والأفراد من المجتمعات المحلية، لتلبية احتياجات المجتمع، والعمل على تحقيق التغيير الإيجابي؛ ويشمل ذلك مشاركة المجتمع في صنع القرارات المؤسسية، وتنفيذ المشاريع الخدمية، وتعزيز التوعية والتعليم.

واستخلصنا من عملية التحليل ثلاث محددات أساسية، نرى أنها تميز المشاركة المجتمعية بشكلٍ واضح، هي:

- بينما يركز التطوع على جهود الأفراد، وتركز المسؤولية المجتمعية على جهود المؤسسات، فإن الفاعل الأساسي في المشاركة المجتمعية هو أي من (الجهات الحكومية أو غير الربحية مع الأفراد) أو (الجهات الحكومية مع القطاع غير الربحي).

- بينما يركز التطوع على مساعدة الأفراد، وتركز المسؤولية المجتمعية على خدمة فئات معينة أو المجتمع ككل، فإن المستهدف للمشاركة المجتمعية بشكل واضح هو المجتمع.

- بينما يركز التطوع على تقديم المساعدة، وتركز المسؤولية المجتمعية على تحسين صورة المؤسسة، فإن الهدف من المشاركة المجتمعية تحقيق مصالح الدولة والمجتمع ضمن رؤية مشتركة.

وبناء على ما سبق فإن مفهومنا للمشاركة المجتمعية هو:

«عملية تفاعلية مستمرة ومتصلة بين أفراد المجتمع والجهات المختلفة، تتضمن إشراك أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وتمكين الأفراد من خلال إيجاد الفرص لهم للمشاركة في صنع القرارات، والمساهمة في الأنشطة والمشاريع التي تخدم مجتمعهم، بهدف تعزيز التعاون والتواصل لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة»

تحرير المصطلحات:

المصطلح	الفاعل الأساسي	الهدف	المستهدف
المشاركة المجتمعية	القطاع الحكومي أو+ الأفراد القطاع غير الربحي	تحقيق مصالح الدولة والمجتمع ضمن رؤية مشتركة	المجتمع
	القطاع الحكومي + القطاع غير الربحي		
الشراكة المجتمعية	القطاع الحكومي أو غير الربحي	خدمة المجتمع باستثمار المصالح المشتركة	المجتمع
المسؤولية المجتمعية	قيمة كبرى – مفهوم أوسع – (خلط في المصطلحات)		
المسؤولية الاجتماعية	القطاع الخاص	تحقيق مصالح أخلاقية ومستدامة لفئات المجتمع	المجتمع
التطوع	أفراد المجتمع	تقديم المساعدة والخدمة بدون مقابل	المجتمع
التنمية المجتمعية	جميع القطاعات والأفراد	تطور مستدام وفعال	المجتمع
تنمية المجتمع المحلي	جميع القطاعات والأفراد	رفع مستوى المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا	المجتمع المحلي

❖ المشاركة المجتمعية في الإطار العالمي

لا يُقدم الإطار العالمي تعريفًا محدّدًا لمفهوم «المشاركة المجتمعيّة»، لكنّه يُشير إليها بشكلٍ ضمنيّ في إطار الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، وتُشير هذه الأهداف إلى أنّ عدم تحقيقها يرجع إلى غياب مبدأ المشاركة والمساءلة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدّد، إلا أنّ هناك عددًا من المبادئ الأساسيّة التي تُشكّل جوهر المشاركة المجتمعيّة في الإطار العالميّ:

أوّلًا: إشراك جميع أصحاب المصلحة:

يُشير هذا المبدأ إلى أهمّيّة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليّة صنع القرار، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكوميّة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيًا: المساءلة:

يُشير هذا المبدأ إلى أهمّيّة مساءلة جميع أصحاب المصلحة عن أدوارهم في عملية التنمية.

ويمكن تلخيص أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في الإطار العالمي في النقاط التالية:

١. تعزيز التنمية المستدامة: تُسهم المشاركة المجتمعية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال إتاحة الفرصة للمجتمعات للمشاركة في تحديد احتياجاتها ووضع خطط التنمية الخاصّة بها.

٢. تحسين فعالية البرامج والمشاريع: تُسهم المشاركة المجتمعيّة في تحسين فعالية البرامج والمشاريع من خلال ضمان أن تلبّي احتياجات المجتمعات.

٣. تعزيز المساءلة: تُسهم المشاركة المجتمعية في تعزيز المساءلة من خلال إتاحة الفرصة للمجتمعات لمساءلة جميع أصحاب المصلحة عن أدوارهم في عملية التنمية.

تُعدّ المشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة في الإطار العالمي، وتُسهم المشاركة في تعزيز الديمقراطية والمساءلة وتحسين فاعلية البرامج والمشاريع.

وختامًا، وفي ضوء كلّ ما سبق عرضه، يمكن أن نقترح تعريفًا للمشاركة المجتمعيّة أنّها:

«عمليّة تفاعليّة مستمرّة ومتّصلة بين أفراد المجتمع ومؤسّساته المختلفة، تتضمّن إشراك أصحاب المصلحة على جميع المستويات،

وتمكين الأفراد من خلال إيجاد الفرص لهم للمشاركة في صنع القرارات، والمساهمة في الأنشطة والمشاريع التي تخدم مجتمعهم، بهدف تعزيز التعاون والتواصل لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة».

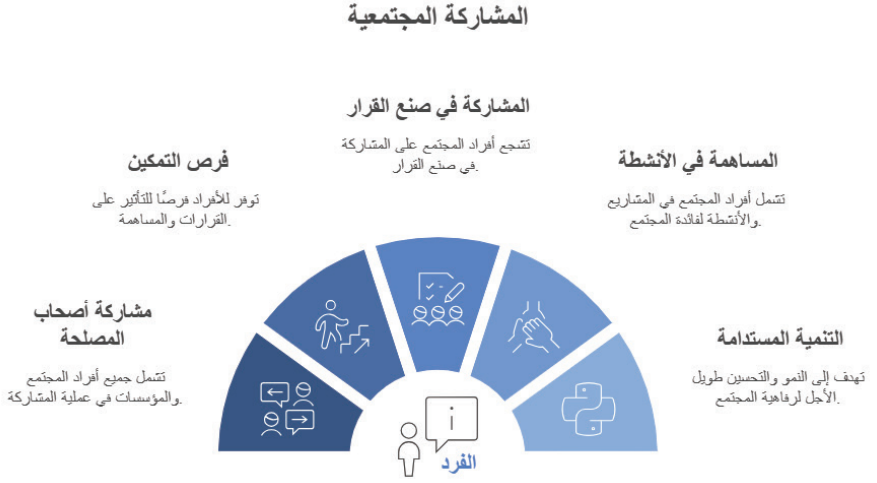

❖ المشاركة المجتمعية والانتخابات

تعد الانتخابات كأداة من أبرز وسائل المشاركة المجتمعية في الحياة العامة، حيث تتيح للأفراد الفرصة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار، وتتنوع أشكالها وتختلف حسب النظام السياسي والتشريعي في كل دولة، ونستعرض باختصار دور المشاركة المجتمعية في العملية الانتخابية بمختلف أنواعها:

١. المشاركة المجتمعية في العملية الانتخابية:

- يشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى مساهمة الأفراد والجماعات في صنع القرارات والتأثير على السياسات العامة التي تؤثر على حياتهم، وتعد الانتخابات من أوسع أشكال هذه المشاركة، حيث تتيح للفرد التعبير عن رأيه عبر اختيار ممثليه.

- تعمل الانتخابات على تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية، كما تسهم في تقوية الديمقراطية وضمان تمثيل أوسع لاحتياجات المجتمع وتطلعاته، ومن خلال الانتخاب، يتمكن الأفراد من محاسبة المسؤولين والمشاركة في اختيار السياسات التي تعبر عنهم.

٢. أنواع الانتخابات وأشكالها المختلفة في المشاركة المجتمعية:

- الانتخابات التشريعية: تشمل انتخاب أعضاء البرلمان أو المجلس التشريعي، وتمثل فرصة للمواطنين للتأثير على صنع التشريعات والقوانين، تساهم هذه الانتخابات في تعزيز الوعي المجتمعي حول القضايا السياسية وتدفع الأفراد للمشاركة بفاعلية في تحديد مستقبل بلادهم.

- الانتخابات المحلية: تشمل انتخاب المسؤولين على المستوى المحلي، مثل العمد وأعضاء المجالس البلدية. تعد هذه الانتخابات جزءاً أساسياً من المشاركة المجتمعية، إذ تتيح للمواطنين التأثير على القضايا المحلية وتحديد الأولويات التنموية التي تمس حياتهم اليومية. ووفقاً للعديد من الدراسات فإن المشاركة في الانتخابات المحلية

ترفع من مستوى التفاعل المجتمعي وتعزز من استجابة السلطات لاحتياجات المجتمع.

- الانتخابات القطاعية: تتضمن انتخاب ممثلين عن العاملين في القطاعات المختلفة، سواء في المؤسسات الخاصة أو النقابات. تتيح هذه الانتخابات للعاملين المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على بيئة العمل، وتعزز من انتمائهم لمؤسساتهم وتزيد من رضاهم الوظيفي.

٣. أثر المشاركة المجتمعية في نجاح العملية الانتخابية

- تعزيز الشفافية والمساءلة: تسهم المشاركة المجتمعية في الانتخابات في ضمان الشفافية والمساءلة، حيث يصبح للمواطنين دور مباشر في محاسبة المسؤولين واختيار الأنسب، وتعد الشفافية أحد أهم العوامل التي تشجع الأفراد على المشاركة الفعّالة وتدعم الثقة بين المواطنين والسلطة.

- رفع مستوى الوعي السياسي: تساهم الحملات الانتخابية وعمليات التصويت في رفع وعي المجتمع بالقضايا الوطنية والمحلية، حيث تساعد في زيادة اهتمام المواطنين بالشأن العام وتدعم إحساسهم بالمسؤولية الجماعية تجاه مجتمعهم.

قد تختلف أشكال الانتخابات وفقاً للنظم السياسية، إلا أنها تظل وسيلة لتحقيق التمثيل العادل والمسؤولية المجتمعية، من خلال تطوير الوعي المجتمعي وتبني آليات تنظيمية وتقنية فعّالة، يمكن

تعزيز دور الانتخابات في بناء مجتمع مدني قوي ومتفاعل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

❖ نظريّات المشاركة المجتمعية: مفاتيح لفهم التفاعل الاجتماعي

تعدّ المشاركة المجتمعية ظاهرة اجتماعية حيويّة تقوم بدور مهمّ في بناء المجتمعات وتطوّرها، فهي تعكس رغبة الأفراد في الانخراط والمشاركة في القضايا والأنشطة والفعاليات التي تساهم في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. ونظرًا لأهمّيّتها، برزت العديد من النظريّات الساعية لفهم وتفسير دوافع وسلوكيات الأفراد المشاركين في المجتمع، ومن أبرزها:

١ – نظريّة المشاركة:

وهي نظريّة معنيّة بمجال التعليم والمشاركة المجتمعية لطلاب المدارس، وضعها «آستن Astin»، وتتلخّص في أنّ الطلّاب يتعلّمون عندما يشاركون، والمشاركة نفسها وفقًا لهذه النظريّة تعرّف بأنّها مقدار الجهد النفسيّ والجسديّ الذي يبذله الطالب في خبرات أكاديمية، وعلى ذلك، فالطالب الذي يشارك بدرجة عالية هو الطالب الذي يبذل طاقة كبيرة في الدراسة، ويقضي كثيرًا من الوقت في الحرم الجامعي، ويشارك بفاعلية في المنظمات الطلابية، ويتفاعل كثيرًا مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب الآخرين، وعلى العكس من ذلك، الطالب غير المشارك هو الذي يهمل دراسته، ويقضي قليلًا من الوقت في الحرم الجامعي، ويمتنع عن أداء الأنشطة الخارجية، ولا يتفاعل إلا نادرًا

مع أعضاء هيئة التدريس، وقد حدد «آستن» (Astin) في نظريته ثلاثة مجالات رئيسيّة لمشاركة الطالب، هي[1]:

- المشاركة الأكاديميّة: التي تشير إلى مجموعة من السمات وأنواع السلوك المركّبة (إلى أيّ حدّ يتابع الطالب دراسته، وعدد الساعات التي يقضيها في الدراسة، والاهتمام بالمنهج، وعادات الدراسة الجيّدة).

- المشاركة مع أعضاء هيئة التدريس: المشاركة مع أعضاء هيئة التدريس ترتبط بقوّة برضا الطالب عن خبرته الجامعيّة؛ فالطالب الذي يتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس يعبّر عن ملامح خبرته في المؤسّسة التعليميّة أكثر من الطلّاب الآخرين.

- المشاركة مع الزملاء: يعتقد «آستن» (Astin) أنّ جماعات الزملاء قد تكون العنصر الأهمّ الذي يؤثّر في نموّ الطالب المعرفيّ والوجدانيّ، فعلاقات الطلّاب مع بعضهم، بما في ذلك مناقشة محتوى المقرّر الدراسيّ مع طلاب آخرين، والعمل في الأنشطة الجماعيّة، وتدريس طلّاب آخرين، ترتبط إيجابيًا بتحسين التقديرات، وتعلّم مهارات حلّ المشكلات، والقدرة على القيادة، ومهارات الخطابة، والمهارات الاجتماعية، والمعرفة العامة.

٢- النظرية التبادلية:

(١) القاضي، عدنان محمد (٢٠١٢م): الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالاندماج الجامعي لدى طلبة كلية التربية جامعة تعز، المجلة العربية لتطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ص: ٥٣-٥٤.

وترى هذه النظرية أنّ كلّ إنسان يضع أمامه مجموعة من الأهداف، ويحدّد لنفسه أكثر الوسائل كفاءة في إطار المجتمع والحياة الاجتماعيّة لبلوغ هذه الأهداف، ولمّا كان هذا السعي وراء تحقيق تلك الأهداف يتمّ في وسط اجتماعيّ أو من آخرين، فإنّه لا بدَّ أن يضع هؤلاء الآخرين في حسبانه، لأنّهم غالبًا ما يؤثّرون، أو حتّى يتحكّمون في عمليّة سعي المرء لتحقيق أهدافه، وهذا الموقف هو الذي ينتج العلاقة الأساسيّة للتبادل، ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكًا اجتماعيًا، فعمليّة التبادل هي عمليّة مواءمة وتوافق، ومشاركة في القيم والمعاني، والناس وفقًا لهذه النظرية ينبغي أن يأخذوا من الآخرين ما يمكنهم الحصول عليه في إطار علاقة معيّنة، من خلال إعطاء هؤلاء الآخرين ما يطلبونه وهم قادرون على مكافأة وعقاب بعضهم بعضًا، وحتى يستطيعوا تحقيق التكيف والملاءمة فإنّهم يجدون أنفسهم في مواقف اجتماعية تبادلية.

وتدفع عملية تكوين الصورة الذهنيّة عن الفرد، والمحافظة على الصورة الجيّدة عنه لدى الآخرين، إلى المشاركة الاجتماعية الإيجابيّة، التي تكون من خلال المشاركة في الأعمال التطوعيّة، والتفاعل مع قضايا البيئة المحيطة، والمشاركة في حلّ المشكلات والأزمات التي قد تواجه المجتمع، كلّ وفق أهدافه وما يسعى للوصول إليه.

وإذا كانت وسائل الإعلام الجديد قد تخطّت حواجز المكان والزمان، فقد جعلت التعاطي مع القضايا المختلفة أيسر وأسهل وأسرع، نتيجة سرعة انتشار المعلومة وتبادلها بين المستخدمين في أيّ

مـكان؛ لكنّهـا في الوقـت ذاتـه خلقـت حاجـة إلى التأكّـد مـن صـدق المعلومـة ودقّتهـا.

٣- نظريّة التفاعليّة الرمزيّة:

وتعـدّ واحـدة مـن المحـاور الأساسـيّة التـي تعتمـد عليهـا النظريّـة الاجتماعيّـة في تحليـل الأنسـاق الاجتماعيّـة، وهـي تبـدأ بالأفراد وسـلوكهم كمدخـل لفهـم النسـق الاجتماعـي، فأفعـال الأفـراد تصبـح ثابتـة لتشـكّل بنيـة مـن الأدوار، ويمكـن النظـر إلى هـذه الأدوار مـن حيـث توقّعـات البشر بعضهـم تجـاه بعـض مـن حيـث المعـاني والرمـوز؛ إلا أنّهـا لا تشـغّل نفسـها بالتحليـل على مسـتوى الأنسـاق بقـدر اهتمامهـا بالتفاعـل الرمـزيّ المتشـكّل عبر اللغـة، والمعـاني، والصـور الذهنيـة، اسـتنادًا إلى حقيقـة مهمّـة هـي أنّ على الفـرد أن يسـتوعب أدوار الآخريـن. والتفاعـل الرمـزيّ هـو العمليّـة التـي تُحيـي المعنـى المتبـادل والقيـم بمسـاعدة الرمـوز في العقـل، وتشـكّل المعـاني متبادلـة التفاعـل بين الأشـخاص.

فالطبيعـة الاجتماعيّـة للفـرد تجعلـه متفـاعلًا مـع مـن حولـه؛ وذلـك مـن خلال اسـتخدام أسـاليب الاتصـال المختلفـة لإيصـال رسـالته إليهـم، سـواء عـن طريـق اللغـة المنطوقـة أو المكتوبـة، أو الصـور، وغيرهـا مـن الأسـاليب التـي تعمـل على إيصـال الرسـالة مـن المرسـل إلى المسـتقبل، التـي قـد تـعبّر عـن مـدى رضـاه تجـاه فعـل، أو خدمـة مقدمـة، أو قضيـة مجتمعيـة مثـار نقـاش يـرى لنفسـه دورًا في التفاعـل معهـا.

٤- نموذج الاندماج:

صاحب هذا النموذج هو «تينتو» (Tinto – ٢٠٠٨)[1]، ويركّز على الدور الحاسم للمشاركة في النتائج التربويّة الإيجابيّة لطلبة الجامعة، كما يركّز على فهم أفضل للعلاقة بين مشاركة الطالب وتعلمه، والتأثير الذي تحدثه المشاركة على استمرار الطالب واندماجه في الجامعة، فهناك رابط مهمّ بين تعلم الطالب واستمراره في الجامعة، هذا الرابط ينتج من التفاعل بين مشاركة الطالب ونوعية جهده؛ فالمشاركة مع الطلاب وهيئات التدريس داخل الفصول الدراسية وخارجها ترتبط إيجابيًا بنوعية الجهد، وبذلك ترتبط بكل من التعلم والمثابرة، فكلّما زاد تعلم الطالب زاد احتمال بقائه في المؤسّسة التعليمية، ويرتكز هذا النموذج على مكونين مهمّين، أو نوعين من المشاركة، هما:

- المشاركة المجتمعيّة: آليات المشاركة المجتمعية تتضمّن الطلاب، والأنشطة الخارجية، والتفاعل مع هيئات التدريس.
- المشاركة الأكاديميّة: ويشير إلى درجة أداء الطلّاب بشكل جيّد في الفصل الدراسيّ، كالإنجاز الأكاديميّ، وإدراكهم للدراسة، وأن يكونوا راضين عن تخصّصاتهم الأكاديميّة.

ويمكن لهذا النموذج أن يقدّم صورة تركّز على الدور الحاسم للمشاركة المجتمعيّة للفرد، ويسهم في الوصول إلى فهم أفضل

(1) Sharma, T. (2008). Structures and mechanisms of community participation in school management. Journal of education and research, 1(1), p: 72.

للعلاقة بين مشاركة الفرد وتفاعله مع المجتمع، والتأثير الذي تحدثه المشاركة المجتمعية على اندماج الفرد مع المجتمع، فهناك رابط مهمّ بين التفاعل والمشاركة واندماج الفرد في البيئة المحيطة، فكلّما زاد تفاعل الفرد ومشاركته في المشكلات والقضايا المجتمعية زاد اندماجه معها وارتباطه بها.

❖ المشاركة المجتمعيّة: العمود الفقري لبناء المجتمعات

تتجلّى أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في قدرتها على بناء مجتمع تعاوني ومتماسك، حيث تعزّز الحوار البنّاء وتبادل الأفكار والخبرات بين الأفراد المختلفين، ومن خلال هذا التفاعل يمكن للأفراد أن يسهموا بفاعلية في تطوير بيئتهم وتحسين جودة الحياة فيها، كما تُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة.

وتتجلّى أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في عددٍ من النقاط:

١. على مستوى الحكومة:

- تعزيز الثقة والقبول بين الحكومة والمواطنين: حيث يُسهم التواصل الفعال بين المؤسسات الحكوميّة والمجتمع المدنيّ في خلق بيئة من الثقة والإيجابية، ما يُسهّل تضافر الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ الاستقرار في المجتمع، وتعزيز شرعية الحكومة.

- التعرّف إلى الحلول المحلّيّة الأكثر مناسبة من حيث التنفيذ والإدارة: يُساعد إشراك المواطن في عمليات دراسة القرار وطرح البدائل في خلق قواعد معلوماتية ضخمة تُسهم بشكلٍ فعّال في عملية

اتّخاذ القرار وتنفيذه، إضافة لرفع كفاءة وفاعليّة الجهود الحكومية في مجال التنمية.

- خلق حاضنة شعبيّة قوامها مبنيّ على الثقة بين القيادة والمجتمع: يُؤدّي فتح مجال المشاركة المجتمعية إلى زيادة رضا المواطنين عن القطاع الحكومي، وجميع الشركاء وأدوارهم التنموية، بما يجعلهم أكثر قابلية لتحمل تبعات أيّ قرارات بحسبانهم شركاء أساسيّين فيها.

٢. على مستوى المجتمع المحلّيّ (الأفراد/ مؤسّسات المجتمع المدني):

- تعزيز مستوى وعي أفراد المجتمع وتعزيز قدرتهم على الصمود: يُسهم إشراك المواطنين في المعلومات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمعهم في رفع مستوى الوعي بالأزمات قبل وقوعها والعمل على درئها، أو تحمّل تبعاتها في حالة وقوعها.

- تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا: تُتيح المشاركة المجتمعية للمواطنين فرصة توصيل احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا، ومن ثمّ وضعها في الحسبان عند اتّخاذ القرارات.

- بناء قدرات المجتمع وتمكينه من التنظيم الذاتيّ ليصبح فاعلًا رئيسًا في عملية صنع القرار: حيث تُسهم المشاركة المجتمعية في بناء قدرات المجتمع وتمكينه من التنظيم الذاتي، ما يُعزّز مشاركته الفاعلة في عمليّة صنع القرار.

ويمكـن أن نـشير إلى أهمّيّـة المشـاركة المجتمعيّـة للفـرد مـن خلال النقـاط التاليـة:

- تعـدّ المشـاركة تعبـيرًا عـن التشـاركيّة المجتمعيّـة، فهـي تسـهم في التعبـير عـن احتياجـات المسـتفيدين، خاصّـة الفئـة غـير المعروفـة أو الضعيفـة، وتحقيـق التعـاون الجماهـيري لاتّخـاذ القـرارات المهمّـة الخاصّـة بالأبعـاد الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة بـما يحقّـق الاسـتقرار الاجتماعـي.

- العمـل عـلى تعويـض النقـص في تمويـل مشروعـات التنميـة عـبر الجهـود الذاتيـة، وخاصّـة في الـدول الناميـة.

- الإسـهام في توحيـد المـدن والقـرى مـن أجـل تحقيـق مشروعـات وطنيـة.

- تعـدّ إثـراء لوعـي الجماهـير وضـمان فاعليتهـم في تحقيـق المشروعـات والبرامـج التنمويـة.

- تعمـل عـلى اسـتمرار التنميـة في المجتمـع؛ لأنهـا تعتمـد عـلى عنـاصر بشريـة، فالمشـاركة دور يقـوم بـه أفـراد المجتمـع في جميـع مجـالات الحيـاة.

- الإسـهام في فهـم وتفعيـل دور الفـرد في المجتمـع وتعليمـه المهـارات اللازمـة للحيـاة الاجتماعيـة، وإكسـابه القـدرات والكفايـات التـي تسـاعد في نجاحـه في الحيـاة العمليـة.

- دعـم عمليّـات التعلّـم والثقـة بالنفـس والقيـم الإيجابيـة نحـو الأسرة والمجتمـع، والوعـي بالمسـارات المهنيـة واختيـارات المسـتقبل.

- تعدّ إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغيّر السلوك الفرديّ ويتحوّل إلى سلوك تنظيميّ يتّفق مع المعايير والقيم التي يضعها هذا التنظيم.

- تُعدّ المشاركة المجتمعية أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة، حيث تُسهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع، ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار.

❖ أهداف المشاركة المجتمعية

من حيث الأهداف، يقترب مفهوم المشاركة من مفهوم حق تقرير المصير، على اعتبار أن المشاركة هي بمثابة التطبيق العملي، أو ممارسة حق تقرير المصير؛ فعن طريقها يمكن للإنسان أن يشارك في تحديد طريقة حياته، والعمل على رفع مستوى هذه الحياة بما يتفق مع مستوى الطموح لديه؛ وتتمثل أهم أهداف المشاركة المجتمعية في كونها:

- أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد الجماهيري للمشروعات: فهي وسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم.

- مطلب اقتصادي تنموي: فدون المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية خاصة المرتبطة بالاستهلاك، بينما مشاركة القيادات للجماهير،

وتفهمها الأوضاع، يمكن أن يسهم في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية، وتأجيل بعض الاحتياجات المادية لصالح مستقبل المجتمع.

- وسيلة لتقليل التكلفة المادية: فهي تسهم في تقليل التكلفة على الحكومات والمؤسسات التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات التنمية، وهي تسهم بإيجابية في رفع جزء من العبء عليهم، فيأتي دور المشاركين هنا بالعون الذاتي ليسهموا في تحقيق مشروعات التنمية المعدة لهم.

- تعد وسيلة لتحقيق الفاعلية للمشروعات وتوظيف الموارد: فهي تحول دون تأثير عامل الفشل على مشروعات التنمية الجديدة في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة عن طريق:

  - العمل على تقديم بيانات حقيقية من واقع المجتمع.
  - مراعاة قيم المجتمع ومعاييره.
  - مع ضرورة ضمان التعاون المشترك بين القطاعات كافة داخل المجتمع في مشروعات التنمية.

- وسيلة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعيّة: فقد أصبحت الدول المانحة للقروض أو الهيئات الدوليّة على قناعة تامّة بأنّ الوسيلة المأمونة للاستخدام الأمثل لتلك المساعدات لا بدَّ وأن تكون من خلال القنوات التطوعية، أو تلك التي تقوم على المشاركة

الأهليّـة، وتكـون عـلى يقـين مـن الاسـتخدام الأمثـل لوصـول الدعـم لمسـتحقّيه.

- ضـمان تحديـد مجتمعـات الحاجـة أو المشـكلة: فالمشـاركون هـم مـن عايشـوا مجتمعهـم، وبذلـك فباسـتطاعتهم تحديـد احتياجاتـه وحجـم مشـكلاته، فظهـرت عديـد مـن المؤسسـات التـي تبنّـت مفهـوم المشـاركة، وعدّتـه إسـتراتيجية سـتحقّق آمـال المجتمـع وطموحاتـه، ومطالبـه كافـة.

- تسـهم في اتّخـاذ القـرار وحـلّ المشـكلات بصـورة جماعيّـة، فهـي تكـون أقـرب مـا يمكـن للجهـات المبـاشرة والقريبـة مـن مصـدر المشـكلات.

- تسـهم في دراسـة المشـكلات التـي يعـاني منهـا المجتمـع، ومتابعـة عمليـات التقويـم وتنفيـذ الحلـول التـي تـمّ التوصّـل إليهـا.

❖ **أشكال ومستويات المشاركة المجتمعيّة**

❖ **أشكال المشاركة المجتمعيّة:**

تُعـدّ المشـاركة المجتمعيّـة عـنصرًا أساسـيًا لتحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتُشير إلى مشـاركة أفـراد المجتمـع في مختلـف جوانـب التخطيـط والتنفيـذ والمتابعـة والتقييـم. وتختلـف أشـكال المشـاركة المجتمعيّـة وفقًـا لعـدد مـن المعـايير:

أوّلًا: وفق نوع المشاركة:

١. المشاركة بالرأي:

تُـشير إلى مشـاركة أفـراد المجتمـع في مناقشـة حلـول المشـكلات والـسماح لهـم بإبـداء آرائهـم حـول مختلـف القضايـا، مثـل:

- المشاركة في الاستبيانات والتصويت على القضايا المختلفة.
- المشاركة في جلسات الاستماع العام.
- المشاركة في المنتديات وورش العمل.

٢. المشاركة بالموارد:

تُـشير إلى مشـاركة أفـراد المجتمـع بالمـوارد الماديـة والبشريـة، مثـل الأيـدي العاملـة، والمسـاهمات العينيّـة والماديّـة، والمسـاهمة بالوقـت، مثـل:

- التطوّع في الأنشطة المجتمعيّة.
- التبرّع بالمال أو الموارد العينيّة.
- تقديم الخدمات المجّانيّة.

٣. المشاركة بالخبرات:

والتـي تُـشير إلى مشـاركة أفـراد المجتمـع بخبراتهـم الفنيّـة والتنظيميـة والإداريّـة (الاستشـارة)، مثـل:

- تقديم الاستشارات والدعم الفني.
- المشاركة في التدريب والتثقيف.
- المشاركة في إعداد الدراسات والبحوث.

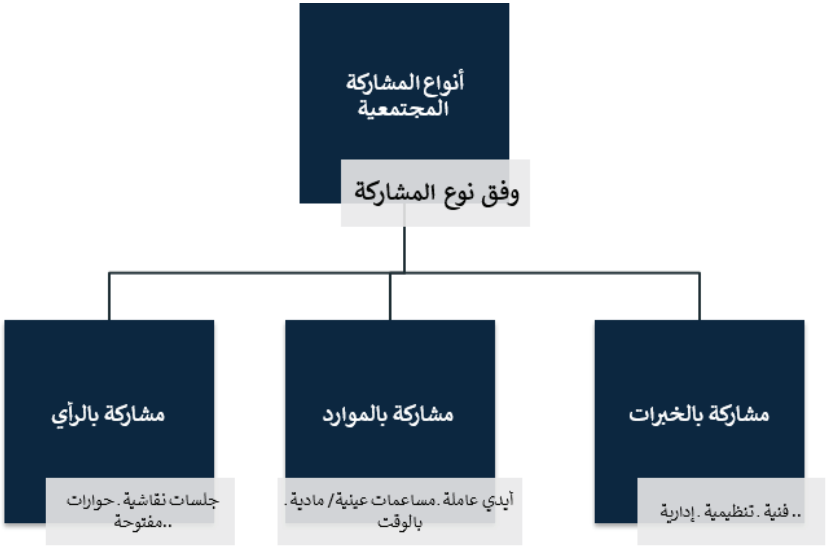

ثانياً: وفق درجة المشاركة:

١. الإتاحة:

وتُشير إلى توفير المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية للشركاء (المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني... إلخ) للاطلاع عليها، دون إتاحة أي نوع من التفاعل.

٢. الاستشارة:

تُشير إلى طلب المؤسسات الحكومية من للشركاء رأيهم دون إلزامها بالتقيد به؛ مثل الدراسات والاجتماعات العامة؛ وتكمن فائدتها في وضع تصور عند عمل مشروعات جديدة، إذ تفيد متخذ القرار في أخذ التدابير اللازمة.

٣. التشاور:

تُشير إلى حوار مفتوح تقترحه المؤسسات الحكومية مع الشركاء، مع التأكيد على التزامها باعتماد نتائج هذا الحوار في مرحلة اتخاذ القرار.

٤. التعاون:

تُشير إلى ضمان المؤسسة الحكومية مشاركة الشركاء في اتخاذ القرار.

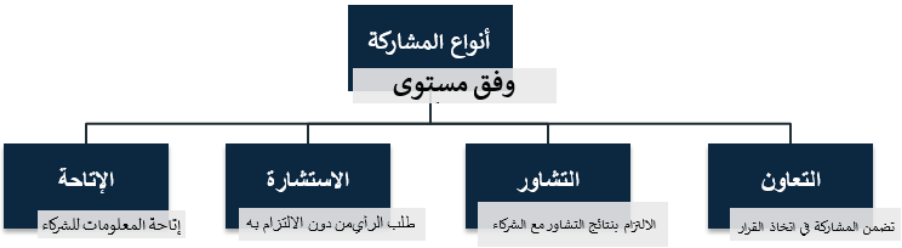

ثالثًا: وفق مستوى المشاركة:

١. التعبئة الذاتية:

تشير إلى مشاركة الأفراد بأخذ زمام المبادرة بدلًا من الاعتماد على الدعم الخارجي، مع التحكّم في كيفيّة استعمال هذه الموارد.

مثل: تأسيس جمعية خيريّة لخدمة المجتمع من دون الاعتماد على تمويل خارجي.

٢. المشاركة الكلّيّة:

تشير إلى مشاركة جميع الأعضاء أو الشركات أو المؤسسات بشكل كامل في كلّ جوانب العمل الجماعيّ أو النشاط؛ ما يعني مشاركتهم

في صنع القرارات، وتطوير الاستراتيجيات، وتوزيع المهام، وتنفيذ الأنشطة، ومشاركة المعلومات والموارد، ما يتطلّب مشاركة الأعضاء بنشاط ومساهمة في جميع جوانب العمل الجماعي.

مثل: مشاركة جميع أعضاء الحيّ في تخطيط وتنفيذ مشروع تنظيف الحيّ.

٣. المشاركة الجزئيّة:

تشير إلى مشاركة بعض الأعضاء أو المؤسّسات أو الشركات بشكل محدود في بعض جوانب العمل الجماعي، مع استبعادهم من بعض الجوانب الأخرى.

مثل: مشاركة بعض أفراد المجتمع في حملة تطوعيّة لتنظيف شواطئ المدن المطلة على البحر، بينما يقتصر دور البعض الآخر على التبرّع بالمال.

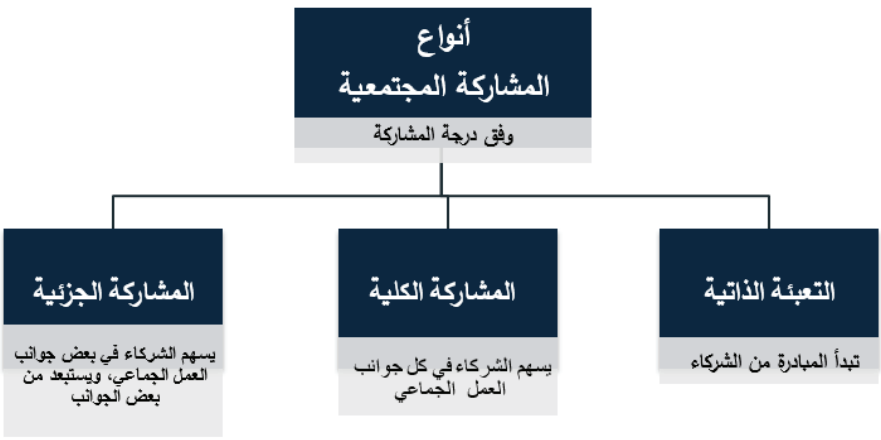

❖ مستويات المشاركة المجتمعية:

تُعدّ مشاركة المواطنين في حكوماتهم عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز مبدأ المساءلة، وتحسين فعالية البرامج والمشاريع، وتساعد معرفة مستويات المشاركة في فهم طبيعة هذه المشاركة وتحديد أفضل الطرق لتعزيزها.

وتتمّ هذه المشاركة من خلال آليات مختلفة وعلى مستويات متعدّدة، وقد ظهرت العديد من النماذج لتصنيف مستويات المشاركة المجتمعية، أشهرها نموذج «سلّم شيري آرنشتاين للمشاركة»:

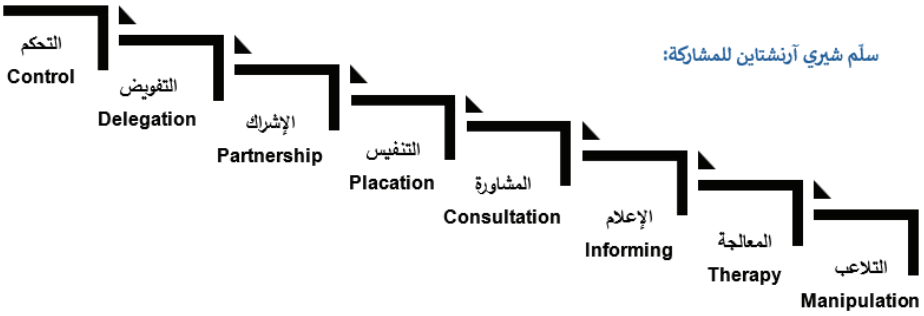

قدمت شيري آرنشتاين في عام ١٩٦٩ هذا النموذج لتصنيف مستويات المشاركة المجتمعية في صنع القرار وقياس مدى تأثير المجتمع في القرارات التي تؤثر عليه، حيث يتألف السلم من ثماني درجات تُبرز أبعاد التفاعل المجتمعي ومدى مشاركته الفاعلة، وهي:

- التلاعب (Manipulation): يُستخدم المواطنون هنا كواجهة لإضفاء الشرعية على القرارات، دون أن يكون لديهم قوة حقيقية أو تأثير فعلي.

- المعالجة أو المداواة (Therapy): تُقدَّم برامج تعليمية أو استشارية للمجتمع، ولكن دون أي مشاركة حقيقية أو تأثير فعّال له في عملية اتخاذ القرار.

- الإعلام (Informing): يُبلَّغ المواطنون بالقرارات المتخذة، ولكن بدون منحهم فرصة للمشاركة الفعلية أو التأثير المباشر في تلك القرارات.

- المشاورة (Consultation): تُؤخذ آراء المواطنين من خلال الاستشارات، ولكن القرار النهائي يبقى في يد الجهات المسؤولة، مما يحد من قدرة المجتمع على التأثير الفعلي.

- التنفيس (Placation): يتم إشراك المواطنين في لجان أو مجالس استشارية، لكن تأثيرهم يظل محدوداً، حيث لا يمتد إلى صنع القرار الفعلي.

- الشراكة أو الإشراك (Partnership): في هذه الدرجة، تتقاسم الجهات المسؤولة السلطة مع المواطنين، وتُتخذ القرارات بشكل مشترك يعكس تعاون الطرفين.

- التفويض (Delegated Power): تُمنح للمواطنين سلطة فعلية

عـلى بعـض جوانـب صنـع القـرار، مـا يتيـح لهـم القـدرة عـلى التأثـير والتوجيـه.

- السـيطرة الكاملـة أو التحكـم (Citizen Control): يُمنـح المجتمـع هنـا السـلطة الكاملـة لاتخـاذ القـرارات والسـيطرة عـلى المشـاريع والسياسـات التـي تؤثـر عليـه مبـاشرة.

ويعكـس سـلم أينشـتاين تطـور المشـاركة المجتمعيـة مـن مسـتويات سـطحية تعتمـد على إشراك رمـزي للمواطـنين إلى مسـتويات متقدمـة مـن الشراكـة الحقيقيـة والتحكـم الكامـل، ممـا يعـزز مـن فاعليـة المجتمـع في صنـع القـرار وتحقيـق الحوكمـة الشـاملة.

وإضافـة إلى النمـوذج السـابق؛ تـشير التطبيقـات العمليّـة للمشـاركة المجتمعيّـة في كـثير مـن الـدول العربيّـة؛ إلى ثلاثـة مسـتويات رئيسـة هـي الأكثـر اسـتخدامًا؛ وهـي:

المستوى الأول: مشاركة المعلومات:

- يتضمّن هذا المستوى مشاركة المعلومات مع أفراد المجتمع حول المشاريع والأنشطة المختلفة.
- وتتمّ هذه المشاركة من خلال مختلف الأدوات مثل وسائل الإعلام، والتقنيّات الرقميّة، والندوات، والفعاليّات.
- يهدف هذا المستوى إلى إطلاع أفراد المجتمع على المشاريع والأنشطة المختلفة، وخلق بيئة من الشفافيّة والمساءلة.

المستوى الثاني: مشاركة الرأي:

- يتضمّن هذا المستوى مشاركة أفراد المجتمع في إبداء آرائهم حول مختلف القضايا.
- وتتمّ هذه المشاركة من خلال مختلف الأدوات مثل الاستبيانات، واللجان الاستشارية، والنقاشات العامة.
- يهدف هذا المستوى إلى الاستفادة من آراء أفراد المجتمع في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وصنع القرار بشكل أفضل.

المستوى الثالث: مشاركة القرار:

- يتضمّن هذا المستوى مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار.
- وتتمّ المشاركة من خلال مختلف الأدوات مثل الانتخابات، واللجان الاستشاريّة، والمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلّي.
- يهدف هذا المستوى إلى تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرار، وتحقيق التنمية المستدامة.

❖ معوّقات المشاركة المجتمعية:

تشير نتائج عديدة من الدراسات النفسيّة الاجتماعيّة إلى انتشار السلبيّة و«اللامبالاة الاجتماعيّة»، و«ضعف روح الفريق»، و«الفرديّة»... إلى آخر قائمة طويلة من الظواهر المشابهة التي يمكن إدراجها جميعًا تحت عنوان واحد هو «معوّقات المشاركة المجتمعية»، وتتعدّد هذه المعوقات، التي تؤثّر على قيمة المشاركة ودرجتها، فتشمل:

١. معوّقات عامّة:

- البيروقراطيّة التنظيميّة، أو التعقيد التنظيمي الروتينيّ وتعدّد جهات الإشراف الذي يحدّ من ممارسة المشاركين المتطوعين لأنشطتهم.
- عدم استقرار القوانين التي تنظّم طبيعة المشاركة.
- الشعور بالاغتراب بين قطاعات المجتمع ما ينتج عنه عدم الإحساس بالانتمائيّة؛ فالإنسان قد يتّخذ موقفًا سلبيًا إزاء مجتمعه، وكأنّه موضوع لا علاقة له به أبدًا، ومن الضروري أن يتمّ التعرّف إلى مشاعر الاغتراب عن المجتمع بين الفئات العمرية الصغيرة، وذلك لوجود علاقات متبادلة بين الشعور بالاغتراب، وظهور بعض السلوكيات السلبيّة، مثل: العنف، والتخريب، والانحراف، والقتل.
- قلّة وجود أجهزة متخصّصة للتشجيع على التطوّع والمشاركة في المجتمع.

- العوامل الاقتصاديّة، التي تتمثّل في ارتفاع نفقات المعيشة، فيدفع بكثير من الناس إلى البحث عن فرص عمل كمصدر رزق لهم بدلًا من البحث عن فرص للمشاركة في تحسين أوضاع المجتمع.

- عدم الجدّيّة بالأخذ بالتحليل العلميّ الجيّد للوقوف على درجة وحجم المشكلات والاحتياجات الفعلية بالمجتمع.

- التضليل الإعلامي والمجتمعي وجعل بعض الجهود ميؤوس من نتائجها وفوائدها.

- عدم تسليط الضوء على الجهود المبذولة وتشجيع العاملين في مختلف جهات المشاركة المجتمعية.

٢. معوّقات خاصّة:

- ارتفاع نسبة الأمّيّة لعدد من المواطنين، وانتشار الأمّيّة الثقافيّة.

- عدم وجود وقت فراغ لدى المواطنين، لانشغالهم بأمور الحياة والمعيشة اليومية.

- قصور فهم بعض المشاركين، إذ يرغب المشارك من وراء مشاركته في أعمال المؤسّسات الأهليّة في اكتساب مكانة اجتماعيّة، أو إشباع ميوله ورغباته، حتى إن أدى ذلك إلى التضحية بأهداف المؤسسة.

- خوف بعض المؤسّسات من إسناد بعض المسؤوليّات المهمّة لبعض المشاركين غير الجادّين الذين قد ينسحبون من العمل في المؤسسة في أيّ وقت.

- عدم الشعور بالمسؤوليّة، وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوّعين، ما يؤدّي إلى عرقلة جهود المنظّمة.

❖ أسباب تزايد الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في العصر الحالي

يشهد العصر الحالي ازديادًا ملحوظًا في اهتمام الأفراد والمجتمعات بالمشاركة المجتمعيّة، وذلك لعدّة أسباب تتعلّق بتغيّرات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية.

١. التغيرات الاجتماعية:

- فقدان الترابط الاجتماعي: أدّت التغيّرات المجتمعيّة، مثل تزايد الفرديّة والعزلة الاجتماعيّة، إلى شعور الكثيرين بالانفصال عن مجتمعاتهم. وتُسهم المشاركة المجتمعية في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء.

- التفاوت الاجتماعي: أدّت الفجوة بين بعض طبقات المجتمع إلى زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وتُسهم المشاركة المجتمعية في معالجة هذه القضايا وتحسين حياة الفئات المهمشة.

٢. التغيرات الاقتصاديّة:

- ازدياد الوعي بمسؤوليّة المؤسّسات والشركات: أصبحت المؤسّسات والشركات أكثر وعيًا بمسؤوليتها الاجتماعية، وتُشجّع موظّفيها على المشاركة المجتمعيّة.

- تزايد الحاجة إلى العمل التطوّعي: أدّت الأزمات الاقتصاديّة إلى زيادة الحاجة إلى العمل التطوّعي لدعم الفئات المتضرّرة.

٣. التغيّرات التكنولوجيّة:

- ظهور منصّات التواصل الاجتماعي: سهّلت منصّات التواصل الاجتماعي التواصل بين الأفراد وتنظيم المبادرات المجتمعية ونشر الوعي بالقضايا الاجتماعية.

- ظهور تطبيقات الهاتف المحمول: ساعدت تطبيقات الهاتف المحمول على ربط الأفراد بالفرص التطوعية والمبادرات المجتمعية في منطقتهم.

٤. التغيّرات الثقافية:

- ازدياد القيم الإنسانيّة: تُشجّع القيم الإنسانيّة، مثل التعاون والتضامن، على المشاركة المجتمعية والعمل على تحسين حياة الآخرين.

- الرغبة في إحداث تغيير: يرغب الكثير من الأفراد في إحداث تغيير إيجابيّ في مجتمعاتهم، وتُعدّ المشاركة المجتمعيّة وسيلة فعّالة لتحقيق ذلك.

تُساهم المشاركة المجتمعية ظاهرة إيجابيّة في تعزيز التماسك الاجتماعيّ وتحسين حياة الأفراد والمجتمعات، ونتيجة لعدد من التغيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجية والثقافيّة، تزايد اهتمام الأفراد والمجتمعات بتعزيزها والتوعية بأهمّيّتها في العصر الحالي.

❖ المشاركة المجتمعية والوهم الجمعي

الوهم الجمعي أحد الظواهر النفسية التي تؤثر بشكل كبير على سلوك الأفراد داخل المجتمعات، ويتمثل في اعتقاد مجموعة كبيرة من الأفراد بمعلومات أو قناعات غير دقيقة، ولكنها تصبح سائدة وتؤثر على قراراتهم الجماعية، ويلعب دورًا مؤثرًا في المشاركة المجتمعية، حيث يمكن أن يؤدي إلى نشر تصورات مضللة تؤثر على تفاعل الأفراد ومشاركتهم في قضايا المجتمع، ونقدم هنا بعض النقاط المهمة للوهم الجمعي، وآثاره المختلفة على المشاركة المجتمعية:

١. الوهم الجمعي في المجتمع وتأثيراته:

- التصورات الخاطئة وتوجيه الرأي العام:

يمكن للوهم الجمعي أن يسهم في تشكيل تصور جماعي حول قضايا معينة، سواء كانت تتعلق بالأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وعندما تسود هذه التصورات الخاطئة، يتأثر الأفراد ويتخذون قراراتهم بناءً على قناعات مضللة، مما يؤدي إلى توجيه المشاركة المجتمعية نحو أهداف لا تخدم المصالح العامة.

- إعاقة التغيير الاجتماعي:

يعد الوهم الجمعي من العقبات التي تعوق حدوث التغيير الإيجابي في المجتمعات، حيث إن الاعتقاد الجماعي بمعلومات غير صحيحة يمكن أن يثني الأفراد عن المشاركة في المبادرات التطوعية أو دعم السياسات التي تستهدف الإصلاح.

٢. أسباب تكوّن الوهم الجمعي:

- الضغوط الاجتماعية:

عندما يشعر الأفراد بضغط للتوافق مع آراء المجتمع، فإنهم يميلون إلى التبني العاطفي للمعتقدات الشائعة، وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز الوهم الجمعي، خاصة إذا كانت هذه الآراء تتوافق مع حاجات نفسية أو عاطفية لدى الأفراد.

- وسائل الإعلام كأداة للتضليل:

تعتبر وسائل الإعلام إحدى الأدوات القوية التي يمكن أن تسهم في نشر الوهم الجمعي من خلال تكثيف تغطية مواضيع معينة وتكرارها، مما يجعلها تبدو وكأنها حقيقة عامة، وقد أشارت العديد من الدراسات الإعلامية والنفسية إلى أن التغطية الإعلامية المتحيزة تؤدي إلى تشكيل قناعات خاطئة لدى الجمهور حول قضايا اجتماعية واقتصادية مهمة.

٣. الوهم الجمعي والمشاركة المجتمعية:

- التصويت واتخاذ القرارات:

الوهم الجمعي قد يؤثر أيضًا على قرارات التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات في القضايا المختلفة، فقد يعتقد أن هذه الآراء قد تكون مجرد تصورات شائعة نشأت بفعل الضغط الاجتماعي، وعند اعتقاد الأفراد بأن رأيًا معينًا هو السائد، فإنهم قد يتخذون قراراتهم بناءً عليه دون تقييم دقيق.

- المشاركة في المبادرات المجتمعية:

أحيانًا قد يمتنع الأفراد عن المشاركة في المبادرات والأنشطة المجتمعية بسبب انتشار فكرة خاطئة حول تأثيرها أو جدواها، بناءً على آراء سائدة غير صحيحة، مثل أن يتراجع المتطوعين في بعض الحملات البيئية نتيجة انتشار معتقدات خاطئة حول عدم فعالية تلك الجهود.

٤. الحد من تأثير الوهم الجمعي لتعزيز المشاركة المجتمعية الفعّالة:

- التوعية النقدية:

أحد الحلول الأساسية للحد من الوهم الجمعي هو تعزيز التفكير النقدي لدى الأفراد، عبر تشجيعهم على طرح الأسئلة وفحص المعلومات قبل تبنيها كحقائق، فتنمية الوعي النقدي تساهم في تحفيز المشاركة المجتمعية الواعية والمسؤولة (Sztompka, ٢٠٠٨).

- دور المؤسسات التعليمية والمجتمعية:

المؤسسات التعليمية والمجتمعية تلعب دورًا مهمًا في توعية الأفراد حول مخاطر الوهم الجمعي وأهمية التفكير النقدي، فإمكان هذه المؤسسات عقد ورش عمل وبرامج توعية تستهدف فهم الآراء السائدة وتقييمها بشكل موضوعي.

يعد الوهم الجمعي من الظواهر التي تؤثر سلبًا على المشاركة

المجتمعية، إذ يسهم في تشكيل معتقدات وتصورات خاطئة تؤدي إلى تراجع مشاركة الأفراد أو توجههم نحو ممارسات غير مفيدة، وفهم هذه الظاهرة يعزز من قدرة المجتمعات على مقاومة تأثيراتها وتعزيز المشاركة الفعّالة.

❖ دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الرؤى الوطنيّة للدول

تعدّ المشاركة المجتمعيّة أداة فعّالة تتيح للمواطنين التأثير بشكل إيجابيّ على السياسات والقرارات التي تتعلّق بحياتهم. تسهم هذه المشاركة في تعزيز مبدأ الشراكة المجتمعيّة، ما يمنح المواطنين الحقّ في اتّخاذ القرارات والمشاركة في التخطيط والإدارة وتطوير الخدمات العامّة من خلال الأنشطة التطوّعيّة. وتزداد أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في دعم اللامركزيّة والإصلاح المؤسّسي على المستوى المحلّي، حيث تعتبر إحدى دلالات التنمية والتطوير في المجتمع.

وأشارت الأمم المتّحدة إلى أنّ المشاركة المجتمعيّة هي أداة إداريّة وسياسية مهمّة للتغيير، وقد أسهمت بشكل ملحوظ في تنفيذ سياسات التنمية المعتمدة من الدول. نتيجة لذلك، تمّ إضفاء الطابع الرسمي على عمليات المشاركة المجتمعية دولياً، ما أدّى إلى زيادة فعاليّتها في تحقيق التنمية.

لذلك، يعدّ التخطيط بالمشاركة ضروريًا لكلّ من القطاع الخاصّ والحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية وتنفيذ خطط الدولة. تلعب الحكومة دور الشريك المنسّق مع حلفائها في مجموعة

الشراكة، التي تضمّ منظّمات المجتمع المدني والقطاع الخاصّ، وتضعهم ضمن أطر تشريعية وسياسات عامّة لتحقيق الانسجام والتوازن بين جميع فئات المجتمع.

❖ دور المشاركة المجتمعية في دعم رؤية الدولة وتنمية الموارد وتعزيز الشراكة الوطنية

تسهم المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف الدولة ورؤيتها من خلال عدد من الأدوار، من أبرزها:

- مشاركة المواطن في تنفيذ السياسات التي تضعها الدولة:

إذ تعبّر المشاركة المجتمعية عن إسهام المواطنين في أعمال تخصّ المجتمع تسعى الدولة لتحقيقها، وتزيد من فرصها في استغلال الموارد وصنعها، التي ينتج عنها تطوير ظروف معيشة الأفراد، إذ يمكن الاعتماد على المجتمع من أجل إنجاز المهام التنموية التي تسعى الدولة لتنفيذها، وذلك عن طريق مشاركتهم في ضبط الأهداف وتحديد الاحتياجات.

- تزيد المشاركة المجتمعية موارد المجتمع:

نظرًا لما ينتج عن تلك المشاركة إتاحة أكبر عدد ممكن من الموارد المادية والبشرية، وهو ما يسهم في حلّ المشكلات التي تتصل بندرة الموارد ونقصها.

- خفض المخاطرة:

وذلك لتُوزّع الخسائر على عدد كبير من المساهمين والمشاركين، وهو ما يخفّض من حجم المخاطرة، كما أنّ توزيع المخاطر على عدد كبير من المساهمين يرفع إقبال مزيد ممن هم على استعداد للمخاطرة.

- تعزيز مؤسسات الدولة:

وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات المشاركة؛ ما يسهم في دعم تلك المؤسسات وتقويتها.

- تنوّع الخيارات:

وذلك نتيجة لتزايد الأطراف المساهمة، بوجود فرص لطرح مزيد من وجهات النظر والأفكار والحلول التي تقدّمها للدولة، التي تنبع من جهود مشتركة.

- الموافقة والتوعية:

إذ تعمل المشاركة المجتمعية على زيادة عدد المشاركين في المجتمع، وهو ما يضمن زيادة وعي المجتمع، كما تحقّق المشاركة المجتمعية المصارحة والعدالة بين الأفراد، وهو ما يعزّز من مساندة المجتمع للدولة، ويعمل على تحقيق خططها، وتنفيذ رؤيتها.

- غرس كثير من القيم والمبادئ المجتمعية والإنسانيّة:

مثل: التعاون، والتراحم، ووحدة الهدف، والتماسك، والانتماء والمواطنة، وهو ما يسهم في انصياع المواطنين لما تقره الدولة للصالح العامّ.

المشاركة المجتمعية وزيادة شعور المجتمع بالمسؤوليّة المجتمعيّة:

ويتمّ ذلك من خلال الأنشطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تقوم بها الدولة، وهو ما يضمن مشاركة فعَّالة من المجتمع.

- الإسهام في تمويل مشروعات الدولة:

وذلك من خلال تدبير الموارد المالية التي تلزم الإنفاق على مشروعات الدولة بما يحقق رؤيتها.

- الإسهام في بناء مشروعات حيوية:

مثل بناء المدارس، والتخلص من عديد من مشكلات المباني بشكل عام، مثل الصيانة والترميم وغيرها.

- وتسهم المشاركة المجتمعية في تطوير الثروة البشرية الموجودة لدى الدولة، وإمكانيّة استغلالها في الكثير من أدوارها المتعدّدة والمتنوّعة.

- كما تسهم المشاركة المجتمعية في إيجاد مواطنين صالحين ذوي وعي بحقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعهم، بما يحقّق أهداف الدولة العليا.

- تعميق التعاون والمشاركة بين أطراف المجتمع:

وذلك من أجل التعاون في تحقيق إنجاز الأهداف التي تقرّرها الدولة، بما فيها تعبئة المجتمع من خلال استثمار قدراته في دفع

العمليات الحيوية للدولة، مثل العمليات التعليمية وغيرها، والعمل على زيادة أدائها.

- مواجهة التقاليد والعادات السيّئة التي يمكن أن تقف في وجه الخطط التنمويّة والإستراتيجيّة التي تقرّها الدولة.

أضف إلى ما ذكرناه سابقًا ما تُسهم به المشاركة المجتمعية في تذليل العوائق التي قد تواجه الأهداف الإستراتيجية للدولة؛ فعدم مشاركة المواطنين وتعاونهم في القضايا التي تعمل الحكومات على حلّها يمثّل عقبة كبيرة في طريق تنفيذ خطط الدولة ومشاريعها.

وقد عملت الحكومات مؤخّرًا على زيادة المشاركة المجتمعيّة من خلال وسائل تكنولوجية حديثة من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في تنفيذ قرارات الحكومة للوصول إلى نتائج أفضل، وهو ما يسهم في تقديم خدمات أكثر كفاءة وفاعلية، كما عملت الحكومات على استخدام التفاعلات الإلكترونية من أجل جعل المواطنين يشاركون بشكل فعَّال في صناعة القرارات، وإدارة نقاشات ومبادرات من خلال الأدوات التكنولوجية الحديثة.

كذلك تسهم المشاركة المجتمعية في تحقيق التنسيق والتكامل مع الجهات كافة التي تشارك في إنجاز المشاريع التنموية التي تقرها الدولة، كما تسهم المشاركة المجتمعية في إثراء الجهود الحكومية، إذ يمكن أن تصل الدولة من خلال تكاتف جهودها مع جهود المجتمع في الارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية على المستويات الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وهو ما يسهم في التقدّم القوميّ للدولة.

المشاركة المجتمعية والحكومات اللامركزية:

في حال الحكومات اللامركزيّة، فإنّ المشاركة المجتمعيّة يكون لها دور كبير في المجتمع، إذ تعدّ المشاركة المجتمعيّة أداة من أدوات الحكومات اللامركزية، تسهم في تعزيز دور الأفراد في تحمّل المسؤوليّة تجاه تنمية مجتمعاتهم، وذلك عن طريق التخطيط بشكل سليم، فيمكن للمواطنين المشاركة والتعبير الثقافي عن أنفسهم، عن طريق مشاركة الأفراد الفعَّالة في التخطيط للتنمية المحلّيّة، وذلك بتوفير مزيد من الفرص أمام المجتمع من خلال مواطنيه أو ممثّليهم في عمليّة صناعة القرار، وهنا يكون المواطن شريكًا في صناعة جميع القرارات التي تختصّ بالتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وإدارتها، والانتفاع بنتائجها الإيجابية، إذ تمكّن المشاركة المجتمعية من تحقيق التخطيط بالمشاركة، وهنا تكون الإدارة المحلّية قادرة على القيام بدورها التنمويّ بشكل أفضل؛ لذلك تشير الدراسات إلى وجود علاقة مباشرة بين المشاركة المجتمعية ونجاحها في التخطيط بالمشاركة مع الحكومة والتطبيق الصحيح لنظام الإدارة المحلية.

كما تسهم في إعداد واختيار ومتابعة وتنفيذ برامج التنمية وسياساتها ومشاريعها في المجتمع، التي تمكن من تحقيق أغراض التنمية، ولا سيّما في ما يختصّ بتطوير مستوى المواطنين في المجتمع، إذ تسهم المشاركة المجتمعيّة في تنفيذ النشاطات التنمويّة على المستويات كافّة، وتعدّ المشاركة المجتمعية الأساس في تنظيم المجتمع، ودونها لا تتحقّق المساعدة تبعًا للخدمة الاجتماعية، أو أن تحقق الدولة أهدافها

على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساعدة المواطنين لها.

المنظّمات الأهليّة والمجتمعية والقطاع الخاصّ:

وتؤدّي المنظّمات الأهليّة والمجتمعيّة والقطاع الخاصّ دورًا رئيسيًا في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، وذلك إلى جانب الدولة، فقد بات المجتمع شريكًا مؤثّرًا في تنفيذ خطط الدولة، وهو ما يتطلّب منها تبنّي صياغة جديدة لمفهوم التخطيط يعتمد على التنسيق مع شركائها وتشجيعهم ودمجهم في عمليّة التنمية، من أجل استثارة مشاركتهم، والقيام بأدوارهم، عن طريق منظومة عمل جديدة تتكاتف فيها جهود المجتمع المدني مع جهود الدولة ومع جهود القطاع الخاصّ، وهو ما يقتضي من الدولة أن تعيد النظر في أنظمة عملهم في المؤسّسات، وتنشيط دور أجهزة التخطيط على المستويين القوميّ والمحلّي؛ بهدف مسايرة المتغيرات المتباينة بما يضمن تأكيد العلاقة بين الدولة وشركائها الجدد، والعمل على الوصول إلى عديد من الأغراض، التي من بينها ترسيخ المشاركة المجتمعية وتعزيزها، وتوفير فرص لكل فئات المجتمع جنبًا إلى جنب، وذلك من أجل الإسهام في وضع الأهداف والإستراتيجيّات المحلّيّة والقوميّة، بحيث تعبّر خطّة الدولة عن تطلّعات المجتمعين القوميّ والمحلّي وآمالهما جنبًا إلى جنب.

كما تسهم المشاركة المجتمعيّة في تحقيق الأبعاد البيئيّة للاستدامة، مثل تآكل التربة، وإزالة الغابات، وفقدان التنوّع البيولوجي،

والإسهام في توافر المياه وجودتها؛ لأنّ الدولة لن تستطيع توفير المياه من دون تعاون المواطنين في المجتمع، ولن تستطيع الدول الحدّ من إزالة الغابات من دون تعاون المواطنين في عدم قطع الأشجار، وتشير الدراسات إلى وجود تغييرات كبيرة في التنمية المحلية من خلال المشاركة المجتمعية.

من خلال العرض السابق، يمكن القول إنّ المشاركة المجتمعيّة لها دور مؤثّر وكبير في تحقيق عدّة أهداف داخل المجتمع، خاصّة حينما تُستغلّ بالطرق الصحيحة، وتُقيم الجهود الخاصّة بها، كذلك يتبيّن أنّ المشاركة المجتمعيّة تقوم على مجموعة من المبادئ والقيم، وهو ما يسهم في امتلاكها القدرة على تحقيق رؤية الدولة الوطنية؛ خاصّة أنّها تسهّل عمليّة تبادل الخبرات والآراء، وتعمل على توضيح الرؤى وتحديد الميزانية التي يمكن توظيفها في تحقيق الخطط المطلوبة، وغيرها من الأمور.

ويمكن للإعلام، من خلال ما يمتلكه من أدوات جعلت منه أمرًا ضروريًا لا غنى عنه، أن يعمل على نشر قيم المشاركة المجتمعية، التي يأتي في مقدّمتها دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وكذلك الإسهام في حلّها من خلال إذكاء روح التعاون بين أفراده؛ إذ تعدّ وسيلة لتحقيق الفاعلية للمشروعات وتوظيف الموارد، إضافة إلى دور المشاركة المجتمعية في إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لدى المشارك، وتعزيز دوره في العمل من أجل المصلحة العامة.

يتّضح، مما سبق، أنّ للمشاركة المجتمعية أهمّيّة كبيرة في تحقيق أهداف الدولة ورؤيتها من خلال مشاركة المواطن في تنفيذ السياسات التي تضعها الدولة، إذ تعبّر عن إسهام المواطنين في أعمال تخصّ المجتمع تسعى الدولة لتحقيقها، إضافة إلى إسهامها في تذليل العوائق التي يمكن أن تواجه الأهداف الإستراتيجية للدولة؛ لأنّ عدم مشاركة المواطنين وتعاونهم في القضايا التي تعمل الحكومات على حلّها يمثّل عقبة كبيرة في طريق تنفيذ خطط الدولة ومشاريعها، كذلك دور المشاركة المجتمعية في العمل على تحقيق التنسيق والتكامل مع الجهات التي تشارك في إنجاز المشاريع التنموية التي تقرّها الدولة، وإعداد واختيار ومتابعة وتنفيذ برامج التنمية وسياساتها ومشاريعها في المجتمع، التي تمكّن من تحقيق أغراض التنمية.

الفصل الثاني:
المشاركة المجتمعيّة: أسسٌ ومبادئ

❖ المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعيّة:

المشاركة حقّ من حقوق المواطنة، شأنها شأن المساواة في الحقوق، من دون تمييز، إلى جانب واجبات المواطنة التي تتضمّن احترام القانون، ودفع الضرائب، واحترام حرّيّة الآخرين وحقوقهم، وتتمثّل أهمّ أركان المشاركة المجتمعية في التفاعل والانسجام العقلي والانفعالي مع الجماعة، والتعبير عن هذه الروابط بالعمل الجاد للجماعة، إلى جانب تحمّل المسؤولية والالتزام بوعي وقناعة شخصية تنبع من ضمير الفرد ووجدانه وحسّه، لذا فإنّ المشاركة المجتمعية تقوم على عدد من المبادئ، من أهمها:

١. المشاركة الشعبيّة:

وهي مفهوم ومصطلح يدور حول الجهود الذاتية لتنمية المجتمع المحلّي، كما يستخدم في التنظيمات الرسمية وغير الرسميّة، مثل المجالس البلديّة والجمعيّات الأهليّة وغيرها، التي تسهم في إعداد المواطنين ليكونوا على درجة عالية من المشاركة، فتتجلّى المشاركة الشعبية في كونها التعبير الصادق عن الحقّ الكامل للفرد في المشاركة في قضايا مجتمعه المختلفة، وذلك عن طريق إبداء الرأي أو تقديم العون، فهي

تضيف طاقات وإمكانات بشرية تطوعية وذاتية إلى جانب الطاقات والإمكانات الحكومية والرسميّة.

ويشير أحد تقارير الأمم المتّحدة إلى أنّ المشاركة الشعبية تتوقّف على توافر ثلاثة عوامل، هي: التعاون بين الناس، والموافقة، والإسهام؛ ولتحقيق ذلك لا بدَّ أن يدرك الناس أهداف المشاركة في برامج التنمية والمشروعات الموضوعة، بحيث ترتبط مصالحهم، مع ضرورة مراعاة الظروف العامة بالمجتمع، وبالتعاون والمشاركة الفاعلة يتأصل الدور والمفهوم التخطيطي لبرامج التنمية، ويُستفاد من الموارد المتاحة كافة، أيضًا يعزّز ذلك لدى أفراد المجتمع الحسّ بالمسؤوليّة تجاه مجتمعهم، وتمرّ عملية المشاركة الشعبية بعدد من الخطوات، من أهمّها:

- مرحلة البدء: وهي تعدّ من أهم المراحل، فهي تتعلّق بحالة المجتمع المحلي ومدى استعداده للمشاركة والتطوير والتغيير.

- مرحلة التحوّل: أي مزاولة المشاركة نفسها، حيث تحتاج هذه المرحلة إلى جهود مخطّطة لتعبئة وتدريب أبناء المجتمع المحلّي جيّدًا.

- مرحلة العناية: أي قدرة المجتمع المحلّي على إدارة النشاطات والمشروعات التي تتطلّب توافر مجموعة من الكوادر المحلّيّة المؤهّلة للعمل كفريق متجانس للإشراف على هذه الإدارة.

- مرحلة النتائج: فالآثار الناجمة عن التنمية التشاركيّة التي تظهر في النشاطات، وفي تمكّن أفراد وجماعات المجتمع المحلّي، هي المقياس الحقيقيّ لأهمّيّتها وفاعليّة التنمية التشاركيّة للمجتمع المحلّي.

٢. الإيجابيّة:

ويقصد بالإيجابيّة أن تكون المشاركة المجتمعيّة عمليّة إراديّة تطوّعيّة ناتجة عن دوافع حقيقيّة، وألا تتّسم بالسطحيّة، وينتج عن ذلك أن تكون تلك المشاركات في التنمية مشاركات فاعلة، ما يسهم في تحقيق الأهداف العامة لخطط التنمية.

٣. التطوّعية:

ويقصد بالتطوّع في المشاركة المجتمعيّة أنّ جهد المساهمين في المشاركة جهد اختياري للعمل من دون مقابل، على أن يعملوا تحت إرشادات وتوجيهات وبالتنسيق مع الجهات المعنية المختلفة، وللتطوّع وجوه متعدّدة، منها: الرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحّية، والتعليم، والأندية، والجمعيات الخيرية، وغيرها، كما يقصد بها أنّ المتطوّعين يبتكرون ويعزّزون ويسهمون في الحياة النقابية. ويعد التطوّع شكلًا مهمًّا من أشكال رأس المال الاجتماعي، لأنّه يسهم المتطوّعون في المجتمع المدنيّ، ويشكّل المتطوّعون حركات؛ فالتطوّع من أهم وسائل تحقيق الغايات، حيث يجمع الأفراد معًا في علاقات تضامن، ويمنحهم إحساسًا بالهدف والمعنى والانتماء.

٤. الاستقلاليّة:

تعمل المشاركة الذاتيّة كمراكز للعمل التطوّعي بصورة مستقلّة عن الأجهزة الحكوميّة وعن رقابتها، وتنبع قراراتها من داخلها وفق احتياجاتها الفعلية، وذلك لا يعني أن تكون المشاركة بعيدة عن مراقبة

الحكومة، أو خارج دائرة القوانين العامّة التي تحكم حركة المجتمع.

٥. الواقعيّة:

ويقصد بالواقعيّة في المشاركة المجتمعيّة أن تقوم تلك المشاركة على أساس طبيعة البناء الاجتماعي واحتياجات الجماعة الفعليّة، أي أنّها تعكس حاجات ورغبات السكان المحلّيّين الحقيقية، فكلّما كانت تمسّهم زاد إدراكهم بضرورة التغيير، وعملوا على تحقيقه، وحين تُطبق نماذج تنمويّة مستوردة لا بدَّ أن تُطوّع بما يتلاءم مع المجتمع المحلّي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة السائدة في المجتمع.

٦. الشمول والتكامل:

ويقصد بالشمول تعدد المشاركة المجتمعيّة وتكاملها، بحيث تغطي تلك المشاركة جميع جوانب العمل الذي تقوم به، أما التكامل فيعني الترابط والمساندة بين المنظمات الأهليّة، ويجب أن يتحقّق التكامل بين المشاركة المجتمعيّة من جانب والجهود الرسميّة من جانب آخر.

٧. الهدفيّة أو الفرضيّة:

فالمشاركة لا تكون وليدة الصدفة؛ بل يجب أن تكون محدّدة الأهداف، واضحة الأغراض، وذلك عن طريق تناولها المشروعات تنموية بدءًا من التخطيط لها، وانتهاء بالتقويم والإعداد لمشروعات جديدة، مرورًا بمراحل التنفيذ والمتابعة والتمويل.

٨. التنسيق:

يقصد بالتنسيق الربط عضويًا بين نشاط الأجهزة الرسمية والمنظمات الأهلية في عمل مشترك، تتحدّد فيه الأدوار والمسؤوليات تحديدًا دقيقًا فيما يتّصل بوضع السياسة العامة وخطّة العمل والتمويل والمتابعة والتقويم، والهدف من التنسيق هو تكامل المشاركة المجتمعية وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة.

٩. الاستمرارية:

ويقصد بها ألا تكون المشاركة المجتمعية حلقات منفصلة؛ بل يجب أن تكون كلّ مرحلة من مراحلها امتدادًا للمراحل السابقة لها؛ الأمر الذي يسهم في قلّة معدّلات الهدر في الوقت والجهد المبذولين، ويجنّبها التكرار، ويحقّق التناغم بين الجهود المبذولة طوال فترة الخطّة التنمويّة الموضوعة. وتنقسم الاستمرارية إلى ثلاثة أنواع: الاستمرارية المعلوماتيّة، والاستمراريّة العلائقيّة، واستمراريّة الإدارة، وهذه سمات وثيقة الصلة، وتتفاوت من حيث الأهمّيّة اعتمادًا على مقدّمي الرعاية أو عملية الرعاية.

١٠. المرونة:

ويقصد بها هنا أن تكون المشاركة المجتمعية مستعدّة لمواجهة الظروف المكانيّة والزمانيّة التي قد تحدث للمجتمع، وأن تراعي التغيّر الاجتماعي الذي قد يحصل خلال المجال الزمنيّ المحدّد، مع وجود عدة بدائل تسدّ عن الخطّة الموضوعة في حالة لزم الأمر.

❖ قيم المشاركة المجتمعية: أساسيّات التفاعل والتعاون

تعكس المشاركة المجتمعية مجموعة من القيم التي يمكن عدّها نوعًا من المعايير السلوكية والخلقية المرتبطة بمشاركة الأفراد اجتماعيًا بشكل معيّن، فلكلّ نظام اجتماعيّ قيمه في المشاركة المجتمعيّة، وهي تختلف من مجتمع لآخر، وعلى ذلك، فقيم المشاركة المجتمعية معايير متعدّدة الأوجه توجّه سلوك الفرد ليكون عضوًا فعّالًا في المجتمع، فهي تقوم بما يأتي:

- تعوّد الفرد على اتخاذ مواقف اجتماعيّة محدّدة ومتجانسة نحو القضايا المجتمعيّة.
- تُهيّئه لتقبّل وتفضيل عقيدة المسؤولية المجتمعية نحو المجتمع ومشكلاته.
- تُوظَّف قيم المشاركة المجتمعية لتوجيه عملية عرض لذواتنا على الآخرين بطريقة تحظى بالقبول المجتمعي.
- تُستعمل لتقييم الذات والآخرين والحكم عليهم اجتماعيًا.
- تُستخدم من أجل تعزيز المشاركة من خلال تشكيل مجموعات لتلبية الأهداف المحدّدة مسبقًا المتعلّقة بالمشروع، التي يمكن أن تتضمّن تطوير أو تعزيز المنظّمات الاجتماعيّة التي أطلقت خارجيًا.
- تُستخدم كأدوات للمقارنة بين دولة ما ودول أخرى في ما يتعلّق بالقضايا المجتمعية.

- تُوظَّف من أجل إقناع الآخرين بالمشاركة في المجتمع، وإخبارهم بالأعمال الجديرة بالاهتمام.
- تحدّد للأفراد كيفيّة التبرير والدفاع عن الذات للمعتقدات والمواقف المجتمعية التي قد تكون مقبولة ذاتيًا أو اجتماعيًا.
- تحدّد الروابط السلبيّة التي تؤدّي إلى وجود مشكلات في المجتمع، والعمل على علاجها.

المسؤوليّة المجتمعيّة:

ومن أبرز قيم المشاركة المجتمعيّة تأتي المسؤوليّة المجتمعيّة، وهي إدراك الفرد ويقظته، ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصيّ والاجتماعي، ويتّفق كثير من المربين على أهمّيّة قيم المسؤوليّة المجتمعيّة، وأهمّيّة تنميتها؛ ليقوم الشباب بدوره في الحياة بالوجه الأكمل، ويتحمّل مسؤوليّات الحياة الاجتماعيّة، والإحساس والشعور بهذه المسؤوليات المكلّف بها، وتحمّل مسؤوليّاته تجاه الآخرين من أفراد المجتمع.

وتعدّ المشاركة أحد العناصر المهمّة للمسؤوليّة المجتمعيّة، ويتكوّن عن طريق المشاركة إحساس الفرد بالمسؤوليّة المجتمعيّة، وهي دليل ومؤشّر على وجود المسؤوليّة المجتمعيّة وتجسيدها لدى الأفراد، كما أن المشاركة تعمّق المسؤولية لدى الأفراد وتنميها، وعن طريق المشاركة يكتسب الأفراد كثيرًا من المهارات والخبرات، وتعمّق لديهم الشعور بالولاء والانتماء لمجتمعاتهم.

كما يعدّ الانتماء الوطنيّ والمسؤوليّة المجتمعيّة والتعاون من القيم التي توجّه السلوك الفرديّ في علاقته مع المجتمع، وتهدف إلى أن يكون للفرد دور متعاون وإيجابيّ في بناء المجتمع؛ ما يؤدّي إلى فاعليّة المجتمع وديناميّته، ووحدته العضويّة، وتقوية شعوره وأحاسيسه المشتركة؛ لذلك كان للأنشطة المجتمعية دور كبير في زرع الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، وتنمية الإحساس بالمسؤولية المجتمعية تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته، ومن ثمّ إذكاء روح التعاون بين أفراده.

وتعدّ المسؤولية الاجتماعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية، فهي وسيلة للتقدّم على مستوى الفرد والجماعة فقيمة الفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله للمسؤولية تجاه نفسه والآخرين.

ويظهر الانتماء في سلوك الأفراد المعبّر عن امتثالهم للقيم الوطنيّة السائدة في مجتمعهم، ومن بينها: (الاعتزاز بالرموز الوطنيّة، والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة، وتشجيع المنتجات الوطنيّة، والتمسّك بالعادات والتقاليد، والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته، والمشاركة في الأعمال التطوعية والمناسبات الوطنية، والاستعداد للتضحية دفاعًا عن الوطن).

وهنا، يجب تأكيد أن تنمية المواطنة تُعدّ من أهمّ سبل مواجهة التحدّيات التي يمرّ بها الإنسان في القرن الحادي والعشرين، الذي ارتبط بمفاهيم مثل الغزو الثقافي وضعف الولاء والانتماء.

❖ دوافع المشاركة المجتمعيّة:

يُعدّ فهم دوافع المشاركة المجتمعيّة أمرًا ضروريًا لتعزيزها وتشجيع المزيد من الأفراد على الانخراط في قضايا تهمّهم، وقد حدّد الباحثون والمتخصّصون في هذا المجال مجموعة من الدوافع التي تُحفّز الأفراد على الانضمام إلى مجموعات المشاركة، ونستعرضها هنا:

١. الدوافع الذاتيّة:

- الحاجة إلى التقدير:

يسعى الإنسان بطبيعة الحال إلى الشعور بقيمته وتقدير الآخرين له. تُلبّي المشاركة المجتمعيّة هذه الحاجة من خلال منح الفرد فرصة لإظهار قدراته ومهاراته، وتحقيق إنجازات تُثبت كفاءته وتُعزّز شعوره بالقيمة.

- الحاجة إلى الانتماء:

يعدّ الانتماء إلى جماعة ذات قيمٍ مشتركة شعورًا أساسيًا للإنسان. تُتيح المشاركة المجتمعيّة إشباع هذه الحاجة من خلال تكوين علاقاتٍ اجتماعية قويّة مع أشخاصٍ يشاركونه اهتماماته ورؤيته، ما يُعزّز شعوره بالانتماء والقبول.

- الحاجة إلى تحقيق الذات:

يسعى الفرد إلى تطوير نفسه وتحقيق إمكاناته الكامنة. تُقدّم المشاركة المجتمعيّة فرصة مثاليّة لتحقيق ذلك من خلال العمل على

مشاريع تُساهم في إحداث تغيير إيجابي، وتُتيح للفرد اكتساب مهارات جديدة وتطوير قدراته.

- الحاجة إلى المركز والمكانة:

يسعى بعض الأفراد إلى الشعور بأهمّيّتهم وتميّزهم عن الآخرين. تُلبّي المشاركة المجتمعيّة هذه الحاجة من خلال منح الفرد فرصة لتولّي دور قيادي في مشاريع مجتمعيّة، أو التعبير عن آرائه وأفكاره أمام جمهور من الناس.

٢. دوافع اجتماعيّة:

- حبّ العمل مع الآخرين:

يستمتع بعض الأشخاص بالعمل الجماعي وتبادل الأفكار مع الآخرين، فتتيح المشاركة المجتمعيّة فرصة مثاليّة لهم من خلال التعاون مع أشخاص من خلفيّات وثقافات مختلفة لتحقيق أهداف مشتركة.

- تكوين علاقات اجتماعيّة متنوّعة:

تسعى بعض الشخصيّات إلى توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعيّة وتكوين صداقات جديدة، وتوفّر لهم المشاركة المجتمعية فرصة للتواصل مع أشخاص جدد يشاركونهم اهتماماتهم، ما يُثري حياتهم الاجتماعية.

٣. دوافع أخلاقية:

- العمل من أجل المصلحة العامة:

تقدّم المشاركة المجتمعية فرصة لمن يحبّون العمل للمصلحة

العامة من خلال المساهمة في مشاريع تساهم في حلّ مشكلات مجتمعيّة وتحسين حياة الناس.

٤. دوافع ماديّة:

قد يشارك بعض الأشخاص في أنشطة مجتمعيّة بهدف الحصول على مكافآت ماديّة أو فرص وظيفيّة.

٥. دوافع سياسيّة:

الرغبة في كسب تقدير المواطنين واحترامهم، فقد يشارك بعض الأشخاص في أنشطة مجتمعيّة بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو كسب تأييد جماهيري.

يقدّم لنا ما عرضناه من دوافع المشاركة المجتمعيّة نظرة على العوامل التي قد تحفّز الأفراد على المشاركة المجتمعيّة والانضمام إلى مجموعات والمساهمة في قضايا تهمّ مجتمعاتهم.

❖ أدوات المشاركة المجتمعية: مفاتيح التفاعل الفعّال

تُعدّ أدوات المشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا لضمان مشاركة فعّالة لأفراد المجتمع في مختلف الأنشطة والمشاريع. وتُساعد هذه الأدوات في جمع المعلومات حول احتياجات المجتمع ومشاكله، وفهم مواقف وآراء أفراد المجتمع حول مختلف القضايا، وتعزيز التواصل بين أفراد المجتمع وصانعي القرار.

١. التواصل المباشر:

- اللقاءات المباشرة: عقد اجتماعات مع أفراد المجتمع أو مجموعات محدّدة لمناقشة القضايا وتبادل الأفكار.

- الزيارات الميدانيّة: قيام المسؤولين بزيارات ميدانية للتفاعل مع أفراد المجتمع والتعرف إلى احتياجاتهم ومشاكلهم.

- إقامة المحاضرات: تنظيم محاضرات حول موضوعات محدّدة لتوعية أفراد المجتمع وتثقيفهم.

- الفعاليات المختلفة: تنظيم فعاليّات مجتمعيّة، فنّيّة، ثقافيّة، رياضيّة، ترفيهيّة، وغيرها، لتعزيز التواصل بين أفراد المجتمع وتحفيز مشاركتهم.

٢. التواصل عبر وسائل الإعلام:

- وسائل الإعلام المختلفة: استخدام الصحف، الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات حول المشاريع والأنشطة، وجمع آراء أفراد المجتمع.

٣. التواصل الرقميّ:

- قنوات التواصل الرقميّة والمواقع الإلكترونيّة: إنشاء قنوات تواصل رقمية ومواقع إلكترونية مخصّصة للمشاركة المجتمعية، لتسهيل تفاعل أفراد المجتمع مع مختلف الأنشطة والمشاريع.

- المشاركة المجتمعية الرقميّة: استخدام أدوات وتقنيات رقمية حديثة مثل الاستبيانات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، لجمع آراء أفراد المجتمع ومشاركتهم في صنع القرار.

٤. دراسات واستطلاعات الرأي:

- دراسات واستطلاعات الرأي: إجراء دراسات ميدانية واستطلاعات للرأي لفهم احتياجات المجتمع ومشاكله، وجمع آراء أفراد المجتمع حول مختلف القضايا.

- المقابلات: إجراء مقابلات وجهًا لوجه أو هاتفيًا مع أفراد المجتمع لجمع معلومات حول مواقفهم وآرائهم.

- الاستمارات الإلكترونية: استخدام استمارات إلكترونية لجمع آراء أفراد المجتمع حول مختلف القضايا.

- جلسات النقاش المركز: تنظيم جلسات نقاش مركزية مع مجموعات محدّدة من أفراد المجتمع لمناقشة موضوعات محدّدة.

❖ المراكز البحثية وتعزيز المشاركة المجتمعية

تعتبر المراكز البحثية أحد أهم الأدوات التي تدعم تحقيق أهداف الدولة في التطوير المدني والمشاركة المجتمعية، فمن خلال البيانات والتحليلات المتخصصة التي تقدمها هذه المراكز، يتمكن المواطنون من المشاركة بفعالية في القضايا المجتمعية، وتقديم اقتراحات مبنية

على المعرفة، مما يعزز من قدرتهم على الإسهام في صناعة القرار، ونوضح هنا هذا الدور بشيء من التفصيل:

١. مراكز الرصد الإعلامي وتعزيز المشاركة المجتمعية:

- رصد الرأي العام وتحليل التوجهات المجتمعية: تعمل مراكز الرصد الإعلامي على تحليل الرأي العام، مما يساعد صانعي القرار على فهم احتياجات وتطلعات المواطنين، كما تتيح هذه المعلومات للمجتمع التفاعل مع السياسات الوطنية من خلال منصة مهنية توفر لهم الحقائق والرؤى المستنيرة.

- الشفافية ودعم التوعية المجتمعية: يسهم الرصد الإعلامي في كشف الحقائق حول القضايا العامة، مما يساعد المواطنين على فهم أولويات الدولة وتحدياتها.

٢. مراكز البحوث العلمية كمحرك للمشاركة المجتمعية في التنمية:

- البحوث الصحية والبيئية: تسهم مراكز البحوث العلمية في تمكين المجتمع من فهم قضايا البيئة والصحة من خلال تقارير ودراسات توعوية، ويعد هذا من أهم المحاور التي تعزز المشاركة المجتمعية، حيث يتمكن الأفراد من اتخاذ قرارات واعية في حياتهم اليومية تسهم في حماية البيئة وتحسين الصحة العامة.

- العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية: تدعم مراكز الأبحاث العلمية مبادرات مجتمعية تشجع على العمل التطوعي، مثل برامج

حماية الموارد البيئية، وقد أظهرت الدراسات أن المجتمعات الأكثر وعيًا بالتحديات البيئية والصحية تزداد فيها المشاركة ونسب التطوع والعمل المجتمعي الإيجابي.

٣. دور مراكز البحوث السياسية في تشجيع المشاركة المجتمعية:

- تعزيز الحوار السياسي: تعمل مراكز البحوث السياسية على تقديم دراسات حول السياسات العامة والتشريعات، مما يسمح للمواطنين بالمشاركة في مناقشات مدروسة حول التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه المجتمع، وهذا الإطار يعزز من دور المجتمع في التأثير على صناعة القرار.

- التوجيه نحو المسؤولية المجتمعية: من خلال توعية المجتمع بدوره في بناء سياسة وطنية مستدامة، تعمل المراكز السياسية على دعم مشاركة المواطنين في تطوير مبادرات ومشروعات تساهم في تعزيز الرؤية الوطنية.

٤. التكامل بين المراكز البحثية والمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة:

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني: تسهم المراكز البحثية في تمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى بيانات دقيقة، مما يساعدها في تصميم مبادرات تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

- المنصات الرقمية: استخدام التكنولوجيا في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين المراكز البحثية والمواطنين، مما يمكن الأفراد من متابعة المستجدات والمشاركة في اتخاذ القرارات بصورة مباشرة.

٥. دور المشاركة المجتمعية في دعم أهداف المراكز البحثية وتحقيق التنمية:

- تشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة: تدعم الأبحاث الصادرة عن هذه المراكز المواطنين في فهم قضاياهم المجتمعية وتمكينهم من تقديم مقترحات ورؤى مبنية على المعرفة، مما يساهم في تنمية شعورهم بالانتماء والمساهمة في التنمية الوطنية.
- الاستجابة المجتمعية للمبادرات الوطنية: من خلال إتاحة بيانات ومعلومات دقيقة، تمكن المراكز المواطنين من المساهمة بفعالية في البرامج والمبادرات التنموية، مما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع ويسهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

تلعب المراكز البحثية دورًا أساسيًا في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تزويد المواطنين بالأدوات والمعلومات اللازمة لفهم قضاياهم المجتمعية، ودعم جهود الدولة في التطوير المدني.

إن توجيه المجتمع نحو المشاركة الفعالة يعتمد على قدرة هذه المراكز على توفير أبحاث مستدامة وموثوقة، مما يساهم في تحقيق استراتيجيات التنمية الوطنية ويعزز من فعالية الشراكة بين الدولة والمجتمع.

❖ مهارات المشاركة المجتمعية

١. مهارات التواصل والقيادة

تُعدّ مهارات التواصل والقيادة من أهم المهارات، خاصّة مع تزايد أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في عصرنا الحالي، حيث تلعب هذه المهارات

دورًا محوريًا في تحقيق النجاح على المستوى الفرديّ والمجتمعيّ، حيث:

يساعد التواصل الفعّال، في:

- التعبير عن الأفكار والمشاعر بوضوح وثقة، ما يعزّز التفاهم بينهم ويسهّل التعاون والمشاركة.
- بناء علاقات قويّة بين الأفراد، ما يحسّن من العمل الجماعيّ ويحفّز على الإبداع والابتكار.
- خلق بيئة عملٍ إيجابيّة ومحفّزة، ما يعزّز من إنتاجيّة أفراد المجتمع ورضاهم عن عملهم.

كما تساهم القيادة الناجحة، في:

- تحديد الأهداف المشتركة وتحفيز الأفراد على العمل لتحقيقها بفعالية.
- تعزيز روح التعاون بين المنظمات والأفراد، ما يساعد على التغلّب على التحدّيات وتحقيق النجاح.
- بناء الثقة بين الهيئات والمنظّمات والأفراد، ما يحفّزهم على بذل أقصى جهد لتحقيق النجاح.

العوامل المساعدة على تنمية مهارات التواصل والقيادة:

١. التدريب والتطوير:

- حصول القادة الشباب على برامج تدريبية متخصّصة لتنمية مهاراتهم.

- توفير برامج إرشاد ودعم من قبل المؤسّسات والمنظمات.

٢. المشاركة في الفعاليّات:

- المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل لتطوير المهارات التواصليّة.
- المشاركة في البرامج التطوّعية والأنشطة المجتمعيّة.

٣. التواصل الفعّال:

- التعامل بوضوح ونقل الرؤية والأهداف بشكل دقيق.
- الاستماع بانتباه وتحليل المعلومات المقدّمة من الآخرين والاستجابة لاحتياجاتهم.

٤. احترام التنوّع الثقافيّ:

- فهم الاختلافات الثقافيّة واحترامها والتعامل معها بشكل مهنيّ.
- تعزيز التفاهم والتعاون بين الأفراد من مختلف الثقافات.

٥. القدرة على إدارة وحلّ الصراعات:

- تحليل وتحديد أسباب الصراعات، والعمل على حلّها بشكل فعّال.
- تشجيع الحوار والتفاوض للوصول إلى حلول مرضيّة.

لا شكّ أنّ تنمية مهارات التواصل والقيادة لدى الأفراد ضروريّة لتعزيز مشاركتهم المجتمعيّة.

١. مهارات حلّ المشكلات واتخاذ القرارات

تُعد مهارات حل المشكلات واتّخاذ القرارات من أهمّ المهارات الحياتيّة التي يكتسبها الفرد خلال مراحل نموّه وتطوّره، وتلعب دورًا كبيرًا في تمكين الأفراد من المشاركة المجتمعيّة الفاعلة، حيث تُساعدهم على تحليل المواقف، وتحديد الأولويّات، حيث تساعدهم على:

- فهم احتياجات مجتمعهم، وتحديد التحدّيات التي تواجهه، وبالتالي المشاركة بفعاليّة في إيجاد الحلول.
- تنمية الثقة بالنفس، وتعزيز قدراتهم على التأثير الإيجابيّ في محيطهم.
- اكتساب قدرة عالية على التواصل الفعّال مع الآخرين، وعرض الأفكار بوضوح.
- تعزيز التفكير الإبداعي، ما يساعدهم في تطوير حلول مبتكرة للتحدّيات التي تواجههم.
- تنمية روح المسؤوليّة، حيث يدرك الشباب أهمّيّة تحمّل المسؤوليّة والمساهمة في إحداث تغيير إيجابيّ.

العوامل المساعدة على تنمية مهارات حلّ المشكلات واتّخاذ القرار:

١. تحديد المشكلات:

- الاعتراف بالمشكلات والتحدّيات المحتملة، وتحديدها قبل حدوثها بدلًا من تجاهلها أو التهوين منها.

- إيجاد حلول فعّالة، وذلك من خلال تفكيك المشكلات والتحدّيات وفهم أبعادها المختلفة.

٢. وضع استراتيجيّة للتعامل مع المشكلات:

- تقييم الموارد المتاحة، مثل الوقت والمال والأدوات، وتوظيفها بشكل فعّال لدعم حلّ المشكلة.

٣. ملاحظة الحلول والإجراءات:

- رصد جميع الحلول الممكنة، والانفتاح على جميع الأفكار المطروحة، من دون استبعاد أيّ منها في البداية.

٤. الاطّلاع المستمرّ على المعلومات:

- جمع جميع المعلومات المتاحة حول الموضوع، بما في ذلك وجهات النظر المختلفة.

٥. إعداد قائمة بمزايا وعيوب الخيارات:

- مناقشة جميع جوانب كلّ خيار، مع تحديد مزاياه وعيوبه بشكل دقيق.

٦. اختيار القرار وقياس النتائج:

- الأخذ بالحسبان التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى للقرار المتّخذ.

- تتبّع أداء القرار وتقييم نتائجه لمعرفة ما إذا كان قد حقّق الأهداف المرجوّة.

مـن خلال تنميـة هـذه مهـارات التـي تسـاعد في حـلّ المشـكلات واتّخـاذ القـرار، يمكـن للمنـظّمات والأفـراد المسـاهمة في إيجـاد حلـول إبداعيـة للتحدّيـات التـي تواجـه مجتمعهـم، وأن يصبحـوا قـادة إيجابـيّين يُحدثـون فرقًـا في واقعهـم ومسـتقبلهم.

٢. مهارات العمل الجماعيّ والتعاون

العمـل الجماعـيّ والتعـاون مـن المهـارات الأساسـيّة التـي تمكّـن الأفـراد مـن المشـاركة المجتمعيّـة بفعاليّـة، حيـث تسـاعدهم على التفاعـل، وتبـادل الأفـكار، والعمـل معًـا لتحقيـق أهـداف مشتركـة.

ونعنـي بالعمـل الجماعـيّ والتعـاون، هنـا: "العمـل في مجموعـات صـغيرة تتكـوّن مـن اثـنين أو أكثـر مـن الأفـراد، يتفاعلـون مـع بعضهـم البعـض، ويتشـاركون العمـل حـول موضوعـات مشتركـة، ويسـعون لتحقيـق هـدف مـشترك".

وتتيح مهارات العمل الجماعيّ والتعاون، فرصة لتعليم الأفراد:

- كيفيّـة تبـادل الأفـكار والآراء مـع بعضهـم البعـض، مـا يحفّـز الإبـداع والابتـكار.
- تحقيـق الأهـداف المشـتركة، الوصـول إلى أهـداف أكـبر مـا يمكّنهـم مـن تحقيقهـا بمفردهـم.
- تعزيـز الشـعور بالمسـؤوليّة والالتـزام تجـاه الآخريـن وتجـاه المهـام الموكلـة إليهـم.

عوامل تطوير مهارات العمل الجماعي والتعاون:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على تطوير مهارات العمل الجماعيّ والتعاون، ومن أهمّها:

١. الوضوح:

- تحديد الأهداف، بحيث يكون لدى المجموعة فكرة واضحة عن الهدف الذي تسعى لتحقيقه.
- تحديد دور كلّ فرد بناء على قدراته ومهاراته وما هو متوقّع منه، ومدى مساهمته في الموضوع ككلّ.

٢. التواصل:

- ضرورة التواصل الفعّال، سواء عن طريق الحديث والمناقشة، أو غير ذلك.
- الاستماع الفعّال لوجهات نظر كلّ فرد باحترام.

٣. الالتزام:

- التزام كلّ فرد في المجموعة بعمله وأداؤه على أحسن وجه.
- المثابرة، حيث يبذل أعضاء المجموعة جهدًا مستمرًّا لتحقيق أهدافهم.

٤. تعزيز الثقة والتواصل:

- تشجيع أفراد المجتمع على التحدّث والاستماع بفعاليّة وتقدير مساهماتهم.

- خلق بيئة آمنة، بحيث يشعر الأفراد بالأمان للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم.

٥. تشجيع التعاون والتبادل:

- تشجيع الأفراد على التعاون والتبادل المستمرّ للمعرفة والخبرات والأفكار.
- استخدام تقنيّات مبتكرة لتحفيز الإبداع وتوليد أفكار جديدة.

٦. التدريب والتطوير:

- توفير فرص التدريب والتطوير للأفراد لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم في العمل الجماعيّ.
- إجراء مراجعات وتقييمات منتظمة للأداء لتحديد نقاط القوّة والضعف.

٧. تقديم المكافآت والتقدير:

- تقديم المكافآت والتقدير للأفراد الذين يساهمون بشكل فعّال في العمل الجماعيّ.

يُعدّ امتلاك مهارات العمل الجماعيّ والتعاون ركيزة أساسيّة لتمكين الأفراد من المشاركة المجتمعيّة بفعاليّة في مختلف المجالات، فمن خلالها يستطيع أفراد المجتمع إطلاق طاقاتهم الإبداعيّة، وتبادل الخبرات، وإيجاد حلول مبتكرة للتحدّيات التي تواجه مجتمعاتهم.

٣. مهارات التفكير النقديّ والإبداعيّ

يتمتّع التفكير النقديّ والإبداعيّ بعلاقة تكامليّة وثيقة، فبينما يركّز التفكير النقديّ على تحليل وتقييم المعلومات والأفكار بشكل موضوعيّ، يتيح التفكير الإبداعي النظر إلى الأمور من منظور جديد وخلق حلول مبتكرة، ولذا فإنّ هذه المهارات تقوم بدور محوريّ في تعزيز المشاركة المجتمعيّة، نظرًا إلى أنّها تزوّد الأفراد بالقدرة على:

- تقييم مصداقيّة المعلومات وتحليلها، وتمييز الحقائق من الآراء، وتقييم وفهم وجهات النظر المختلفة.
- تحليل المشكلات بشكل منهجيّ، وخلق أفكار جديدة لحلّها، واتّخاذ قرارات مستنيرة.
- التعبير عن الأفكار بوضوح ودقّة، وإيصال الرسائل بطرق مبتكرة وجذّابة.
- المشاركة بفعاليّة في مختلف المجالات، مثل القضايا المجتمعيّة، والعمل التطوّعيّ، وريادة الأعمال.

استراتيجيّات تنمية مهارات التفكير النقديّ والإبداعيّ لدى الشباب:

استراتيجيّة التفكير الناقد تتضمّن عدّة أساليب وطرق فعّالة لتحفيز وتطوير التفكير العميق والمنطقيّ، هذه الأساليب تساعد

في تعزيز الفهم العميق وتنمية مهارات التفكير النقديّ والإبداعي، أبرزها:

١. تحليل المعلومات وتقييمها:

- جمع البيانات من مصادر موثوقة، مثل الكتب والمجلّات والمواقع الإلكترونيّة وخبراء المجال.
- فحص البيانات والحجج بدقّة، لتحديد صحّتها وموثوقيّتها.
- تقييم وجهات النظر المختلفة، لفهم مختلف جوانب القضيّة.

٢. طرح الأسئلة الاستقصائيّة:

- طرح أسئلة مفتوحة، تتعلّق بكيفيّة وأسباب حدوث الأمور.
- تحدّي الافتراضات، والتفكير في حلولٍ جديدة للمشكلات.
- تطوير الاستنتاجات المنطقيّة، بناء على الأدلّة المتاحة.

٣. التفكير الاستدلاليّ والنقد البنّاء:

- استخدام المنطق والبراهين في تكوين الحجج والاستنتاجات.
- تحليل الأفكار وتقييم نقاط القوة والضعف في الحجج المقدّمة.
- احترام وجهات النظر المختلفة، والمشاركة بشكل بنّاء وهادف.

٤. تفعيل أساليب التفاعل:

- المشاركة في ورش عمل تفكير نقديّ.
- تشجيع التعليم التعاونيّ وتبادل الأفكار بحضور جلسات نقاش تحليليّة.
- التعاون في أنشطة استدلالية تعزّز التفكير النقديّ.

٥. استخدام استراتيجيّات مبتكرة:

- تطبيق تقنيّات تفكير مختلفة كالعصف الذهنيّ والخرائط الذهنيّة.
- تحفيز التحليل العميق والاستنتاج المنطقيّ باستخدام المشكلات الواقعيّة والمواقف التجريبيّة.
- تطبيق برامج تعزّز التفكير النقديّ، مثل التحليل المنطقيّ.

ختامًا، تُعدّ هذه المهارات ركائز أساسيّة لتمكين الهيئات والمنظّمات والأفراد من المشاركة المجتمعيّة بفعاليّة، فمن خلال هذه المهارات، يستطيع الأفراد تحليل القضايا بعمق، وتطوير حلول مبتكرة، والمشاركة في حوارات بنّاءة، وتحقيق تغيير إيجابيّ على مختلف الأصعدة.

❖ الدور الاستشاري في المشاركة المجتمعية: قيادة توجيهية نحو تنمية المجتمع

تلعب الاستشارات دورًا محوريًا في مجال المشاركة المجتمعية، حيث يمثل المستشارون الرائدون قاعدة أساسية في توجيه وترشيد

حركـة المجتمـع، نسـلط الضـوء على الـدور القيـادي الـذي يمارسـه المستشـارون في مجـال المشـاركة المجتمعيـة، وأثرهـم في تحقيـق التناغـم بين مختلـف القطاعـات.

١. أهمية الدور الاستشاري في المشاركة المجتمعية

- توجيه الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف:

يسـاهم المستشـارون في وضـع استراتيجيـات فعالـة لتحقيـق المشـاركة المجتمعيـة مـن خلال تقديـم رؤى تحليليـة وتوصيـات مهنيـة تسـاعد الهيئـات والمؤسسـات على تحديـد أفضـل طـرق التفاعـل مـع المجتمـع، ومـن خلال هـذه التوجيهـات، تتمكـن المؤسسـات مـن الوصـول إلى أهدافهـا بفاعليـة، بما يتماشـى مـع رؤيتهـا وقيمهـا الأساسـية.

- تعزيز الشفافية والمساءلة:

يسـهم المستشـارون في بنـاء الثقـة بين الهيئـات والمجتمـع مـن خلال تعزيـز مبـدأ الشـفافية والمسـاءلة في عمليـة صنـع القـرار، ممـا يتيـح للأفـراد المشـاركة بوعـي في القضايـا التـي تهمهم ويسـهم في رفع مسـتوى الشـفافية في التعامـل مـع المجتمـع.

٢. أدوار المستشارين في الهيئات والمؤسسات والشركات:

- الهيئات الحكومية:

يلعـب المستشـارون دورًا محوريًـا في توجيـه السياسـات العامـة نحـو التفاعـل الفعّـال مـع المجتمـع، حيـث يقدمـون تحليـلات وتوصيـات

تهدف إلى تحسين الخدمات العامة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ونجد لدينا في المملكة العربية السعودية، يتم تعيين مستشارين مختصين في الشؤون المجتمعية لمساندة الجهات الحكومية في تنفيذ مبادرات تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- المؤسسات الخاصة:

يتم توظيف المستشارين في الشركات للمساعدة في تعزيز العلاقات مع المجتمع، خاصةً في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يقدم المستشارون رؤى متخصصة تساعد في بناء صورة إيجابية للشركة من خلال مبادرات تركز على دعم المجتمع، مثل التعليم والصحة والبيئة.

- المنظمات غير الربحية:

يتعاون المستشارون أيضا مع المنظمات غير الربحية لتصميم برامج تتوافق مع احتياجات المجتمع، حيث يساهمون في تحسين أداء هذه المنظمات وتحقيق أهدافها الاجتماعية.

٣. أثر الاستشارات في ترشيد حركة المجتمع نحو التنمية المستدامة:

- تحفيز المشاركة الفعّالة:

يسهم المستشارون في تشجيع الأفراد على المشاركة الفعّالة من خلال حملات توعية وتقديم آليات تتيح لهم الانخراط في المشاريع

المجتمعية. في المملكة العربية السعودية، تعتبر الاستشارات المقدمة في هذا المجال وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز مشاركة المجتمع في قضايا مثل البيئة والصحة.

- تطوير سياسات متكاملة:

تساعد الاستشارات في تطوير سياسات تتيح للمجتمع المشاركة بفاعلية، حيث يُعد دور المستشارين أساسياً في بناء سياسات متكاملة تتوافق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته، وقد أظهر بعض الدراسات أن المؤسسات التي تعتمد على استشارات مجتمعية تحقق مستويات أعلى من التفاعل المجتمعي.

٤. تحديات تواجه المستشارين في مجال المشاركة المجتمعية

- تحديات التواصل:

يواجه المستشارون تحديات في التواصل مع مختلف فئات المجتمع، حيث يتطلب الأمر فهمًا دقيقًا للاختلافات الثقافية والاجتماعية لضمان مشاركة فعّالة.

- قياس الأثر:

من الصعوبات التي تواجه المستشارين هي قياس الأثر الحقيقي للمشاركة المجتمعية، حيث تتطلب هذه العملية مؤشرات دقيقة وموثوقة لتحديد مدى نجاح السياسات والمبادرات في تحقيق أهدافها.

يشكل الدور الاستشاري في مجال المشاركة المجتمعية ركيزة

أساسية في توجيه المؤسسات والهيئات لتحقيق أهدافها المجتمعية، حيث يساهم المستشارون في تقديم رؤية متكاملة لتحسين آليات التواصل والمشاركة مع المجتمع، حيث يعتبر المستشارون رافداً قيادياً في هذا المجال، حيث يساعدون على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز المسؤولية المجتمعية والشفافية.

❖ تقنيّات المشاركة المجتمعيّة

باتت التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًّا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة وتطويرها من خلال توفير أدوات وتقنيّات جديدة سهّلت التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، يتّضح ذلك حسب التالي:

٤. مواقع الويب وتطبيقاتها الرقميّة:

تُشكّل مواقع الويب وتطبيقاتها الرقميّة واحدة من أهمّ أدوات المشاركة المجتمعيّة في العصر الحديث. وتتيح هذه المنصّات إمكانيّات هائلة للتواصل والتفاعل، وتبادل الأفكار والمعلومات، وتنظيم المبادرات والفعاليّات، وتقديم الدعم والمساندة للأفراد، ومن أبرز مواقع الويب وتطبيقاتها المستخدمة في المشاركة المجتمعيّة:

١. أبرز منصّات التواصل الاجتماعيّ:

- فيسبوك: منصّة تواصل واسعة الانتشار تُتيح للمستخدمين إنشاء صفحات شخصيّة ومجموعات لمشاركة المحتوى والتواصل مع الآخرين.

- إكس: منصّة تواصل مهنيّة تُركّز على مشاركة الخبرات والمهارات وتكوين علاقات مهنيّة.

- إنستغرام: منصة لمشاركة الصور ومقاطع الفيديو القصيرة، تتيح التواصل والتفاعل بين المستخدمين من خلال التعليقات والرسائل المباشرة.

- يوتيوب: منصّة لمشاركة الفيديوهات تُتيح للمستخدمين مشاهدة المحتوى وتحميله وإنشاء قنواتهم الخاصّة.

- بينترست: منصة بصرية تتيح للمستخدمين اكتشاف وحفظ الأفكار والإلهامات المتعلقة بمختلف المجالات الحياتية.

- لينكد إن: شبكة اجتماعية مهنية تهدف إلى ربط الأفراد والشركات من أجل التوظيف والتطوير المهني.

- تيك توك: تطبيق لمشاركة مقاطع الفيديو القصيرة.

- سناب شات: تطبيق مراسلة يعتمد على الصور ومقاطع الفيديو التي تختفي تلقائيًا بعد فترة زمنية معينة.

٢. مواقع الإنترنت:

- مواقع المنظّمات المجتمعيّة: تُستخدم لنشر المعلومات حول أنشطة المنظّمة، والتواصل مع أعضاء المجتمع، وجمع التبرّعات، وتقديم الخدمات.

- المدوّنات: تُستخدم لنشر المقالات والأفكار الشخصيّة، والتواصل مع القرّاء، وإثارة النقاش حول القضايا المجتمعيّة.

- المنتديات: تُستخدم لمناقشة مواضيع محدّدة، وتبادل الأفكار والمعلومات، وحلّ المشكلات.

٣. أدوات التواصل الأخرى:

- البريد الإلكترونيّ: يُستخدم لإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونيّة، والتواصل مع الأفراد والجماعات.

- الرسائل القصيرة (SMS): تُستخدم لإرسال رسائل نصّيّة قصيرة، ونشر الإعلانات، وتقديم التحديثات للمستخدمين.

- مجموعات التواصل الفوريّ: مثل واتساب وتليجرام، تُستخدم للتواصل الفوريّ بين الأفراد، وتبادل الرسائل والملفّات، وإجراء المكالمات الصوتيّة والمرئيّة.

أدوات أخرى:

١. استطلاعات الرأي الإلكترونيّة: تُستخدم لجمع آراء وملاحظات الأفراد حول مواضيع محدّدة.

٢. مواقع التوقيعات الإلكترونيّة: تُستخدم لجمع التوقيعات على عرائض ودعوات إصلاحيّة.

٣. منصّات العمل الجماعيّ: مثل Slack وTrello، تُستخدم لتنظيم العمل الجماعيّ، وتبادل الملّفات، وإدارة المهام.

٤. أدوات جمع البيانات: مثل SurveyMonkey وGoogle Forms، تُستخدم لجمع البيانات من الأفراد وتحليلها.

٥. أدوات التعاون عن بعد: مثل Zoom وGoogle Meet، تُستخدم لعقد الاجتماعات والمؤتمرات عبر الإنترنت.

تُقدّم التكنولوجيا ومواقع الويب وتطبيقاتها الرقميّة أدوات متنوّعة لتعزيز المشاركة المجتمعيّة. وعبر الاستفادة من هذه الأدوات بشكل فعّال، يمكن للمجتمعات بناء علاقات أقوى، وحلّ المشاكل بشكل أكثر فعاليّة، وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:
المشاركة المجتمعية في المملكة:
محطّات تاريخيّة ومفاصل حيويّة

❖ لمحة تاريخية عن المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية:

تمتلك المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربية السعودية تاريخًا غنيًّا يمتدّ عبر القرون، فمنذ القدم، اعتمدت المجتمعات المحلّيّة بشكل كبير على التعاون والتكافل الاجتماعيّ، وهو ما يمكن ملاحظته في العديد من الفترات الزمنيّة التي شهدت تطوّر المشاركة المجتمعيّة.

ففي العصور القديمة وبين القبائل، كانت الروابط الاجتماعيّة والتكافل بين أفراد القبيلة أساسيًا للحياة اليوميّة، حيث اعتمدت القبائل على التعاون في الزراعة، والرعي، والحماية، كما كانت الأسواق التقليديّة مركزًا للتفاعل الاجتماعيّ والاقتصاديّ، حيث تجمّع الناس للتجارة وتبادل الأخبار والمساعدات.

ومع توحيد المملكة العربية السعوديّة على يد الملك «عبد العزيز آل سعود»، بدأت عملية بناء الدولة الحديثة، وكان التركيز على تعزيز الوحدة الوطنيّة والتعاون بين مختلف المناطق والقبائل.

كما شـهدت المملكـة في فترة التنميّـة المبكّـرة بنـاء البنيـة التحتيّـة الأساسيّة مثل الطرق والمستشفيات والمدارس بدعـم مـن الحكومـة، كما تأسّسـت المجالـس البلديّـة التـي شـجّعت على مشـاركة المواطـنين في إدارة الشـؤون المحلّيّـة.

ومـع الطفـرة النفطيّـة التـي حقّقتهـا المملكـة في السـبعينيّات، شـهدت هـذه الـفترة تنميـة سريعـة وتوسـعًا في الخدمـات العامّـة مثـل الصحّـة والتعليـم نتيجـة للطفـرة النفطيّـة، كما تـمّ إنشـاء العديـد مـن المؤسّسـات والجمعيّـات الخيريّـة التـي قدّمـت الدعـم للمجتمـع في مختلـف المجـالات.

كما شـهد العقـدان الأخيران مـن العـام ١٩٩٠- ٢٠١٠ تعزيـز المجتمـع المـدنيّ بظهـور العديـد مـن المنـظمات غير الحكوميّـة التـي ركّـزت على التنميـة الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة، كما أطلقـت برامـج تنمويّـة اسـتهدفت تحـسين جـودة الحيـاة للمواطـنين في مختلـف المناطـق.

ومـع إطلاق رؤيـة ٢٠٣٠، تـمّ التركيـز على تمـكين المجتمـع من خلال تعزيـز القطـاع غير الربحـيّ وزيـادة المشـاركة المجتمعيّـة، حيـث أطلقـت مبـادرات مثـل برنامـج «جـودة الحيـاة» و«السـعودية الخضراء» التـي تهـدف إلى تحـسين البيئـة الحضريّـة وتعزيـز رفاهيـة المواطـنين.

كما شـهدت الـفترة الحديثـة اسـتخدام التكنولوجيا والمنصّـات الرقميّة لتعزيـز المشـاركة المجتمعيّـة والتواصـل بين الحكومـة والمواطـنين، كما تـمّ دعـم مبـادرات الشـباب وريـادة الأعمال التـي تسـهم في تنميـة المجتمـع وتـوفير فـرص عمـل جديـدة.

ومع تنامي الاهتمام بالمشاركة المجتمعيّة، تأسّست العديد من الجمعيّات والبرامج والمبادرات، مثل جمعيّة «إطعام» وجمعيّة «إنسان» التي لعبت دورًا كبيرًا في دعم الفئات المحتاجة وتحسين الظروف المعيشيّة، كما أطلقت الحكومة برامج مثل «التحوّل الوطنيّ» و«الخصخصة» لتحسين كفاءة القطاع العامّ وزيادة مشاركة القطاع الخاصّ والمجتمع في التنمية، كذلك، تمّ تنظيم الفعاليّات والمهرجانات الثقافيّة والرياضية التي تعزّز الروابط الاجتماعيّة وتساهم في بناء مجتمع حيويّ.

ومن خلال هذا المسح، يمكن ملاحظة تطوّر المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة بشكل كبير على مرّ السنين، مدعومة بالتوجيهات الحكوميّة والإصلاحات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تسعى إلى بناء مجتمع متكامل ومستدام.

❖ دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة:

عند الحديث عن التنمية المستدامة وأهدافها، لا بدّ من تسليط الضوء على أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في تحقيق هذه التنمية، حيث تسهم هذه المشاركة في توحيد المفاهيم بين المؤسّسات المختلفة؛ ما يؤدّي إلى تأثير إيجابيّ يحقّق أهداف التنمية المستدامة مثل العدالة والتسامح والمساواة في كافّة الحقوق.

وتعتمد هذه الشراكة على تفاعل ثلاثة عناصر رئيسيّة، تتمثّل في: الحكومة، القطاع الخاصّ، والمجتمع المدنيّ. حيث تعمل الحكومة

على إعداد بيئة سياسيّة وقانونيّة تدعم التعاون بين جميع الأطراف، ما يسهّل تحقيق الشراكة، في حين يهدف المجتمع المدنيّ إلى تعزيز التفاعل السياسيّ والاجتماعيّ، وتهيئة بيئة ملائمة للمشاركة في الأنشطة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات للأطراف الأخرى، بينما يعمل القطاع الخاصّ جنبًا إلى جنب مع الحكومة لتعزيز التنمية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة مستوى الدخل، والقضاء على الفقر والبطالة.

وتشمل الشراكة المجتمعيّة عدّة جوانب: الاقتصاديّ، القانونيّ، الإنسانيّ، الأخلاقيّ، والبيئيّ، مع التركيز على الجانب الاجتماعيّ، حيث تسهم هذه الشراكة في مكافحة الفساد، التنمية البشريّة، التشغيل، والحفاظ على البيئة.

ولضمان نجاح الشراكة المجتمعيّة بين القطاعات الثلاثة، ينبغي أن تكون الدولة هي الركيزة الأساسيّة التي تدعم هذه الشراكة من خلال:

- **تعزيز فرص العمل**: وذلك بتحسين ظروف العمل، والاهتمام بالتعليم والتدريب، ما يزيد الإنتاجيّة ويحسّن جودة المنتجات والخدمات.

- **تشجيع القطاع الخاصّ**: من خلال إزالة العقبات أمام المستثمرين، وتوفير بيئة استثمارية مشجّعة، وشفافيّة الأنظمة القانونيّة، وتقديم المعلومات والاستشارات والدعم الفنّيّ من خلال مراكز البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

- **تنسيق وتكامل الأدوار بين الأطراف**: مع مراعاة استقلاليّة كلّ طرف، لمواجهة تحدّيات المنافسة المحلّيّة والعالميّة.

- **التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة**: عن طريق تمويل المشاريع التنمويّة الصغيرة التي تعزّز الدخل، وضمان توفير الرعاية والخدمات الاجتماعيّة، وتحسين مستوى المعيشة.

- **القضاء على الجوع والفقر**: توفير التغذية الجيّدة للأسر الأكثر فقرًا من خلال التعاون بين القطاعات الثلاثة.

- **توفير مياه نظيفة وصرف صحّيّ**: ضمان توفير مياه شرب نظيفة وصرف صحّيّ مناسب يحدّ من انتشار الأمراض ويحافظ على بيئة صحّيّة.

- **تعزيز المشاركة**: تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثّر على حياتهم، ما يعزّز الانتماء والمسؤوليّة تجاه تطوير المجتمع والبيئة.

- **تحقيق التوازن**: حيث تساعد المساهمة المجتمعيّة في تحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع والبيئة المحيطة، ما يحقّق أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن تجاهل دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة. فهذه الشراكة تعدّ عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمعات قويّة ومستدامة، وتعزّز التوازن والتعلّم المشترك، وتحقّق

التغيير الإيجابيّ. من خلال التعاون والعمل المشترك، يمكننا بناء مجتمعات قويّة تلبّي احتياجات الأجيال الحاليّة وتحافظ على إمكانات الأجيال القادمة. لذا، يجب الاستثمار في تعزيز المشاركة المجتمعيّة، وتعزيز الشراكات بين القطاعات الثلاثة، وزيادة الوعي والتعليم، وتشجيع الابتكار والتطوير المستدام من أجل مستقبل أفضل للجميع.

❖ **أبعاد المشاركة المجتمعيّة الوطنيّة:**

تعتبر أبعاد المشاركة المجتمعيّة الوطنيّة المتعدّدة والمتكاملة أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، ويتطلّب تعزيز هذه الأبعاد تعاونًا بين مختلف القطاعات والفئات في المجتمع لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة. وتشتمل المشاركة المجتمعيّة الوطنيّة على الأبعاد التالية:

أوّلًا: البعد الاجتماعيّ:

يركّز البعد الاجتماعيّ للمشاركة المجتمعيّة الوطنيّة على بناء علاقات قويّة ومترابطة داخل المجتمع، ويشمل عدّة عناصر:

- **تعزيز التماسك الاجتماعيّ**: من خلال تشجيع التعاون والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع لتحقيق الوحدة والانسجام.
- **الاندماج الاجتماعيّ**: من خلال دعم مشاركة جميع الفئات، بما في ذلك الأقلّيّات والفئات المهمّشة، لضمان شموليّة عمليّة التنمية.
- **تعزيز الصّحّة العامّة**: من خلال تشجيع المجتمع على المشاركة في الأنشطة الصحّيّة والوقائيّة، ما يسهم في تحسين الصحّة العامّة.

- **تعزيز التعليم والتوعية**: وتوفير فرص التعليم والتدريب للجميع، ما يسهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة.

ثانيًا: البعد الاقتصاديّ:

يركّز البعد الاقتصاديّ للمشاركة المجتمعيّة الوطنيّة على تعزيز التنمية الاقتصاديّة وتحسين مستوى المعيشة، ويشمل:

- **تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسّطة**: من خلال دعم روّاد الأعمال والمشاريع المحلّيّة من خلال توفير التمويل والتدريب والإرشاد.

- **خلق فرص العمل**: من خلال تشجيع الاستثمارات التي توفّر وظائف جديدة وتقلّل من معدّلات البطالة.

- **التنمية المستدامة**: تشجيع الأنشطة الاقتصاديّة التي تراعي الاستدامة البيئيّة والاجتماعيّة.

ثالثًا: البعد الثقافيّ:

حيث يركّز البعد الثقافيّ للمشاركة المجتمعيّة الوطنيّة على تعزيز الهويّة الثقافيّة والحفاظ على التراث الثقافيّ، ويشمل:

- **حماية التراث الثقافيّ**: من خلال دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على التراث الثقافيّ والمواقع التاريخيّة.

- **التنوّع الثقافيّ**: من خلال تشجيع الأنشطة التي تحتفي بالتنوّع الثقافيّ وتعزّز التفاهم بين الثقافات المختلفة.

- **الفنـون والإبـداع**: دعـم الفنـون والإبـداع مـن خـلال إقامـة الفعاليّـات الثقافيّـة والفنّيّـة التـي تعـزّز الهويّـة الثقافيّـة.

- **التعليـم الثقـافيّ**: مـن خـلال تعزيـز التعليـم الثقـافيّ في المناهـج الدراسـيّة لزيـادة وعـي الأجيـال الناشـئة بتاريخهـم وتراثهـم.

رابعًا: البعد البيئيّ:

يركّـز البعـد البيئـيّ للمشـاركة المجتمعيّـة الوطنيّـة على حمايـة البيئـة واسـتدامتها، ويشـمل:

- **التوعيـة البيئيّـة**: مـن خـلال نـشر الوعـي حـول أهمّيّـة الحفـاظ عـلى البيئـة والترويـج للممارسـات البيئيّة المسـتدامة.

- **المشـاركة في الأنشـطة البيئيّـة**: مـن خـلال تشـجيع المجتمـع عـلى المشـاركة في الأنشـطة البيئيّـة، مثـل حمـلات التشـجير وتنظيـف الشـواطئ.

- **المحافظـة عـلى المـوارد الطبيعيّـة**: مـن خـلال تعزيـز السياسـات التـي تدعـم الاسـتخدام المسـتدام للمـوارد الطبيعيّـة وتقلّـل مـن التلـوّث.

- **التكيّـف مـع التغـيّر المناخـيّ**: مـن خـلال تنفيـذ اسـتراتيجيّات تسـاعد المجتمـع عـلى التكيّـف مـع تأثـيرات التغـيّر المناخـيّ وتعـزّز مرونـة النظـم البيئيّـة.

❖ **المشاركة المجتمعيّة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠:**

تُعدّ المشاركة المجتمعيّة أحد أهمّ أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز تفاعل الجهات الحكوميّة مع المستفيدين من خدماتها، سواء من مواطنين أو قطاعات خاصّة.

أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلّقة بالمشاركة المجتمعيّة:

- تعزيز التواصل بين مختلف فئات المجتمع: تسعى الرؤية إلى تعزيز التواصل بين الأجهزة الحكوميّة، والقطاع الخاصّ، والمواطنين، من خلال مختلف القنوات، بما في ذلك وسائل الإعلام، والتقنيّات الرقميّة.

- تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار: تُؤكّد الرؤية على أهمّيّة مشاركة المواطنين في صنع القرار، من خلال مختلف الأدوات، مثل الاستبيانات، واللجان الاستشاريّة، والانتخابات.

- تحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين: تسعى الرؤية إلى تحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين، من خلال تعزيز مشاركتهم في تقييم الخدمات وتقديم الاقتراحات لتحسينها.

- تعزيز الشعور بالمسؤوليّة الاجتماعيّة: تُؤكّد الرؤية على أهمّيّة تعزيز الشعور بالمسؤوليّة الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع، من خلال تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة التطوّعيّة والعمل الخيريّ.

- تحقيق التنمية المستدامة: تسعى الرؤية إلى تحقيق التنمية

المستدامة، من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في التخطيط للتنمية وتنفيذها.

وتستهدف الرؤية تحقيق ذلك من خلال محورين رئيسيّين:

أوّلاً: دعم قنوات الاتّصال بين الجهات الحكوميّة والمواطنين والقطاع الخاصّ، من خلال:

١. تيسير سبل التفاعل بطرق ذكيّة: تُركّز المملكة على تبنّي التقنيّات الحديثة لتسهيل مشاركة المواطنين والقطاع الخاصّ في عمليّة صنع القرار، مثل استخدام المنصّات الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ.

٢. الاستماع إلى آراء جميع المواطنين ومعرفة آرائهم: تُؤمن المملكة بأهمّيّة مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية، وتسعى إلى توفير قنوات فعّالة لجمع آرائهم ومقترحاتهم.

٣. تشجيع الجهات الحكوميّة على تلبية احتياجات كلّ مواطن وتحسين نوعيّة الخدمات التي تقدّمها: تُؤكّد المملكة على أهمّيّة تلبية احتياجات المواطنين وتحسين الخدمات المقدّمة لهم، وتُشجّع الجهات الحكوميّة على الاستفادة من مشاركة المجتمع لتحسين أدائها.

ثانيًا: تعزيز الدور التفاعليّ والمبادرة، من خلال:

١. مشاركة الآراء والاقتراحات: تُشجّع المملكة المواطنين على مشاركة آرائهم واقتراحاتهم حول مختلف القضايا، وتُؤمن بأهمّيّة هذه المشاركة في تحسين عمليّة صنع القرار.

٢. اعتماد وثيقة «ضوابط المشاركة الإلكترونيّة»: اعتمدت هيئة الحكومة الرقميّة وثيقة «ضوابط المشاركة الإلكترونيّة» لتعزيز مشاركة المجتمع في المملكة، والتي تمّ تصميمها على أساس أفضل الممارسات، حيث حدّدت الوثيقة العناصر الرئيسيّة للتصميم الفعّال والتنفيذ الاستراتيجيّ للمشاركة المجتمعيّة، بهدف:

- تحسين أداء الجهاز الحكوميّ.
- تمكين المسؤوليّة الاجتماعيّة من خلال التفاعل مع المستفيدين.
- زيادة الشفافيّة في جميع القطاعات الحكوميّة.
- تعزيز التواصل مع المستفيدين، بما فيهم الأفراد والشركات.
- استجابة الجهات الحكوميّة لآراء المستفيدين.

وتُعدّ المشاركة المجتمعيّة عنصرًا أساسيًّا في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، انطلاقًا من إيمان المملكة بأهمّيّة مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية، ودورها في تحسين أداء الجهاز الحكوميّ، وزيادة الشفافيّة، وتعزيز التواصل مع المستفيدين.

العمل التطوّعي:

يعدّ العمل التطوّعي جزءًا أساسيًّا من رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز روح المسؤوليّة الاجتماعيّة وتطوير المجتمع، حيث تسعى الرؤية إلى زيادة نسبة المتطوّعين من خلال:

- **تشجيع ثقافة التطوّع**: وذلك بتعزيز الوعي بأهمّيّة العمل التطوّعي عبر الحملات الإعلاميّة والبرامج التوعويّة في المدارس والجامعات.

- **إنشاء منصّات تطوّعيّة**: من خلال تطوير منصّات إلكترونيّة لتسهيل تسجيل المتطوّعين وتوجيههم نحو الفرص التطوّعيّة المناسبة.

- **التعاون مع القطاع الخاصّ**: عن طريق تشجيع الشركات والمؤسّسات على دعم الأنشطة التطوّعيّة وتقديم برامج تدريبيّة لموظفيها للمشاركة في العمل التطوّعيّ.

- **تقديم الحوافز**: وذلك تقديم شهادات تقدير ومكافآت للمتطوّعين المتميّزين لتشجيع الآخرين على الانخراط في الأنشطة التطوّعيّة.

المشاركة في صنع القرار:

تعدّ المشاركة في صنع القرار من الركائز الأساسيّة لتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. وتعمل رؤية ٢٠٣٠ على:

- **تعزيز الشفافيّة**: من خلال نشر المعلومات والبيانات الحكوميّة بشكل دوريّ لتمكين المواطنين من الاطلاع والمساهمة في القرارات.

- **استطلاعات الرأي**: حيث تقوم بإجراء استطلاعات للرأي العامّ لاستقصاء آراء المواطنين حول السياسات والخدمات الحكوميّة.

- **إنشاء مجالس محلّيّة**: بتشكيل مجالس بمحلّيّة تضمّ ممثّلين

عـن المواطنـين لتقديـم المشـورة والمشـاركة في اتّخـاذ القـرارات المتعلّقـة بالشـؤون المحلّيّـة.

- **التدريـب عـلى القيـادة:** مـن خـلال تقديـم برامـج تدريبيّـة للمواطنـين لتعزيـز مهاراتهـم في القيـادة واتّخـاذ القـرار.

المشاركة في تنفيذ المشروعات:

تسـاعد المشـاركة في تنفيـذ المشروعـات في تحقيـق التنميـة المسـتدامة وضمان تلبيـة احتياجـات المجتمـع. رؤيـة ٢٠٣٠ تهـدف إلى:

- **الشراكـة مـع القطـاع الخـاصّ:** بتشـجيع الـشركات والمؤسّسـات الخاصّـة عـلى المشـاركة في تنفيـذ المشروعـات التنمويّـة والخدميّـة.

- **المشـاركة المجتمعيّـة:** مـن خـلال إشراك المواطنـين في مراحـل التخطيـط والتنفيـذ للمشروعـات المحلّيّـة لضمـان تحقيـق الفائـدة القصـوى منهـا.

- **التدريـب والتأهيـل:** مـن خـلال توفـير برامـج تدريبيّـة لتأهيـل المواطنـين للمشـاركة الفعّالـة في تنفيـذ المشروعـات.

- **التمويـل المجتمعيّ:** عـن طريـق تشـجيع المواطنين عـلى المسـاهمة في تمويـل المشروعـات المجتمعيّـة مـن خـلال التبرّعـات والمبـادرات الخيريّـة.

المشاركة في الرقابة على الخدمات:

تهـدف المشـاركة في الرقابـة على الخدمـات إلى تحسين جـودة الخدمـات المقدّمـة وزيـادة الشـفافيّة والمسـاءلة. حيـث تتضمّـن رؤيـة ٢٠٣٠:

- **إنشاء لجان رقابيّة**: بتشكيل لجان رقابيّة من المواطنين لمتابعة وتقييم أداء الخدمات الحكوميّة.

- **التكنولوجيا والرقابة**: وذلك باستخدام التكنولوجيا والمنصّات الرقميّة لتسهيل تقديم الشكاوى والملاحظات من قبل المواطنين.

- **التقارير الدوريّة**: نشر تقارير دوريّة عن أداء الخدمات الحكوميّة وإتاحة المجال للمواطنين لتقديم آرائهم ومقترحاتهم.

- **التفاعل مع المجتمع**: من خلال عقد اجتماعات ولقاءات دوريّة بين المسؤولين والمواطنين لمناقشة جودة الخدمات والاستماع إلى مقترحاتهم وشكاواهم.

وتركّز رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠ على تعزيز المشاركة المجتمعيّة في جميع المجالات من خلال تشجيع العمل التطوّعيّ، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، والمشاركة الفعّالة في تنفيذ المشروعات، والمساهمة في الرقابة على الخدمات. وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق تنمية مستدامة وتوفير حياة كريمة للمواطنين، بالإضافة إلى تعزيز الشفافيّة والمساءلة في القطاع العامّ.

أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠:

تُعدّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ خطّةً طموحةً تُركّز على تعزيز المشاركة المجتمعيّة، وفي هذا السياق، أبرزت رؤية ٢٠٣٠ أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة للجهات الحكوميّة والهيئات والمؤسّسات في بناء وتنمية المجتمع.

وتسهم المشاركة المجتمعيّة في تحقيق أهداف الدولة ورؤيتها من خلال عدد من الأدوار، من أهمّها:

- مشاركة المواطن في تنفيذ السياسات التي تضعها الدولة، إذ تعبّر المشاركة المجتمعية عن إسهام المواطنين في أعمال تخصّ المجتمع تسعى الدولة لتحقيقها، وتزيد من فرصها في استغلال الموارد وصنعها، خصوصًا المواد التي ينتج عنها تطوير ظروف معيشة الأفراد، إذ يمكن الاعتماد على المجتمع من أجل إنجاز المهامّ التنمويّة التي تسعى الدولة لتنفيذها، وذلك عن طريق مشاركتهم في ضبط الأهداف وتحديد الاحتياجات.

- تزيد المشاركة المجتمعيّة موارد المجتمع، إذ ينتج عن تلك المشاركة إتاحة أكبر عدد ممكن من الموارد المادّيّة والبشريّة، وهو ما يسهم في حلّ المشكلات التي تتّصل بندرة الموارد ونقصها.

- خفض المخاطرة، إذ تُوزّع الخسائر على عدد كبير من المساهمين والمشاركين، وهو ما يخفّض من حجم المخاطرة، كما أنّ توزيع المخاطر على عدد كبير من المساهمين يرفع إقبال مزيد ممن هم على استعداد للمخاطرة.

- تعزيز مؤسّسات الدولة، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات المشاركة؛ ما يسهم في دعم تلك المؤسّسات وتقويتها.

- تنوّع الخيارات، وذلك نتيجة لتزايد الأطراف المساهمة، بوجود فرص لطرح مزيد من وجهات النظر والأفكار والحلول التي تقدّمها للدولة، والتي تنبع عن جهود مشتركة.

- الموافقة والتوعية، إذ تعمل المشاركة المجتمعية على زيادة عدد المشاركين في المجتمع، وهو ما يضمن زيادة وعي المجتمع، كما وأنّها تحقّق المصارحة والعدالة بين الأفراد، وهو ما يعزّز من مساندة المجتمع للدولة، ويعمل على تحقيق خططها، وتنفيذ رؤيتها.

- غرس الكثير من القيم والمبادئ المجتمعيّة والإنسانيّة، مثل: التعاون، والتراحم، ووحدة الهدف، والتماسك، والانتماء والمواطنة، وهو ما يسهم في تجاوب المواطنين لما تقرّه الدولة للصالح العامّ.

- زيادة شعور المجتمع بالمسؤوليّة المجتمعيّة، وزيادة وعيه بالأنشطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تقوم بها الدولة، وهو ما يضمن مشاركة فعّالة من المجتمع.

- الإسهام في تمويل مشروعات الدولة، وذلك من خلال تدبير الموارد الماليّة التي تلزم الإنفاق على مشروعات الدولة بما يحقّق رؤيتها.

- الإسهام في بناء مشروعات حيويّة، مثل بناء المدارس، والتخلّص من العديد من مشكلات المباني بشكل عامّ، مثل الصيانة والترميم وغيرها.

- تسهم المشاركة المجتمعيّة في تطوير الثروة البشريّة الموجودة لدى الدولة، وإمكانيّة استغلالها في الكثير من أدوارها المتعدّدة والمتنوّعة.

- كما تسهم المشاركة المجتمعيّة في إيجاد مواطنين صالحين ذوي وعي بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم، بما يحقّق أهداف الدولة العليا.

- تعميق التعاون والمشاركة بين أطراف المجتمع، وذلك من أجل التعاون في تحقيق إنجاز الأهداف التي تقرّرها الدولة.

- تعبئة المجتمع من خلال استثمار قدراته في دفع العمليّات الحيويّة للدولة، مثل العمليّات التعليميّة وغيرها، والعمل على زيادة أدائها.

المشاركة المجتمعيّة.. لمجتمع أكثر شموليّة وتنوعًا

تتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة وتختلف باختلاف فئات المجتمع، كما تواجه أيضًا العديد من التحدّيات، ولكنّها في الوقت نفسه تقدّم فرصًا هائلة للتنمية والتغيير الإيجابيّ، وسوف نتناول هنا كيفيّة مساهمة هذه الفئات في بناء مجتمع أكثر شموليّة وتنوعًا، وكذلك الفرص المتاحة لتعزيز مشاركاتهم، وسنستعرض أيضًا بعض الجوانب التي يمكن الاستفادة منها في تطوير برامج ومبادرات مرتبطة مباشرةً بالمشاركة المجتمعيّة.

١. المشاركة المجتمعيّة والشباب:

تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات، ومن الأهداف الأساسيّة للرؤية تعزيز دور الشباب في المشاركة المجتمعية، وتمكين الشباب وإشراكهم في بناء مستقبل الوطن، حيث يمثّل الشباب نسبة كبيرة من سكّان المملكة، ويعدّون القوّة المحرّكة للنموّ والتغيير.

دور الشباب في رؤية ٢٠٣٠:

تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تمكين الشباب من خلال التعليم والتدريب، وتوفير فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم واهتماماتهم. تحرص المملكة على تطوير برامج تعليميّة مبتكرة تلبّي احتياجات السوق وتواكب التغيّرات التكنولوجيّة المتسارعة. كما تركّز الرؤية على دعم ريادة الأعمال، وتشجيع الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصّة وتقديم الدعم الماليّ والاستشاريّ لهم.

المبادرات والبرامج:

أطلقت المملكة العربيّة السعوديّة العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز دور الشباب في المشاركة المجتمعيّة ضمن رؤية ٢٠٣٠. من بين هذه المبادرات «برنامج التحوّل الوطني» الذي يهدف إلى تحسين الخدمات الحكوميّة وتعزيز الشفافيّة والمساءلة. كما تمّ إطلاق «برنامج جودة الحياة» الذي يسعى إلى تحسين جودة الحياة في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم المملكة الشباب من خلال برامج الابتعاث الخارجيّ، ما يتيح لهم الفرصة لاكتساب المعرفة والخبرات الدوليّة والعودة للمساهمة في تنمية الوطن. كما تشجّع الرؤية على المشاركة في الأنشطة التطوّعية من خلال منصّات إلكترونيّة تسهّل عملية التسجيل والمشاركة في المشاريع المجتمعيّة.

التحدّيات والفرص:

على الرغم من الجهود المبذولة، يواجه الشباب في المملكة بعض التحدّيات مثل البطالة والافتقار إلى الفرص التدريبيّة المناسبة. إلّا أنّ رؤية ٢٠٣٠ توفّر إطارًا شاملاً لمعالجة هذه التحدّيات من خلال استراتيجيّات تهدف إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز الابتكار والإبداع.

ختامًا، تعدّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ إطارًا شاملاً يسعى إلى تمكين الشباب وتعزيز المشاركة المجتمعيّة لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال التعليم والتدريب ودعم ريادة الأعمال، يتمّ تهيئة الشباب للمساهمة بفعاليّة في بناء مستقبل مشرق للمملكة. كما تعمل الرؤية على تعزيز التماسك الاجتماعيّ وتشجيع العمل التطوّعيّ، ما يسهم في بناء مجتمع حيويّ ومزدهر.

٢. المشاركة المجتمعيّة والمرأة

تعدّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكثر من مجرّد خطّة تنمويّة، إنّها رؤية شاملة تسعى إلى تحويل المملكة إلى قوّة اقتصاديّة وعالميّة رائدة، وفي

قلب هذه الرؤية، تتجلّى أهمّيّة المرأة كشريك أساس في بناء هذا المستقبل المشرق.

دور المرأة في رؤية ٢٠٣٠:

لقد أصبحت المرأة السعوديّة تشكّل القوّة الدافعة نحو التغيير والتطوّر، فمن خلال توفير فرص متساوية في التعليم والعمل، تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تمكين المرأة وإطلاق طاقاتها الكامنة، فالمرأة السعوديّة اليوم تتبوّأ مناصب قياديّة في مختلف القطاعات، وتثبت يومًا بعد يوم قدرتها على الإبداع والابتكار.

ولا يقتصر دور المرأة على مجال محدّد سواء اجتماعيّ أو اقتصاديّ فحسب، بل تمتدّ مساهماتها لتشمل كافّة جوانب الحياة كذلك، فالمرأة السعوديّة تؤدّي دورًا حيويًّا في تعزيز التماسك الاجتماعيّ وبناء مجتمع قويّ ومتماسك، ومن خلال المشاركة المجتمعيّة في شتّى المجالات في العمل التطوّعيّ والمبادرات المجتمعيّة، تساهم المرأة في تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.

المبادرات والبرامج:

لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، أطلقت المملكة العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها المجتمعيّة. فبرنامج التحوّل الوطني، على سبيل المثال لا الحصر، يسعى إلى تحسين الخدمات الحكوميّة وتوفير بيئة عمل داعمة للمرأة. كما أنّ برنامج جودة الحياة يهدف إلى تطوير الحياة الثقافيّة والترفيهيّة

والرياضيّة، ما يوفّر للمرأة فرصًا أكبر للمشاركة والتمتّع بحياة أفضل.

كما تشمل هذه المبادرات دعم ريادة الأعمال بين النساء، وتوفير الدعم الماليّ والاستشاريّ لتمكينهنّ من تأسيس مشاريعهنّ الخاصّة. تعمل المملكة أيضًا على تحسين البيئة التعليميّة للنساء من خلال تقديم برامج تدريبيّة وتعليميّة متخصّصة تساهم في تنمية مهاراتهنّ وتطوير قدراتهنّ.

التحدّيات والفرص:

على الرغم من الإنجازات التي تحقّقت، لا تزال هناك تحدّيات تواجه المرأة السعوديّة، مثل التمييز في بعض الأحيان والافتقار إلى فرص التدريب المناسبة، والضوابط الأسريّة والضرورات التربويّة. ولكن، هذه التحدّيات لا تثني المرأة السعوديّة عن مواصلة مسيرتها نحو تحقيق أهدافها. فبرؤية ٢٠٣٠، تمّ توفير الإطار اللازم لمعالجة هذه التحدّيات وتحويلها إلى فرص.

وفي المجمل، تعدّ رؤية المملكة ٢٠٣٠ إطارًا شاملًا يسعى إلى تمكين المرأة وتعزيز المشاركة المجتمعيّة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعليم والتدريب ودعم ريادة الأعمال، حيث يتمّ تهيئة النساء للمساهمة بفعاليّة في بناء مستقبل مشرق للمملكة.

لا شكّ أنّ المستقبل يحمل الكثير من الوعود للمرأة السعوديّة، فمع استمرار الجهود المبذولة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها

المجتمعيّة، ستصبح المرأة السعوديّة قوّة لا يُستهان بها، وستساهم بشكل فعّال في بناء حاضر ومستقبل للمملكة المزدهر.

٣. المشاركة المجتمعيّة والطفل

لا شكّ أنّ الأطفال هم ثروة الأمم ورأس مال المستقبل. وفي المملكة العربيّة السعوديّة، أدركت القيادة الحكيمة أهمّيّة الاستثمار في النشء الجديد، فجعلت من تمكين الطفل محورًا أساسيًّا لرؤية ٢٠٣٠، في إطار سعي هذه الرؤية الطموحة إلى بناء جيل واعٍ ومبدع قادر على قيادة مسيرة التنمية الشاملة.

دور الطفل في رؤية ٢٠٣٠:

ترى رؤية ٢٠٣٠ أنّ التعليم هو الركيزة الأساسيّة لبناء الإنسان، ولهذا فقد أولت اهتمامًا كبيرًا بتطوير المناهج التعليميّة وتوفير بيئات تعلّم محفّزة. فمن خلال برامج تعليميّة متخصّصة، تسعى المملكة إلى تنمية مهارات التفكير النقديّ والإبداعيّ لدى الأطفال، وتمكينهم من مواكبة التطوّرات التكنولوجيّة المتسارعة.

كما تدعم الرؤية المبادرات الاجتماعيّة الهادفة إلى تعزيز قيم المشاركة المجتمعيّة من خلال إشراك الأطفال في الأنشطة التطوّعيّة والبرامج الثقافيّة والرياضيّة.

المبادرات والبرامج:

أطلقت المملكة العربية السعوديّة العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز دور الطفل في المشاركة المجتمعيّة ضمن رؤية ٢٠٣٠. من بين

هـذه المبـادرات «برنامـج جـودة الحيـاة» الـذي يسـعى إلى تحـسين جـودة الحياة في المملكـة، كما أسـلفنا في الحديـث عنـه سـابقًا. يهـدف البرنامـج إلى تـوفير مسـاحات آمنـة ومناسـبة للأطفـال لممارسـة الأنشـطة المختلفـة التـي تسـاهم في تنميـة مهاراتهـم وتعزيـز صحّتهـم النفسـيّة والجسـديّة. وقـد كان لإطلاق برنامـج «هـاوي» الأثـر الكـبير على الأطفـال حيـثما كانـوا على امتـداد أرض المملكـة لمواكبـة هواياتهـم المختلفـة وتنميتهـا وتـأمين متطلّبـات الأطفـال واحتياجاتهـم للحركـة البدنيـة والترفيهيّـة والرياضيـة والنفسـيّة.

تهـدف هـذه المبـادرات وغيرهـا إلى تحـسين البيئـة التعليميّـة للأطفـال مـن خلال تقديـم برامـج تعليميّـة وتدريبيّـة متخصّصـة تسـاهم في تنميـة قدراتهـم الإبداعيّـة والابتكاريّـة. تعمـل المملكـة أيضًـا على تعزيـز الوعـي بأهمّيّـة حقـوق الطفـل وتـوفير الحمايـة اللازمـة لهـم مـن خلال تشريعـات وقـوانين تضمـن حقوقهـم وتحميهـم مـن أيّ انتهـاكات.

التحدّيات والفرص:

على الرغـم مـن الجهـود المبذولـة، لا تـزال هنـاك بعـض التحديـات التـي تقـف دون تحقيـق أهـداف رؤيـة ٢٠٣٠ في مـا يتعلّـق بالطفـل. فالتفـاوت في الفـرص بين المناطـق، وقلّـة الوعـي بأهمّيّـة المشـاركة المجتمعيّـة، هـي بعـض العوائـق التـي يجـب تذليلهـا. ومـع ذلـك، فـإنّ رؤيـة ٢٠٣٠ توفّـر فرصًـا هائلـة للتغلّـب على هـذه التحدّيـات، مـن خلال الاسـتثمار في الأنشـطة التعليميّـة والثقافيّـة، وتـوفير الدعـم اللازم للمبـادرات المجتمعيّـة.

وبفضل الرؤية الثاقبة للقيادة السعوديّة، فإنّ مستقبل الأطفال في المملكة يبدو واعدًا، حيث إنّه يخطو بالفعل خطوات واسعة من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وتعزيز المشاركة المجتمعيّة، وذلك في إطار سعي المملكة إلى بناء جيل جديد من القادة والمبدعين قادر على دفع عجلة التنمية نحو آفاق أرحب.

٤. المشاركة المجتمعيّة وكبار السنّ

تضع رؤية المملكة ٢٠٣٠ كبار السنّ في قلب التنمية الشاملة، مع التركيز على تمكينهم وإشراكهم الفعّال في بناء مستقبل الوطن، حيث تسعى الرؤية إلى تجاوز النظرة التقليديّة لكبار السنّ كفئة مستقبلة للخدمات، نحو تمكينهم كشركاء في التنمية.

دور كبار السنّ في رؤية ٢٠٣٠:

يأتي تمكين كبار السنّ في أولويّات رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تعدّهم جزءًا مهمًّا من النسيج الاجتماعيّ للمملكة، إذ إنّها تسعى إلى توفير بيئة داعمة لكبار السنّ تمكنهم من خلالها من الاستمرار في العطاء والمساهمة في تنمية المجتمع. كما تهدف إلى تحسين الخدمات الصحّيّة والاجتماعيّة المقدّمة لكبار السنّ، وتوفير برامج تعليميّة وتدريبيّة تعزّز من مهاراتهم وتساهم في تطوير قدراتهم.

المبادرات والبرامج:

في هذا الإطار، أطلقت المملكة العديد من المبادرات والبرامج

لتعزيز دور كبار السنّ في المشاركة المجتمعيّة ضمن رؤية ٢٠٣٠. من بين هذه المبادرات «برنامج التحوّل الوطني» الذي تحدّثنا عنه أعلاه والذي يهدف إلى تحسين الخدمات الحكوميّة وتعزيز الشفافيّة والمساءلة، بالإضافة إلى «برنامج جودة الحياة» كما أسلفنا سابقًا والذي يسعى إلى تحسين جودة الحياة في المملكة.

ويمكن تلخيص أركان المشاركة الفعّالة، كما يلي:

- تمكين كبار السنّ: من خلال توفير خدمات صحّيّة متكاملة، وبرامج تعليميّة وتدريبيّة متنوّعة، تسعى الرؤية إلى تمكين كبار السنّ من خلال المشاركة بفاعليّة في المجتمع.

- بناء بيئة داعمة: تعمل المملكة على تهيئة بيئة داعمة لكبار السنّ، من خلال تشجيع المبادرات المجتمعيّة التي تستهدفهم.

- تفعيل دور المجتمع المدنيّ: تسعى الرؤية إلى تعزيز دور المجتمع المدنيّ في رعاية كبار السنّ وتوفير الدعم اللازم لهم.

- تشجيع المشاركة: يتمّ تشجيع كبار السنّ على المشاركة في الأنشطة التطوّعيّة والثقافيّة والرياضيّة، ما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعيّ.

التحدّيات والفرص:

على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الملفّ، لا تزال هناك تحدّيات تواجه عمليّة دمج كبار السنّ في المجتمع، مثل نقص الوعي بأهمّيّة دورهم وخبرتهم، وقلّة المرافق المتخصّصة. إلّا أنّ رؤية ٢٠٣٠

توفّر فرصًا هائلة للتغلّب على هذه التحدّيات، من خلال الاستثمار في البرامج والمبادرات التي تستهدف كبار السنّ، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ والمجتمع المدنيّ.

تقدّم رؤية ٢٠٣٠، خطّة شاملة بخطوات جريئة لبناء مجتمع شامل يقدّر دور كبار السنّ ويساهم في تمكينهم، ومن خلال التركيز على هذا التمكين بشكل يضمن لهم أثرًا طويل الأمد، وبناء بيئة داعمة، وتشجيع المشاركة المجتمعيّة، يمكن للمملكة أن تحقّق تقدّمًا ملحوظًا في مجال رعاية كبار السنّ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. المشاركة المجتمعيّة وذوي الاحتياجات الخاصّة

تتضمّن رؤية المملكة ٢٠٣٠، هدفًا أساسيًّا يتمثّل في تعزيز دور ذوي الاحتياجات الخاصّة في المجتمع وتفعيل مشاركتهم المجتمعيّة، وتسعى الرؤية إلى تمكين هذه الفئة وإشراكها في بناء مستقبل الوطن من خلال إتاحة فرص تسهم في تحسين جودة حياتهم وتعزيز دورهم الفعّال في المجتمع.

دور ذوي الاحتياجات الخاصّة في رؤية ٢٠٣٠

أولت رؤية ٢٠٣٠ اهتمامًا خاصًّا بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصّة، بحسبانهم شركاء في التنمية. فمن خلال توفير بيئة داعمة وخدمات متخصّصة، تسعى الرؤية إلى إطلاق طاقاتهم الكامنة وإبراز قدراتهم. تتجلّى هذه الرؤية في العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى:

- تحسين جودة الحياة: من خلال توفير خدمات صحّيّة وتعليميّة متخصّصة.

- تعزيز المشاركة المجتمعيّة: تشجيع ذوي الاحتياجات الخاصّة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعيّة والثقافيّة والرياضيّة، وبناء علاقات اجتماعيّة قويّة.

- تمكين اقتصادي: توفير فرص عمل مناسبة وتدريب مهنيّ لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال شراكة مجتمعيّة واسعة النطاق. فالمجتمع المدنيّ، والقطاع الخاصّ، والحكومة، جميعهم شركاء في هذه الرحلة. تعمل هذه الشراكة على توفير الدعم اللازم لذوي الاحتياجات الخاصّة، وتوعية المجتمع بأهمّيّة دمجهم، وتغيير النظرة السائدة تجاههم.

ومن هذا المنطلق، تدعم الرؤية المبادرات الاجتماعيّة التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الاجتماعيّ، من خلال إشراك ذوي الاحتياجات الخاصّة في الأنشطة التطوّعيّة والبرامج الثقافيّة والرياضيّة.

المبادرات والبرامج:

أطلقت المملكة العربية السعوديّة العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز دور ذوي الاحتياجات الخاصّة ضمن رؤية ٢٠٣٠، وتشمل هذه المبادرات «برنامج التحوّل الوطني» الذي يسعى إلى تحسين

الخدمات الحكوميّة وتعزيز الشفافيّة والمساءلة، و«برنامج جودة الحياة» الذي يهدف إلى تحسين جودة الحياة.

تتضمّن المبادرات أيضًا تحسين البيئة التعليميّة والصحّيّة لذوي الاحتياجات الخاصّة من خلال تقديم خدمات صحّيّة متكاملة وبرامج تعليميّة متخصّصة، تضمن لهم الرعاية اللازمة وتعزّز صحّتهم العامّة وتنمّي مهاراتهم. تعمل المملكة على زيادة الوعي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصّة وتوفير الحماية اللازمة لهم عبر تشريعات وقوانين تضمن حقوقهم وتحميهم من الانتهاكات.

التحدّيات والفرص:

على الرغم من التقدّم الكبير الذي تمّ تحقيقه، لا تزال هناك تحدّيات تواجهنا، مثل نقص الوعي بأهمّيّة دمج ذوي الاحتياجات الخاصّة، وقلّة المرافق المتخصّصة في بعض المناطق. ولكن هذه التحدّيات تمثّل في الوقت نفسه فرصًا للابتكار والتطوير. فمن خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتبنّي التقنيات الحديثة، يمكننا تذليل هذه العقبات وبناء مجتمع أكثر شموليّة.

وباختصار، تؤكّد رؤية ٢٠٣٠ على أهمّيّة دمج ذوي الاحتياجات الخاصّة في المجتمع وبناء مستقبل أكثر عدالة وشموليّة، ومن خلال الجهود المتضافرة، يمكن تحقيق هذا الهدف وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

❖ دور مختلف الجهات في تعزيز المشاركة المجتمعيّة:

يتطلّب تعزيز المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربية السعوديّة تضافر جهود العديد من الجهات المختلفة، سواء الحكوميّة أو الخاصّة أو منظّمات المجتمع المدنيّ، حيث تلعب هذه الجهات دورًا مهمًّا في دعم وتطوير المجتمعات المحلّيّة بطرق متعدّدة. وفي ما يلي نظرة تفصيليّة على أدوار بعض هذه الجهات:

أوّلًا: الجهات الحكوميّة:

وتشتمل الجهات الحكوميّة على عدد من الهيئات والإدارات التي يمكن أن تعزّز من المشاركة الاجتماعيّة بالمملكة، ومنها على سبيل المثال:

- وزارة العمل والتنمية الاجتماعيّة: حيث يمكن للوزارة القيام بالمهامّ التالية:

- وضع السياسات التي تدعم العمل التطوّعيّ والمشاركة المجتمعيّة.

- تقديم الدعم الماليّ والتقنيّ للمبادرات المجتمعيّة.

- توفير برامج تدريبيّة لتعزيز قدرات العاملين في المجال التطوّعيّ والمجتمعيّ.

- وزارة التعليم: ويمكن لوزارة التعليم القيام بدورها على النحو التالي:

- تضمين المناهج الدراسيّة برامج ومقرّرات تعزّز قيم المشاركة المجتمعيّة والعمل التطوّعيّ.

- تنظيم الأنشطة الطلّابيّة (اللاصفّيّة) التي تعزّز الوعي بالمشاركة المجتمعيّة وتطوير المهارات القياديّة.

- البلديّات والمجالس المحلّيّة: وتقوم البلديّات والمجالس المحلّيّة بأدوار مهمّة لتعزيز المشاركة المجتمعيّة، منها:

- تنفيذ مشروعات تعزّز التطور المجتمعيّ مثل الحدائق العامّة والمراكز الثقافيّة.

- إقامة لقاءات دوريّة مع المواطنين لسماع احتياجاتهم وآرائهم وتفعيل مشاركتهم في صنع القرار المحلّيّ.

ثانيًا: القطاع الخاصّ:

يتمثّل القطاع الخاصّ في الشركات والمؤسّسات والجمعيّات المهنيّة، والتي تقوم بتعزيز المشاركة المجتمعيّة على النحو التالي:

- الشركات والمؤسّسات: وتقوم بدورها من خلال:

- تنفيذ مبادرات وبرامج مجتمعيّة كجزء من استراتيجيّات المسؤوليّة الاجتماعيّة (CSR).

- **الشراكات مع** المنظّمات غير الحكوميّة (**منظّمات المجتمع المدنيّ**) في مشروعات تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلّيّة.

- الجمعيّات المهنيّة: وتقوم بدورها من خلال:

- تقديم برامج تدريبيّة وتوظيفيّة للشباب المحلّيّين لتعزيز مهاراتهم وتهيئتهم لسوق العمل.

- دعم البحوث والدراسات التي تهدف إلى فهم وتحليل احتياجات المجتمع وكيفيّة تلبيتها.

- ثالثًا: منظّمات المجتمع المدنيّ:

- وتشمل الجمعيّات الخيريّة والمنظّمات التطوّعيّة، والتي تقوم بدورها في تعزيز المشاركة المجتمعيّة على النحو التالي:

- الجمعيّات الخيريّة: ويمكن للجمعيّات الخيريّة ممارسة دورها في تعزيز المشاركة المجتمعيّة من خلال:

- تقديم المساعدات الإنسانيّة والدعم الماليّ والغذائيّ والطبّي للفئات المحتاجة.

- تنفيذ مشروعات تنمويّة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة الاقتصاديّة للمجتمعات.

- المنظّمات التطوّعيّة: وتقوم المنظّمات التطوّعيّة بممارسة دورها في تعزيز المشاركة المجتمعيّة من خلال:

- تنظيم حملات تطوّعيّة في مختلف المجالات، مثل الصحّة، التعليم، والبيئة.

- إطلاق برامج وحملات توعية حول القضايا المجتمعيّة المهمّة، مثل الصحّة العامّة والصحّة النفسيّة وحماية البيئة.

رابعًا: الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة:

تمارس الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة دورًا حيويًّا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة، يتمثّل في:

- إجراء البحوث العلميّة والدراسات الميدانيّة حول قضايا المجتمع واحتياجاته.

- تفعيل المشروعات الطلّابية، من خلال تشجيع الطلّاب على المشاركة في المشروعات المجتمعيّة كجزء من دراستهم وتدريبهم العمليّ.

خامسًا: وسائل الإعلام:

ولا يخفى الدور المهمّ الذي تشارك به وسائل الإعلام في دعم المشاركة المجتمعيّة، والذي يظهر من خلال:

- **التغطية الإعلاميّة الفعّالة**، وتسليط الضوء على المبادرات المجتمعيّة وقصص النجاح لتعزيز الوعي العام.

- تنظيم حملات إعلاميّة تهدف إلى تعزيز المشاركة المجتمعيّة وتوعية الجمهور بأهمّيّتها.

سادسًا: الأفراد والمجتمع المحلّيّ:

يمثّل الأفراد والمجتمع المحلّيّ الجانب الأكثر أهمّيّة في عمليّة المشاركة المجتمعيّة، والتي يمكن أن تكون فعّالة من خلال ممارسة بعض الأنشطة المجتمعيّة، مثل:

- تشجيع الأفراد على إطلاق مبادرات فرديّة وشخصيّة تهدف إلى تحسين مجتمعاتهم.

- المشاركة الفعّالة في الفعاليّات والأنشطة المجتمعيّة التي تنظّمها الجهات المختلفة.

إنّ تعزيز المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة يعتمد على تعاون وتكامل مختلف الجهات بما فيها الحكوميّة والخاصّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ، ومن خلال هذا التعاون يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلّيّة.

❖ نماذج لأهمّ المشاركات المجتمعيّة في المملكة:

تدرك المملكة العربيّة السعوديّة أنّ بناء مجتمع طموح متكامل الأركان يتمّ عبر شراكات فاعلة مع المجتمع المدنيّ في القطاع الخاصّ والمنظّمات غير الربحيّة، محقّقةً بذلك ارتفاعًا للناتج المحلّيّ ونموًّا اقتصاديًّا ينعكس على جودة الحياة، وتعظيمًا للأثر الاجتماعيّ في بناء

وطن مستقرّ متوازن ومتكاتف، لذا كان لزامًا أن تولي رؤية المملكة وقياداتها أهمّيّة للتواصل المتبادل والحوار البناء بين الحكومة والمواطنين وقطاع الأعمال وجميع الأطراف الأخرى كشرط أساس لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي بُنيت وفقًا لثلاثة محاور رئيسة تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة وتعظيم الاستفادة من مرتكزات الرؤية، وتمثّلت تلك المحاور في:

- **المجتمع الحيويّ**: الذي يمثّل أساسًا لتحقيق الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لازدهار الاقتصاد، من خلال الإيمان بأهمّيّة بناء ذلك المجتمع الحيويّ الذي يعيش أفراده وفق المبادئ والقيم ومنهج الوسطيّة والاعتدال، معتزّين بهويّتهم الوطنيّة وفخورين بإرثهم الثقافيّ العريق، في بيئة إيجابيّة وجاذبة تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسريّ متين ومنظومتي رعاية صحّيّة واجتماعيّة ممكّنة.

- **الاقتصاد المزدهر**: من خلال التركيز على توفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليميّة مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، وتطوير الأدوات الاستثماريّة، لإطلاق إمكانات القطاع الاقتصاديّ الواعدة وتنويعه، وتوليد فرص العمل للمواطنين.

- **الوطن الطموح**: من خلال رسم ملامح الحكومة الفاعلة، وتعزيز الكفاءة والشفافيّة والمساءلة، وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين موارد المملكة وطاقاتها البشريّة، وتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين

وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحيّ لتحمّل مسؤوليّاتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحدّيات واقتناص الفرص.

كما حدّدت رؤية ٢٠٣٠ أهدافًا طموحة لتعزيز المشاركة المجتمعيّة، من خلال تعزيز الوعي بأهمّيّة المشاركة المجتمعيّة، والسعي نحو بناء شراكات فعّالة بين القطاعين العامّ والخاصّ ومنظّمات وأفراد المجتمع المدنيّ، عبر مختلف المبادرات والبرامج، مثل:

- **برنامج «مجتمع حيويّ»**: يهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تعزيز المشاركة بين الهيئات المختلفة وإشراك الأفراد في الأنشطة الرياضيّة والثقافيّة والاجتماعيّة.

- **برنامج «التطوّع»**: يهدف إلى تشجيع أفراد المجتمع على التطوّع في مختلف المجالات.

- **برنامج «التواصل الحكوميّ»**: يهدف إلى تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين.

- **برامج «تمكين الشباب»**: يُتيح البرنامج للشباب التعبير عن آرائهم ومشاركتهم في صنع القرار.

❖ المشاركة المجتمعية في مجال الصحة

في إطار السعي لتحقيق هذه الأهداف، نظمت المملكة ملتقى «استثمر بصحتك» العالمي، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع منصة

«صحّتك» لدعم المشاركة المجتمعية في مجال الصحة، ونقدم هنا استعراضًا لأبرز المبادرات والبرامج الصحية المجتمعية..

١. ملتقى «استثمر بصحتك» العالمي ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية:

- انعقد ملتقى «استثمر بصحتك» مؤخرًا في السعودية، حيث ركز على استثمار المجتمع في الصحة من خلال تعزيز أنشطة التوعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد شهد الملتقى توقيع مذكرة تفاهم مع منصة «صحّتك»، وهي منصة تسعى إلى إشراك الأفراد في أنشطة ترفع من مستوى الوعي الصحي.

- تهدف هذه المذكرة إلى بناء جسر تفاعلي بين الجهات الصحية والمجتمع، ما يعزز من قدرة الأفراد على المشاركة في الحفاظ على صحتهم وتحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة.

٢. التوعية الصحية ودورها في الوقاية من الأمراض:

- سرطان الثدي: تم إطلاق حملات توعوية دورية تركز على أهمية الفحص المبكر، والذي يساهم بشكل كبير في الوقاية والكشف المبكر عن المرض، وتحتوي الحملات على ورش توعوية وفحوصات مجانية لمساعدة النساء على الاطلاع على حالة صحتهن وتطوير ثقافة الوقاية.

- ترقق العظام: تنتشر في المملكة حملات توعوية عن ترقق العظام، خاصة بين النساء وكبار السن، وتتمثل أهداف هذه

الحملات في تعزيز المعرفة حول العوامل التي تزيد من خطر الإصابة بهذا المرض، وأهمية التغذية السليمة والتمارين الرياضية في الحفاظ على صحة العظام.

٣. أهمية الماراثونات الصحية والمشي في التوعية العامة:

- تم تنظيم العديد من الماراثونات الصحية والمشي في السعودية، والتي تهدف إلى تعزيز ثقافة ممارسة الرياضة كجزء من نمط الحياة الصحي، وتعد هذه الفعاليات فرصة لتحفيز المجتمع على الاهتمام بالصحة العامة من خلال تعزيز النشاط البدني والتواصل مع مقدمي الرعاية الصحية.

- وفي هذا السياق، أعلنت المملكة عن خطط لإنشاء أكبر ممشى رياضي في العالم، مما يعكس التزامها بتعزيز بيئة صحية وتحفيز الأفراد على ممارسة النشاط البدني بانتظام.

٤. حركة تنظيم الأسرة وأهميتها في الصحة المجتمعية:

- تنظيم الأسرة وتحديد النسل: تعد برامج تنظيم الأسرة من أهم البرامج الصحية التي تسهم في تحسين صحة المرأة والمجتمع، وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الوعي بأهمية تنظيم النسل وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للأمهات والأطفال، وهو ما يساهم في تحسين جودة الحياة وتقليل المخاطر الصحية المتعلقة بالحمل والولادة.

- التأهيل التوعوي ما قبل الزواج: تعد برامج التأهيل التوعوي ما قبل الزواج إحدى المبادرات التي تهدف إلى توعية المقبلين على

الـزواج بأهميـة الصحـة الإنجابيـة والأمـراض الوراثيـة، وتتضمـن هـذه البرامـج فحوصـات صحيـة ونصائـح حـول الحيـاة الزوجيـة، بـما يعـزز مـن اسـتقرار الأسرة ويسـاهم في بنـاء مجتمـع صحـي.

تسـعى المملكـة مـن خلال دعـم المبـادرات الصحيـة والرياضيـة وتنظيـم الأسرة وبرامـج التأهيـل، إلى تعزيـز وعـي الأفـراد، والاسـهام في تحقيـق بيئـة صحيـة مسـتدامة، وقـد أظهـرت الجهـود المسـتمرة، مثـل ملتقـى «اسـتثمر بصحتـك»، ومبـادرة إنشـاء أكبر ممشـى ريـاضي، التـزام المملكـة بتعزيـز الصحـة المجتمعيـة، مما يضـع المجتمـع على مسـار التنميـة المسـتدامة ويحقـق أهـداف رؤيـة ٢٠٣٠.

❖ برنامج الابتعاث والمشاركة المجتمعية

يعـد برنامـج الابتعـاث الخارجي مـن أبـرز المبـادرات التعليميـة التي أطلقتهـا المملكـة العربيـة السـعودية لتطويـر رأس المال البـشري، وإعـداد جيـل مؤهـل يتمتـع بمسـتوى عـالٍ مـن المهـارات والمعرفـة، قـادر على المشـاركة بفعاليـة في مـسيرة التنميـة الوطنيـة.

يمثـل برنامـج الابتعـاث فرصـة للشـباب السـعودي لاكتسـاب تعليـم متقـدم في جامعـات عالميـة مرموقـة، مما يعـزز مـن دورهـم في تمثيـل المملكـة في المحافـل الدوليـة، ويهيئهـم للمسـاهمة في المشـاركة المجتمعيـة على المسـتويين المـحلي والـدولي، وفي السـطور التاليـة نوضـح عـدة أمـور:

١. برنامج الابتعاث:

- يسعى برنامج الابتعاث إلى تطوير مهارات الطلاب السعوديين وتعزيز كفاءاتهم من خلال الحصول على تعليم عالي الجودة في مؤسسات تعليمية رائدة حول العالم، لتزويدهم بالمعرفة الأكاديمية والمهارات العملية، التي تسهم بشكل مباشر في تنمية المجتمع عند عودتهم إلى المملكة.

- بالإضافة إلى تطوير الكفاءات، يهدف البرنامج إلى بناء شبكة من الشباب المثقف الذي يمثل قيم المملكة، ويعكس الصورة الإيجابية للمجتمع السعودي على الساحة الدولية، مما يعزز من فهم المجتمعات الخارجية للقيم والثقافة السعودية.

٢. برنامج الابتعاث كأداة لنقل المعرفة وتعزيز المشاركة المجتمعية:

- يلعب المبتعثون دوراً مهماً في نقل المعرفة والخبرات المكتسبة من الخارج إلى الداخل السعودي، سواء من خلال عملهم في قطاعات حيوية أو من خلال مشاريع تطوعية تهدف إلى توعية المجتمع المحلي بأفضل الممارسات الدولية، ويُعد هذا التبادل المعرفي من أهم أدوار الابتعاث في تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير البنية الاجتماعية.

- تسهم الخبرات التي يكتسبها المبتعثون في بلدان الابتعاث في إثراء المشهد الأكاديمي والمهني السعودي، حيث يقوم هؤلاء الخريجون بتطبيق ما تعلموه من تقنيات حديثة وأفكار مبتكرة في مجالات متعددة، مثل التعليم، والطب، والتكنولوجيا، مما يعزز من تنافسية السعودية عبر نشر المعرفة المكتسبة وإدخال تقنيات ومفاهيم جديدة.

٣. دور الخريجين المبتعثين في خدمة المجتمع:

- المساهمة في التنمية الوطنية: يتمتع خريجو برنامج الابتعاث بقدرات متميزة تؤهلهم للمساهمة في تطوير المجتمع، سواء في القطاع العام أو الخاص، كما أن دعمهم لمبادرات المسؤولية الاجتماعية يعزز من دورهم المجتمعي في مختلف المجالات.

- التفاعل مع المجتمع المحلي: يعود الخريجون المبتعثون بأفكار جديدة تعزز من وعي المجتمع وتساهم في إحداث تغييرات إيجابية، إذ يقومون بالمشاركة في مبادرات تعزز من مستويات التعليم والصحة والتكنولوجيا، مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

يُمثل برنامج الابتعاث السعودي أداة استراتيجية لتعزيز المشاركة المجتمعية، حيث يمثل المبتعثون رمزًا للتواصل الثقافي والابتكار المعرفي، وهم قادرون على تحويل تجاربهم إلى مساهمات فعّالة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما أنّ هناك العديد من المبادرات والأنشطة المجتمعيّة التي تهدف إلى تعزيز رفاهية المجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة، وفي ما يلي أبرز هذه المبادرات والبرامج، والتي تعدّ من أشكال المشاركات المجتمعيّة في المملكة:

١. **برنامج «جودة الحياة»**: وهو جزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠، يهدف إلى تحسين نمط حياة الفرد والأسرة وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن.

٢. **برنامج «التحوّل الوطني»**: يركّز البرنامج على تطوير وتعزيز الخدمات العامّة لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المجالات.

٣. **مبادرة «نيوم»**: مشروع ضخم يهدف إلى بناء مدينة ذكيّة تعتمد على الطاقة المتجدّدة وتكنولوجيا المستقبل، مع توفير فرص عمل وتعزيز الابتكار.

٤. **مبادرة «السعوديّة الخضراء»**: تهدف المبادرة إلى زراعة ١٠ مليارات شجرة في المملكة للمساهمة في مكافحة التصحّر وتعزيز البيئة الطبيعيّة.

٥. **جمعيّة «إطعام»**: وتهدف هذه الجمعية إلى الحدّ من هدر الطعام من خلال جمع الفائض وتوزيعه على الأسر المحتاجة.

٦. **مبادرة «حماية البيئة"**: تشمل برامج توعية ومشاريع لتنظيف الشواطئ والمحميّات الطبيعيّة وزيادة الوعي بأهمّيّة الحفاظ على البيئة.

٧. **الهيئة العامّة للترفيه**: تنظّم فعاليّات ومهرجانات ترفيهيّة وثقافية تعزّز من جودة حياة المواطنين والمقيمين وتدعم الاقتصاد المحلّيّ.

٨. **برنامج «ساند»**: يقدّم دعمًا ماليًّا للمواطنين الذين يفقدون وظائفهم لضمان استقرارهم الماليّ حتى يتمكّنوا من العثور على عمل جديد.

٩. **جمعيّة «إنسان»**: تعمل على تقديم الدعم والرعاية للأيتام والأسر المحتاجة، من خلال توفير الاحتياجات الأساسيّة والتعليم.

١٠. **المبادرات التطوّعيّة**: هناك العديد من البرامج التطوّعيّة التي ينظّمها القطاع الحكوميّ والخاصّ، مثل حملات التبرّع بالدم، وتنظيم الأنشطة الثقافيّة والرياضيّة في المجتمعات المحلّيّة.

وتعكس تلك المبادرات التزام المملكة بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع من خلال تحسين جودة الحياة وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليميّة والصحّيّة. وقد حقّقت تلك البرامج والمبادرات وغيرها نتائج إيجابيّةً في تعزيز المشاركة المجتمعيّة، حيث ارتفع عدد المتطوّعين في المملكة بشكلٍ كبير خلال السنوات الأخيرة، كما تحسّنت جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين في مختلف المجالات بشكل ملحوظ، إضافة إلى زيادة وعي أفراد المجتمع بأهمّيّة المشاركة المجتمعيّة، والذي رصدته أغلب البحوث والدراسات في هذا المجال، كما ازداد شعور أفراد المجتمع بالانتماء والمسؤوليّة تجاه مجتمعهم، حسب أحدث الدراسات.

❖ التحدّيات التي تواجه المشاركة المجتمعيّة في المملكة وسبل التغلّب عليها:

تُشكّل المشاركة المجتمعيّة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة عنصرًا مهمًّا لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن هذه المشاركة تواجه العديد من التحدّيات التي قد تعيق مسارها وتحدّ من فاعليّتها، ونتعرّض لأبرزها بالتفصيل في ما يلي:

١. التحدّيات المرتبطة بالتنشئة:

- دور الأسرة:

- تغليب أسلوب الرأي الواحد في الأسرة.
- قلّة تحفيز الحوار والمشاركة في اتّخاذ القرارات.

- دور المدرسة:

- ضعف برامج تنمية مهارات التواصل والنقاش واتّخاذ القرار.
- عدم ربط الأنشطة المدرسيّة باهتمامات واحتياجات الشباب.

٢. التحدّيات المرتبطة بطبيعة النشاطات الاجتماعيّة:

- عدم ملاءمة بعض الأنشطة لميول واحتياجات المشاركين.
- صعوبة الوصول إلى بعض الخدمات والبرامج.
- بُعد بعض الأنشطة عن أماكن سكن المشاركين المستهدفين.

٣. التحدّيات المرتبطة بالأنظمة الإداريّة:

- المركزيّة في التخطيط والتنفيذ، ما يُقلّل من فرص المشاركة.
- ضعف آليّات التواصل والتشاور بين المشاركين وصنّاع القرار.

٤. التحدّيات المرتبطة بالمشاركة نفسها:

- إمكانيّة حدوث خلافات بين المشاركين والخبراء والفنّيّين حول سلطة اتّخاذ القرار وإدارة النشاط.

- اختلاف حاجات الشباب حسب الفئات والطبقات الاجتماعيّة وترتيب أولويّات الحلول.

٥. التحدّيات المرتبطة بأفراد المجتمع:

- ارتفاع نسب الأمّيّة ونقص الوعي.
- فقدان الثقة بالمسؤولين عن الأنشطة المجتمعيّة.
- شعور البعض بالاغتراب وعدم الانتماء للمجتمع.

مقترحات للتغلّب على التحدّيات:

١. على مستوى التنشئة:

- تعزيز الحوار والمشاركة في اتّخاذ القرار داخل الأسرة.
- غرس قيم الانفتاح والاحترام لآراء الآخرين.
- ربط المناهج الدراسيّة باهتمامات واحتياجات الشباب وتفعيل برامج تنمية مهارات التواصل.

٢. على مستوى المجتمع:

- نشر الوعي بأهمّيّة المشاركة المجتمعيّة وتعزيز ثقافتها.
- إشراك الشباب في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ.
- دعم المنظّمات الشبابيّة وتوفير بيئة مناسبة لممارستها.

٣. على مستوى الهيئات والمنظّمات العامّة:

- سنّ قوانين وتشريعات تدعم مشاركة الشباب.
- تخصيص ميزانيّات كافية للبرامج والأنشطة الشبابيّة.
- بناء جسور التواصل بين الشباب والمسؤولين.

وفي نهاية تقديمنا لهذه المقترحات، نؤكّد على أنّ التغلّب على التحدّيات التي تواجه تفعيل المشاركة المجتمعيّة يتطلّب جهدًا وتنسيقًا من جميع المهتمّين، سواء من الأفراد أو الجهات والمنظّمات المعنيّة.

❖ **مستقبل المشاركة المجتمعيّة في المملكة:**

يتّجه مستقبل المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة نحو تعزيز دور المجتمع المدنيّ وتكامل الجهود بين القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، كما تشهد المملكة تحوّلات كبيرة تتعلّق بزيادة الوعي بأهمّيّة المشاركة المجتمعيّة وإشراك المواطنين في عمليّة صنع القرار والتخطيط للمستقبل، وفي ما يلي بعض النقاط الرئيسيّة التي ترسم ملامح مستقبل المشاركة المجتمعيّة في السعوديّة:

أوّلًا: رؤية المملكة ٢٠٣٠:

حيث تتضمّن رؤية المملكة ٢٠٣٠ عددًا من المبادرات والبرامج التي تستهدف تعزيز المشاركة المجتمعية، ومن أبرزها:

- **برنامج التحوّل الوطني**: والذي يهدف إلى تطوير القطاع غير الربحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلّي الإجماليّ.

- **مبادرات تعزيز العمل التطوّعيّ**: وتستهدف هذه المبادرات زيادة أعداد المتطوّعين ورفع ساعات العمل التطوّعي لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

ثانيًا: التكنولوجيا والرقمنة:

حيث يساعد استخدام التكنولوجيا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة من خلال:

- تطوير منصّات إلكترونية تتيح للمواطنين المشاركة في اتّخاذ القرارات والمبادرات المجتمعيّة.

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ لزيادة الوعي ونشر المعلومات حول المبادرات المجتمعيّة وتفعيل المشاركة الإلكترونيّة.

ثالثًا: الشراكات والتعاون:

حيث يعمل تعزيز التعاون بين القطاعات على دعم المشاركة المجتمعيّة، ومن أبرز أشكال التعاون:

- تعزيز التعاون بين القطاعين الحكوميّ والخاصّ لتحقيق أهداف التنمية المجتمعيّة.

- الاستفادة من الخبرات والتجارب الدوليّة في تعزيز المشاركة المجتمعيّة وتبادل المعرفة.

رابعًا: التعليم والتوعية:

حيث يمكن من خلال البرامج التعليميّة والتوعويّة تحقيق ما يلي:

- إدراج مفاهيم المشاركة المجتمعيّة في المناهج التعليميّة لتنشئة جيل واعٍ ومبادر.

- إطلاق حملات توعويّة لتعزيز ثقافة التطوّع والمشاركة المجتمعيّة بين جميع فئات المجتمع.

خامسًا: السياسات والتشريعات:

من الأهمّيّة بمكان العمل على تطوير الأطر القانونيّة والتنظيميّة، وذلك من خلال:

- إصدار قوانين وسياسات تشجّع العمل التطوّعيّ وتحمي حقوق المتطوّعين.

- تطوير التشريعات التي تنظّم عمل الجمعيّات والمؤسّسات غير الربحيّة لضمان فعاليّتها وشفافيّتها.

سادسًا: المبادرات الشبابيّة:

وذلك عن طريق مبادرات لتمكين الشباب، والتي يمكن تنفيذها من خلال:

- توفير الدعم الماليّ والتقنيّ للشباب لإطلاق مبادراتهم المجتمعيّة.

- تشكيل مجالس شبابيّة تُعنى بإشراك الشباب في صنع القرار وتطوير السياسات المجتمعيّة.

سابعًا: التنمية المستدامة:

يجب ربط المشاركة المجتمعيّة بالتنمية المستدامة من خلال الإجراءات التالية:

- تنفيذ مشروعات مجتمعيّة تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

- تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدنيّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثامنًا: البحوث والدراسات:

من المهمّ التركيز على دعم البحث العلميّ في مجال المشاركة المجتمعيّة، ومن أبرز أشكال هذا الدعم ما يلي:

- دعم البحوث والدراسات التطبيقيّة التي تدرس تأثير المشاركة المجتمعيّة وتقدّم توصيات لتحسينها.

- تعزيز التعاون بين المؤسّسات الأكاديميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ لإجراء دراسات مشتركة.

- الرصد الإعلامي لحركة المشاركة المجتمعية على مستوى كل مدن المملكة وقراها ومتابعة الإحصاءات ودراستها وتحليلها بغية تطوير العمل.

تاسعًا: تمكين المرأة:

وتركّز هذه المرحلة على تعزيز دور المرأة في المشاركة المجتمعيّة من خلال:

- إطلاق برامج تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل التطوّعيّ والمبادرات المجتمعيّة.

- تشجيع القيادات النسائيّة، ودعم النساء لتولّي مناصب قياديّة في المنظّمات غير الربحيّة والمجتمعيّة.

عاشرًا: الشفافيّة والمساءلة:

من الضروريّ تعزيز الشفافيّة والمساءلة في العمل المجتمعيّ من خلال:

- نشر تقارير دورية عن أداء المبادرات المجتمعيّة وأثرها على المجتمع.

- وضع آليات لمراقبة جودة تنفيذ المشاريع المجتمعيّة وضمان تحقيقها لأهدافها.

- التوعية بمبدأ النزاهة الذي يعدّ من أهمّ المبادئ التي تسعى الحكومة إلى إرسائها في المملكة، فالنزاهة تعدّ من القيم الأساسيّة التي تُعزز الثقة والشفافية في المجتمع، وتعني الالتزام بالأخلاقيّات والمبادئ، وعدم الانحراف عن السلوكيّات السليمة، وهي تُسهم في بناء بيئة مجتمعية صحّيّة، حيث تمكّن الأفراد من الثقة في بعضهم

البعض وفي المؤسّسات التي تخدمهم من دون الخوف من عمليات النصب والاحتيال والرشاوى وغير ذلك، ويتجلّى تحقيق النزاهة في المشاركة المجتمعيّة في المملكة العربية السعودية من خلال:

١. **تعزيز الشفافية**: من خلال تطبيق مبادئ النزاهة، تُشجّع المشاركة المجتمعية على الشفافيّة في الإجراءات والمبادرات، فحين يتمّ الإعلان عن المشاريع والمبادرات المجتمعيّة بشفافية، يُمكن للمواطنين فهم كيفية تخصيص الموارد وتأثير تلك المشاريع على مجتمعهم.

٢. **المسؤولية الاجتماعية**: النزاهة تُعزّز من مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين المواطنين، حيث يشعر الأفراد بأنّ لهم دورًا فعالًا في تحسين مجتمعاتهم، ما يزيد من مشاركتهم في الفعاليات والنشاطات.

٣. **التفاعل الإيجابي**: حيث يزداد التفاعل الإيجابيّ بين الأفراد والمجتمع، فيشجّع ذلك المواطنين على التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات المتعلّقة بمستقبل مجتمعهم، مما يُعزز من قوة صوتهم.

٤. **محاربة الفساد**: تعدّ النزاهة خطّ الدفاع الأوّل ضدّ الفساد، ومن خلال تشجيع المواطنين على التبليغ عن المخالفات، يمكن تعزيز بيئة مُستدامة للمشاركة المجتمعية حيث يكون الأفراد واعين لمخاطر الفساد ومؤثرين في محاربته.

٥. **تطوير العلاقات**: النزاهة تُسهم في بناء علاقات قائمة على الثقة بين الأفراد والمؤسسات، فعندما يشعر المواطنون بأنّ المؤسسات تعمل بنزاهة، يتشكّل لديهم حافز أكبر للمشاركة والتعاون.

إنّ تحقيق النزاهة في المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية يُعزّز من فعاليّة الجهود المبذولة ويُساعد في بناء مجتمع قويّ ومتعاون، ومن خلال تعزيز الشفافية والمسؤولية، يمكن للأفراد أن يشعروا بأن لهم دورًا حيويًا في تشكيل مستقبلهم وبناء مجتمعهم.

تحليل أسباب نجاح أو تعثّر تجارب المشاركة المجتمعيّة، وأهمّ الدروس المستفادة منها:

يمكن أن يقدّم تحليل أسباب نجاح أو تعثّر المبادرات المجتمعيّة في المملكة العربية السعوديّة رؤى قيّمة لتطوير وتحسين هذه المبادرات، وفي ما يلي بعض الأسباب المحتملة لنجاح أو تعثّر هذه النماذج:

أوّلًا: أسباب النجاح:

تتوافر العديد من الأسباب التي تدعم وتعزّز تجارب المشاركة المجتمعيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة، والتي يمكن استعراض أبرزها في ما يلي:

١. **دعم القيادة السياسيّة:** إنّ دعم القيادة العليا في المملكة لمبادرات مثل رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحوّل الوطنيّ يعزّز من فرص نجاحها.

٢. **التخطيط الاستراتيجيّ:** يسهم التخطيط الاستراتيجيّ المحكم وتحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس في توجيه الجهود وترشيدها لتحقيق النتائج المرجوّة.

٣. **التعاون بين القطاعات**: يعزّز التعاون بين القطاعات الحكوميّة والخاصّة والمجتمع المدنيّ من فاعليّة التنفيذ ويزيد من الموارد المتاحة.

٤. **التكنولوجيا والابتكار**: يساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكار في تنفيذ المبادرات، مثل مشروع نيوم، في تحسين الكفاءة وتحقيق الأهداف الطموحة.

٥. **التوعية بمفهوم المشاركة المجتمعية**: يعمل إشراك المجتمع في التخطيط والتنفيذ على تعزيز قبول المبادرات، كما يساعد في تحقيق نتائج مستدامة.

٦. **التمويل المستدام**: يضمن توفير التمويل الكافي والمستدام استمراريّة البرامج وتنفيذها بشكل فعّال.

ثانيًا: أسباب تعثّر بعض التجارب:

تتعرّض بعض تجارب المشاركة الاجتماعيّة لنوع من التعثّر، أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوّة منها، أو وجود بعض العراقيل الإداريّة أو الماديّة أو القانونيّة التي تحول بينها وبين تحقيق المشاركة المجتمعيّة الكاملة، ويمكن حصر أبرز هذه المشكلات في النقاط التالية:

١. **نقص التمويل**: إنّ عدم كفاية التمويل يمكن أن يعيق تنفيذ المبادرات، أو يؤدّي إلى توقّفها قبل تحقيق أهدافها.

٢. **ضعف التخطيط**: يؤدّي ضعف التخطيط أو عدم تحديد أهداف واضحة إلى تنفيذ غير فعّال وضياع الموارد.

٣. **مقاومة التغيير**: مقاومة التغيير من قبل المجتمع أو الجهات المعنيّة يمكن أن تعرقل تنفيذ المبادرات الجديدة.

٤. **البيروقراطيّة**: الإجراءات البيروقراطيّة المعقّدة يمكن أن تبطّئ عمليّة التنفيذ وتؤثّر على فعاليّة المبادرات.

٥. **نقص الكوادر المؤهّلة**: عدم توافر الكوادر المؤهّلة والمدرّبة بشكل كاف يمكن أن يؤثّر سلبًا على تنفيذ المبادرات بجودة عالية.

٦. **ضعف التقييم والمتابعة**: عدم وجود نظام فعّال لتقييم ومتابعة التقدّم يمكن أن يؤدي إلى عدم الكشف عن المشاكل في وقت مبكر وعدم اتّخاذ التدابير التصحيحية.

٧. **غياب لجان استشاريّة**: مستشارون من أصحاب العلم والمعرفة والخبرة أمر أساسيّ لترشيد وتوجيه حركة المشاركة.

ثالثًا: الدروس المستفادة من تجارب المشاركة المجتمعيّة في المملكة:

من خلال تحليل أسباب النجاح والتعثّر، يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة لتحسين فعاليّة المبادرات المجتمعيّة في المملكة، وتعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة ودعم التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الدروس ما يلي:

١. **أهمّيّة التخطيط الجيّد**: ضرورة وضع خطط استراتيجيّة مفصّلة تشمل أهداف واضحة وخطوات تنفيذ محدّدة.

٢. **توفير التمويل المستدام**: التأكيد على أهمّيّة توفير التمويل الكافي والمستدام لضمان استمراريّة المبادرات.

٣. **تعزيز التعاون والشراكات**: تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة لضمان توفير الموارد وتحقيق الأهداف المشتركة.

٤. **الاستثمار في التدريب والتعليم**: الاستثمار في تدريب الكوادر وتأهيلها لضمان تنفيذ المبادرات بجودة عالية.

٥. **التركيز على التقييم والمتابعة**: إنشاء نظام فعّال لتقييم ومتابعة المبادرات بشكل دوريّ لضمان تحقيق الأهداف وتصحيح المسار عند الحاجة.

٦. **التكيّف مع التحدّيات**: القدرة على التكيّف مع التحدّيات والمتغيّرات وضمان مرونة الخطط لتجاوز العقبات.

إمكانيّة تطبيق التجارب الناجحة في سياقات مختلفة:

يتطلّب تطبيق تجارب المشاركة المجتمعيّة الناجحة في سياقات مختلفة دراسة دقيقة للبيئة المحلّيّة، وفهم الخصائص الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. وفي ما يلي بعض خطوات تطبيق تجارب المشاركة المجتمعيّة في سياقات مختلفة والتي يمكن أن تساعد في نجاح هذه التجارب:

١. **دراسة البيئة المحلّيّة**: من خلال إجراء بحوث ميدانيّة لفهم الاحتياجات والتحدّيات الخاصّة بالمجتمع المستهدف، بالإضافة إلى فهم العادات والتقاليد والقيم المحلّيّة لتحديد أفضل السبل للتواصل والتفاعل مع المجتمع.

٢. **تحديد الأهداف**: عن طريق تحديد أهداف واضحة ومحدّدة تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلّيّ، كما يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس لتقييم التقدّم والنجاح.

٣. **التعاون والشراكات**: من خلال إقامة شراكات مع المنظّمات المحلّيّة، الجمعيّات، الجهات الحكوميّة، والشركات، والاستفادة من الخبرات الدوليّة والتعاون مع منظّمات غير حكوميّة دوليّة إذا كان ذلك مناسبًا.

٤. **التخطيط والتنفيذ**: وذلك بوضع خطّة تفصيليّة تشمل جميع مراحل التنفيذ والموارد المطلوبة، بجانب إشراك أفراد المجتمع في عمليّة التخطيط لضمان تلبية احتياجاتهم وتوقّعاتهم.

٥. **التدريب والتأهيل**: حيث يجب توفير التدريب المناسب للكوادر المحلّيّة لضمان تنفيذ البرامج بجودة عالية، وكذلك تنظيم حملات توعية لتعريف المجتمع بأهداف المبادرة وكيفيّة المشاركة فيها.

٦. **التكنولوجيا والابتكار**: من خلال استخدام وتوظيف التكنولوجيا والابتكار لتحسين كفاءة وفعاليّة المبادرات، بالإضافة

إلى تطوير حلول مبتكرة تناسب السياق المحلّيّ وتستفيد من الخبرات الناجحة السابقة.

٧. **التقييم والمتابعة**: من خلال إنشاء نظام لتقييم الأداء وقياس التقدّم نحو الأهداف المحدّدة، مع جمع التغذية الراجعة من المجتمع وتحليلها لتعديل وتحسين المبادرات.

٨. **الاستدامة**: عن طريق البحث عن مصادر تمويل مستدامة لضمان استمراريّة المبادرات، وتعزيز الشعور بالملكيّة بين أفراد المجتمع لضمان التزامهم واستمراريّة المشاركة.

كما يهمّنا أن نشير هنا ونؤكّد أنّ المشاركة المجتمعيّة ليست مجرّد حدث عابر، بل هي عملية مستمرّة تتطلّب التزامًا وتعاونًا من الجميع، فمن خلال استثمار طاقاتنا وقدراتنا، يمكننا بناء مجتمع قويّ ومتماسك، يحقّق التنمية المستدامة ويواجه التحدّيات المستقبليّة، كما أنّ المشاركة المجتمعيّة ليست كافية إذا لم يكن هناك وعي كافٍ لدى المواطنين والمجتمع بأهميّتها...

الفصل الرابع:
مجالات ونماذج المشاركة المجتمعيّة:
استراتيجيّات لتحقيق التغيير

أوّلًا: مجالات المشاركة المجتمعيّة:

تكتسب المشاركة المجتمعيّة أهمّيّة بالغة في عالمنا المعاصر، فهي ليست مجرّد اختيار، بل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات عادلة، وفي هذا الفصل نتناول أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في مختلف المجالات، وكيف تساهم في حلّ المشكلات المجتمعيّة وتعزيز التماسك الاجتماعيّ، وإليكم أبرز هذه المجالات:

❖ **المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة.. نحو مجتمع صحّيّ**

تعدّ المشاركة المجتمعيّة ركيزة أساسيّة في تحقيق التنمية الصحّيّة الشاملة، فهي عمليّة تفاعليّة تمكّن الأفراد والهيئات والمنظّمات من العمل معًا لمعالجة القضايا الصحّيّة، حيث تساهم بشكل مباشر في تحسين نوعيّة الخدمات الصحّيّة، وزيادة الوعي الصحّيّ، وتعزيز الوقاية من الأمراض، وتمكين الأفراد من اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحّتهم.

وقد عرفت منظّمة الصحّة العالميّة المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة على أنّها: «عمليّة تطوير العلاقات التي تمكّن أصحاب المصلحة من العمل معًا لمعالجة القضايا المتعلّقة بالصحّة وتعزيز الرفاهية لتحقيق تأثير ونتائج صحّيّة إيجابيّة».

أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة:

تكمن أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة في العديد من النقاط، نذكر منها:

١. فهم احتياجات المجتمع وتحسين نوعيّة الخدمات الصحّيّة:

- تُساهم المشاركة المجتمعيّة في تحديد احتياجات المجتمع الصحّيّة بدقّة، ما يُتيح تصميم برامج وخدمات تلبّي هذه الاحتياجات بشكل أفضل.

- تُعزّز المساءلة والشفافيّة في تقديم الخدمات الصحّيّة، ما يُساهم في تحسين جودة هذه الخدمات.

٢. تعزيز المشاركة في اتّخاذ القرارات:

- تتيح المشاركة المجتمعيّة لأفراد المجتمع المشاركة في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالصحّة والرعاية الصحّيّة، ما يُسهم في زيادة شعورهم بالمسؤوليّة تجاه صحّتهم.

- تؤدّي مشاركة أصحاب المصلحة من مختلف قطاعات المجتمع إلى تطوير خطط وبرامج صحّيّة أكثر شمولاً وفعاليّة.

٣. تحسين النتائج الصحّيّة:

- تُشير الدراسات إلى أنّ المشاركة المجتمعيّة تُسهم في تحسين النتائج الصحّيّة، مثل خفض معدّلات الإصابة بالأمراض المزمنة، وتحسين صحّة الأمومة والطفولة.

- تُسهم مشاركة المجتمع في برامج الرعاية الصحّيّة الوقائية في تقليل عبء الأمراض على النظام الصحّيّ.

٤. زيادة الوعي الصحّيّ:

- تُساعد المشاركة المجتمعيّة على نشر المعلومات الصحّيّة والتوعية بأهمّيّة الوقاية من الأمراض وتعزيز السلوكيّات الصحّيّة الإيجابيّة.

- تُساهم حملات التوعية الصحّيّة في تغيير المعتقدات والممارسات السلوكيّة الخاطئة، ما يُسهم في تحسين الصحّة العامّة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى ملتقى الصحّة العالمي الذي عقد مؤخّرًا في المملكة حيث أطلقوا فيه مبادرة «استثمرْ في الصحّة» من خلال لفت النظر إلى أهمّيّة الصحّة النفسيّة أوّلًا في المجتمع من خلال توقيع اتفاقيّة مع الذات عبر «مذكّرة تفاهم مع صحّتك» في جناح وزارة الصحّة.

٥. تعزيز الوقاية من الأمراض:

- تُساهم المشاركة المجتمعية في تنفيذ برامج الوقاية من الأمراض، مثل حملات التطعيم والبرامج الصحّيّة المدرسيّة.

- تُشجّع المشاركة المجتمعيّة على اتّباع أنماط حياة صحّيّة، مثل ممارسة الرياضة واتّباع نظام غذائيّ صحّيّ.

٦. تمكين الأفراد من اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحّتهم:

- تُتيح المشاركة المجتمعيّة للأفراد فرصة المشاركة في صنع القرارات المتعلّقة بصحّتهم، ما يُعزّز شعورهم بالمسؤوليّة حيال صحّتهم ويُساعدهم على اتّخاذ خيارات صحّيّة أفضل.

- تُساهم المشاركة في برامج التثقيف الصحّي في تمكين الأفراد من فهم خياراتهم العلاجيّة واتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحّتهم.

فمن خلال تعزيز المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة، يمكننا تحسين نوعيّة الخدمات الصحّيّة، وزيادة الوعي الصحّي، وتعزيز الوقاية من الأمراض، وتمكين الأفراد من اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحّتهم.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة:

دمج المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة يمثّل نقلة نوعيّة في مسار تحقيق التنمية الصحّيّة المستدامة، وذلك من خلال إشراك أفراد المجتمع في مختلف مراحل العمل الصحّيّ، بدءًا من تحديد الاحتياجات إلى تقييم فعاليّة البرامج.

وتتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة، ونذكر منها:

١. المشاركة في تحديد الاحتياجات الصحّيّة:

- استطلاعات الرأي: تُستخدم استطلاعات الرأي لجمع البيانات من أفراد المجتمع حول احتياجاتهم الصحّيّة، مثل نوعيّة الخدمات الصحّيّة المطلوبة، ومستويات الوعي الصحّيّ، والعوامل المؤثّرة على الصحّة.

- المجموعات التركيزيّة: تُعقد مجموعات تركيزيّة مع مجموعات صغيرة من أفراد المجتمع لمناقشة احتياجاتهم الصحّيّة بشكل معمّق، وتحديد الأولويّات، وتقديم توصيات لتحسين الخدمات.

- المقابلات: تُجرى مقابلات فرديّة مع أفراد المجتمع لجمع معلومات حول تجاربهم الصحّيّة، وتحدّياتهم، وتوقّعاتهم من النظام الصحّيّ.

٢. المشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج الصحّيّة:

- تصميم البرامج: يُشارك أفراد المجتمع في تصميم برامج صحّيّة تلبّي احتياجاتهم الخاصّة، مثل برامج تعزيز الصحّة، وبرامج الوقاية من الأمراض، وبرامج رعاية كبار السنّ.

- تنفيذ البرامج: يُمكن لأفراد المجتمع المشاركة في تنفيذ البرامج الصحّيّة، مثل تقديم خدمات التوعية الصحّيّة، أو تنظيم فعاليّات رياضيّة وصحّيّة، أو مساعدة المرضى في المنزل.

٣. المشاركة في تقديم الخدمات الصحّيّة:

- التطوّع في المؤسّسات الصحّيّة: يُمكن لأفراد المجتمع التطوّع في المستشفيات والمراكز الصحّيّة لتقديم الدعم للمرضى والموظّفين، مثل مساعدة المرضى على التنقّل، أو تقديم خدمات الترجمة، أو المساعدة في تنظيم الفعاليّات.

- تقديم خدمات الرعاية الصحّيّة المنزليّة: يُمكن لأفراد المجتمع المدرّبين تقديم خدمات الرعاية الصحّيّة المنزليّة للمرضى كبار السنّ أو ذوي الاحتياجات الخاصّة.

٤. المشاركة في الرقابة على الخدمات الصحّيّة:

- اللجان الصحّيّة المجتمعيّة: تُشكّل لجان صحّيّة من أفراد المجتمع لمراقبة جودة الخدمات الصحّيّة المقدّمة، والتأكّد من تلبيتها لاحتياجات المجتمع.

- نظام الشكاوى والمقترحات: يُمكن لأفراد المجتمع تقديم الشكاوى والمقترحات حول الخدمات الصحّيّة من خلال قنوات مخصّصة، مثل الخطوط الساخنة أو صناديق الشكاوى.

٥. المبادرات المجتمعيّة:

- مشاريع تعزيز الصحّة: تُنفّذ مشاريع تهدف إلى تعزيز الصحّة في المجتمع، مثل إنشاء حدائق مجتمعيّة، أو تنظيم حملات توعية صحّيّة، أو توفير برامج رياضيّة.

- برامج الوقاية من الأمراض: تُنفّذ برامج تهدف إلى الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية، مثل برامج التطعيم، وبرامج الكشف المبكر عن الأمراض.

٦. البحث التشاركي:

- المشاركة في البحوث: يُشارك أفراد المجتمع في البحوث العلميّة المتعلّقة بالصحّة، مثل جمع البيانات، أو المشاركة في التجارب السريريّة، أو تقديم المشورة حول تصميم البحوث.

- تحسين البحوث: تُساهم مشاركة أفراد المجتمع في تحسين تصميم البحوث العلميّة لجعلها أكثر فاعليّة وواقعيّة، وتلبّي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

على ضوء ما قد سبق، يتّضح لنا أنّ أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال الصحّة والرعاية الصحّيّة تقدّم فرصًا هائلة لتمكين أفراد المجتمع، وتحسين صحّتهم، وتعزيز الشعور بالمسؤوليّة تجاه الصحّة العامة.

❖ المشاركة المجتمعية في مجال التعليم.. نحو بيئة تعليميّة غنيّة وداعمة

يُعدّ التعليم من أهمّ الركائز الأساسيّة في بناء المجتمعات وتقدّمها، ولتحقيق أقصى استفادة من العمليّة التعليميّة، لا بدّ من إشراك جميع أفراد المجتمع في دعمها وتطويرها، وتأتي المشاركة المجتمعيّة في مجال

التعليم لتحقيق هذا الهدف، حيث تُساهم في تعزيز جودة التعليم وتلبية احتياجات المتعلّمين بشكل أفضل.

ونحن نشير بالمشاركة المجتمعيّة في التعليم إلى مشاركة جميع مكوّنات المجتمع، أفرادًا وأسرًا وفعاليّات مجتمعيّة ومؤسّسات حكوميّة وغير حكوميّة، في مختلف مراحل العمليّة التعليميّة، بدءًا من التخطيط والتنفيذ، مرورًا بالمتابعة، وصولًا إلى التقييم، حيث تهدف هذه المشاركة إلى خلق شراكة حقيقيّة بين المدرسة والمجتمع، وتوفير بيئة تعليميّة غنيّة وداعمة لجميع الطلّاب.

فوائد المشاركة المجتمعيّة في التعليم:

تُقدّم المشاركة المجتمعيّة في التعليم العديد من الفوائد المهمّة، نذكر منها:

١. تحسين جودة التعليم:

- توفير خبرات ومعارف جديدة: يُمكن لأفراد المجتمع من مختلف الخبرات والمهارات مشاركة خبراتهم ومعارفهم مع الطلّاب، ما يُثري المناهج الدراسيّة ويُضفي عليها بعدًا عمليًّا.
- دعم الموارد التعليميّة: يُمكن لأفراد المجتمع المساهمة في توفير الموارد اللازمة، وتوفير الأدوات والتجهيزات اللازمة للعمليّة التعليميّة.
- دعم الأنشطة التعليميّة: يُمكن لأفراد المجتمع المشاركة في تنظيم الأنشطة التعليميّة اللامنهجيّة، مثل الرحلات الميدانيّة والفعاليّات الثقافيّة، ما يُسهم في تنمية مهارات الطلّاب المختلفة.

٢. تعزيز مهارات الطلاب:

- اكتساب مهارات عمليّة: تُتيح المشاركة المجتمعيّة للطلّاب فرصًا للتعلّم العمليّ واكتساب مهارات جديدة، مثل مهارات التواصل والتعاون وحلّ المشكلات.

- تعزيز المسؤوليّة الاجتماعيّة: تُساعد المشاركة المجتمعيّة على تنمية روح المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى الطلّاب، وتشجيعهم على المساهمة في خدمة مجتمعهم.

- تحسين مهارات التفكير النقديّ: تُتيح مشاركة الطلّاب في مشاريع مجتمعيّة فرصة لهم لممارسة مهارات التفكير النقديّ وتحليل المشكلات وإيجاد حلول لها.

٣. زيادة الوعي بأهمّيّة التعليم:

- نشر ثقافة التقدير للتعليم: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في زيادة وعي أفراد المجتمع بأهمّيّة التعليم ودوره في التنمية المجتمعيّة.

- تشجيع المشاركة في دعم التعليم: تُحفّز مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة التعليميّة على مشاركتهم بشكل أكبر في دعم العمليّة التعليميّة، سواء من خلال التطوّع أو التبرّع أو المشاركة في صنع القرار.

٤. خلق بيئة تعليميّة داعمة:

- شعور بالانتماء: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في خلق شعور

لـدى الطـلّاب بالانتـماء إلى المدرسـة والمجتمـع، مـا يُحفّزهـم عـلى التعلّـم ويُعـزّز ثقتهـم بأنفسـهم.

- بيئـة تعليميّـة آمنـة: يُمكـن لأفـراد المجتمـع المسـاهمة في خلـق بيئـة تعليميّـة آمنـة وداعمـة للطـلّاب، خاليـة مـن العنـف والتنمّـر.

- تعـاون بـين المدرسـة والمجتمـع: تُعـزّز المشـاركة المجتمعيّـة التواصـل والتعـاون بـين المدرسـة والمجتمـع، مـا يُسـهم في تحسـين جـودة التعليـم بشـكل عـامّ.

٥. تلبية احتياجات المتعلّمين:

- فهـم احتياجـات المجتمـع: مـن خـلال مشـاركة أفـراد المجتمـع في تقييـم احتياجـات المتعلّمـين، يمكـن تصميـم برامـج تعليميّـة تلبّـي هـذه الاحتياجـات بشـكل أفضـل.

- برامـج تعليميّـة شـاملة: تُسـاهم مشـاركة أفـراد المجتمـع مـن مختلـف الخلفيّـات في تصميـم برامـج تعليميّـة شـاملة تلبّـي احتياجـات جميـع المتعلمـين.

- المرونـة في المقـرّرات: تسـليط الضـوء عـلى المقـرّرات التـي تعـدّ أكثـر أهمّيّـة في هـذا العـصر وهـذا الزمـن، والتعامـل بمرونـة مـع البرنامـج التعليمـيّ بشـكل يلائـم حركـة المجتمـع ومتطلّباتـه.

- تعزيـز المسـاواة في التعليـم: تُسـاعد المشـاركة المجتمعيّـة عـلى ضـمان حصـول جميـع الطـلّاب عـلى فـرص متسـاوية في التعليـم، بغـضّ النظـر عـن خلفيّتهـم الاجتماعيّـة أو الاقتصاديّـة.

تُشكّل المشاركة المجتمعيّة في التعليم عنصرًا هامًّا لتحقيق جودة تعليميّة عالية تُلبّي احتياجات المجتمع وتُساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في التعليم:

تتخطّى المشاركة المجتمعيّة في التعليم حدودها التقليديّة لتصبح لوحة غنيّة تُثري العمليّة التعليميّة بألوانها المتنوّعة، فهي ليست مجرّد مشاركة شكليّة أو مبادرة عابرة، بل هي شراكة حقيقيّة بين المدرسة والمجتمع تُسهم في بناء بيئة تعليميّة داعمة تُحقّق التميّز للجميع..

وتتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة في التعليم لتشمل مختلف جوانب العمليّة التعليميّة، ونذكر منها:

١. المشاركة في التخطيط والتنفيذ:

- وضع خطط تطوير التعليم: يشارك أفراد المجتمع في وضع خطط تطوير التعليم وتحديد احتياجات الطلّاب، بما يتماشى مع تطلّعات المجتمع واحتياجاته.
- تحديد أولويّات التعليم: يُساهم المجتمع في تحديد أولويّات التعليم، مثل التركيز على مهارات معيّنة أو تلبية احتياجات طلّاب ذوي احتياجات خاصّة.
- المشاركة في وضع المناهج الدراسيّة: يُمكن لأفراد المجتمع المشاركة في وضع المناهج الدراسيّة، بما يعكس ثقافة المجتمع وتطلّعاته.

٢. الشراكات بين المدارس والمؤسّسات:

- الشراكات مع الشركات: تُقام شراكات بين المدارس والشركات لتقديم الدعم الماليّ أو البرامج التدريبيّة للطلّاب، أو توفير فرص وظيفيّة بعد التخرّج.

- الشراكات مع الجامعات: تُعقد شراكات بين المدارس والجامعات لتبادل الخبرات، وتقديم برامج تعليميّة متقدّمة للطلّاب، أو توفير فرص للبحث العلميّ.

- الشراكات مع المنظّمات غير الحكوميّة: تُنظّم المدارس شراكات مع المنظّمات غير الحكوميّة لتقديم برامج تعليميّة إضافيّة للطلّاب، أو لمعالجة قضايا اجتماعيّة تؤثّر على تعليمهم.

٣. المشاركة في الأنشطة التعليميّة:

- تقديم محاضرات: يُمكن لأفراد المجتمع ذوي الخبرة تقديم محاضرات للطلّاب في مختلف المجالات، مثل العلوم والتكنولوجيا والفنون.

- ورش عمل: تُنظّم ورش عمل تفاعليّة للطلّاب بمشاركة أفراد المجتمع، مثل ورش عمل حرفيّة أو فنّيّة أو رياضيّة.

- أنشطة رياضيّة وثقافيّة: تُقام أنشطة رياضيّة وثقافيّة للطلّاب بمشاركة أفراد المجتمع، لتعزيز مهاراتهم الاجتماعية وتعزيز روح الانتماء للمجتمع.

٤. المشاركة في توفير الموارد:

- توفير الكتب والأدوات المدرسيّة: يُمكن لأفراد المجتمع التبرّع بالكتب والأدوات المدرسيّة لدعم الطلّاب المحتاجين.
- توفير الأجهزة الإلكترونيّة: تُقدّم الشركات أو المؤسّسات أجهزة إلكترونيّة للمدارس لدعم العمليّة التعليميّة.
- توفير أماكن للأنشطة التعليميّة: تُتيح بعض المؤسّسات أماكنها لإقامة أنشطة تعليميّة أو فعاليّات تدريبيّة للطلّاب.

٥. المشاركة في المتابعة والتقييم:

- متابعة أداء الطلّاب: يُشارك أفراد المجتمع في متابعة أداء الطلّاب من خلال التواصل مع المعلّمين أو حضور الاجتماعات المدرسيّة.
- تقييم برامج التعليم: يُساهم أفراد المجتمع في تقييم برامج التعليم وتقديم ملاحظات لتعزيز فعاليّتها.
- تقديم اقتراحات لتطوير التعليم: يُقدّم أفراد المجتمع اقتراحات لتطوير التعليم وتحسين جودة العمليّة التعليميّة.

❖ المشاركة المجتمعية في مجال البيئة.. شركاء في حماية كوكبنا

يواجه كوكبنا اليوم تحدّيات بيئيّة هائلة، مثل تغيّر المناخ والتلوّث وفقدان التنوّع البيولوجيّ، وتُهدّد هذه التحدّيات مستقبلنا جميعًا، وتتطلّب حلولًا جذريّة تتجاوز حدود الدول والحكومات، وهنا، تبرز

المشـاركة المجتمعيّـة كعامـل حاسـم في معالجـة هـذه التحدّيـات، ودفـع عجلـة التغـيير نحـو كوكـب أخضر ومسـتقبل مسـتدام.

وفي هـذا السـياق، يمكننـا ترجمـة المشـاركة المجتمعيّـة إلى مشـاركة فعّالـة مـن أفـراد المجتمـع والهيئـات والمنظّمات في الجهـود الراميـة لحمايـة البيئـة وتعزيـز الاسـتدامة.

أهمّيّة المشاركة المجتمعية في مجال البيئة:

تكمـن أهمّيّـة المشـاركة المجتمعيّـة في مجـال البيئـة في العديـد مـن الجوانـب، نذكـر منهـا:

١. رفع الوعي البيئيّ:

- تلعـب المشـاركة المجتمعيّـة دورًا مهـمًّا في توعيـة أفـراد المجتمـع بأهمّيّـة القضايـا البيئيّـة، مثـل تغـيّر المنـاخ والتلـوّث وفقـدان التنـوّع البيولوجـيّ.
- تُسـاعد هـذه التوعيـة عـلى تحفيـز الأفـراد عـلى تبنّـي سـلوكيّات صديقـة للبيئـة، والمشـاركة في الجهـود لحمايـة محيطهـم.

٢. تعزيز الممارسات المستدامة:

- تُشـجّع المشـاركة المجتمعيّـة عـلى تبنّـي ممارسـات صديقـة للبيئـة، مثـل تقليـل اسـتهلاك الطاقـة والميـاه، وإعـادة التدوير، واسـتخدام وسـائل النقـل العـامّ.

- تُساهم هذه الممارسات في تقليل الأثر السلبيّ للإنسان على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.

٣. دعم حلول المشكلات البيئيّة:

- تُتيح المشاركة المجتمعيّة لأفراد المجتمع المشاركة في تحديد المشكلات البيئيّة المحلّيّة، مثل تراكم النفايات، أو تلوّث الهواء.
- تُساهم هذه المشاركة في تطوير حلول فعّالة لهذه المشكلات، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وظروفه.

٤. تمكين المجتمعات المحلّيّة:

- تُمنح المشاركة المجتمعيّة أفراد المجتمع القدرة على اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالبيئة التي تعيش فيها.
- يُساعد ذلك على تعزيز الشعور بالمسؤوليّة تجاه البيئة، وتحفيز الأفراد على المشاركة في حمايتها.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة

تُشكّل تضافر جهود أفراد المجتمع، والحكومات، والمنظّمات غير الحكوميّة، والقطاع الخاصّ، قوّة دافعة نحو حماية البيئة وتحسين نوعيّة الحياة، وتتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة لتشمل مبادرات متنوّعة تُساهم في تحقيق الأهداف البيئيّة المشتركة.

١. المبادرات المجتمعيّة:

تُمثّل المبادرات المجتمعيّة مشاريع بيئيّة ينظّمها أفراد المجتمع المحلّيّ بجهودهم الذاتيّة، بدافع المسؤوليّة البيئيّة ورغبتهم في إحداث

تغيير إيجابيّ في محيطهم. وتتنوّع هذه المبادرات لتشمل:

- مشاريع تنظيف البيئة: مثل تنظيف الشواطئ، والحدائق، والأنهار، والتخلّص من النفايات.
- مشاريع التشجير: مثل زراعة الأشجار في المساحات الخضراء، والمدارس، والشوارع.
- مشاريع توعية بيئيّة: مثل تنظيم حملات توعية حول مخاطر التلوّث، وأهمّيّة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة، وطرق استخدام الطاقة بكفاءة.
- مشاريع إعادة التدوير: مثل جمع النفايات القابلة للتدوير، وإعادة تصنيعها، وتحويلها إلى منتجات جديدة.

٢. البرامج الحكوميّة:

تلعب الحكومات دورًا هامًّا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة من خلال تنفيذ برامج بيئيّة تهدف إلى:

- نشر الوعي البيئيّ: مثل تنظيم حملات توعية عبر وسائل الإعلام، ودعم برامج التعليم البيئيّ في المدارس.
- توفير الدعم للمبادرات المجتمعيّة: مثل تقديم التمويل والتدريب لأفراد المجتمع لتنفيذ مشاريع بيئيّة.
- وضع القوانين والتشريعات البيئيّة: مثل قوانين مكافحة التلوّث، وقوانين حماية الحياة البرّيّة.

- إنشاء محطّات معالجة النفايات، ومشاريع الطاقة المتجدّدة.

٣. المنظّمات غير الحكوميّة:

تلعب المنظّمات غير الحكوميّة دورًا هامًّا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة، من خلال:

- توعية المجتمع: مثل تنظيم ورش عمل، وندوات، ومحاضرات حول القضايا البيئيّة.

- تنظيم المبادرات: مثل مشاريع تنظيف البيئة، وزراعة الأشجار، وإعادة التدوير.

- دعم المشاريع البيئيّة: مثل تقديم التمويل والتدريب للمجتمعات المحلّيّة لتنفيذ مشاريع بيئيّة.

- الضغط على الحكومات: مثل حثّ الحكومات على وضع سياسات بيئيّة فعّالة، وإنفاذ القوانين البيئيّة.

٤. القطاع الخاصّ:

يمكن للقطاع الخاصّ أن يساهم في المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة، من خلال:

- دعم المبادرات المجتمعيّة: مثل تقديم التمويل والتدريب للمجتمعات المحلّيّة لتنفيذ مشاريع بيئيّة.

- تطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة: مثل السيّارات الكهربائيّة، والأجهزة الموفّرة للطاقة، ومنتجات إعادة التدوير.

- نشر الوعي البيئيّ: مثل تنظيم حملات توعية حول أهمّيّة الاستهلاك المستدام، وحماية البيئة.

- الالتزام بمعايير الاستدامة: مثل تقليل انبعاثات الكربون، واستخدام الموارد الطبيعيّة بكفاءة.

تُشكّل المشاركة المجتمعيّة في مجال البيئة نهجًا شاملًا لمعالجة التحدّيات البيئيّة وتحقيق الاستدامة، وتُظهر أشكال المشاركة المتنوّعة، من مبادرات مجتمعيّة إلى برامج حكوميّة، ودور المنظّمات غير الحكوميّة، ومساهمات القطاع الخاصّ، قدرة التعاون والتكامل على إحداث تغيير إيجابيّ على البيئة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

❖ المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون.. تنوّع ينبض بروح المجتمع

تؤدّي الثقافة والفنون دورًا هامًا في حياة الفرد والمجتمع، حيث تساهم في تنمية الإبداع والابتكار، وتعزيز التماسك الاجتماعيّ، وتوفير فرص للترفيه والتعبير عن الذات، وتلعب المشاركة المجتمعيّة دورًا هامًا في تعزيز التنمية الثقافيّة والفنّيّة في أيّ مجتمع. فهي تُتيح للأفراد التعبير عن أنفسهم، وتبادل الأفكار والخبرات، وتطوير مهاراتهم الإبداعيّة، والشعور بالانتماء إلى مجتمعهم. كما تساهم المشاركة المجتمعيّة في تحسين نوعيّة الحياة، وخلق بيئة أكثر حيويّة وتنوّعًا.

وفي هذا السياق يمكننا أن نقترح تعريفًا للمشاركة المجتمعيّة

في مجال الثقافة والفنون بأنّها: «عمليّة مشاركة الأفراد والجماعات في الأنشطة الثقافيّة والفنّيّة، بهدف تحقيق التنمية الثقافيّة والفنّيّة للمجتمع». وتشمل هذه الأنشطة مجموعة واسعة من الأنشطة سنتطرّق إليها لاحقًا.

أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون:

تُقدّم المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون العديد من الفوائد للمجتمع، منها:

١. تعزيز التنمية الثقافيّة: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في نشر الوعي الثقافيّ، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتعزيز التنوّع الثقافيّ.

٢. تحسين نوعية الحياة: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في تحسين الصحّة النفسيّة للأفراد، وتعزيز شعورهم بالانتماء، وخلق بيئة أكثر حيويّة وتنوّعًا.

٣. تعزيز التماسك الاجتماعيّ: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في بناء جسور التواصل بين الأفراد والجماعات المختلفة، وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل.

٤. دعم التنمية الاقتصاديّة: تُساهم المشاركة المجتمعيّة في دعم صناعة الثقافة والفنون، وخلق فرص عمل جديدة.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون:

تُمثّل الثقافة والفنون عنصرًا هامًّا في هويّة المجتمع، وتعزيز القيم الإنسانيّة، وخلق بيئة إيجابيّة تُحفّز الإبداع والتفاعل، وتأتي المشاركة

المجتمعيّة في هذا المجال لتُثري المشهد الثقافيّ وتُضفي عليه رونقًا خاصًّا، من خلال أشكال متنوّعة تُتيح لأفراد المجتمع الانخراط والتفاعل والتعبير عن أنفسهم.

وتتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون لتشمل مظاهر ثريّة تُناسب مختلف الفئات العمريّة والاهتمامات، نذكر منها:

١. المشاركة في الفعاليّات الثقافيّة والفنّيّة:

- يُعدّ حضور العروض المسرحيّة والموسيقيّة، وحضور المعارض الفنّيّة، والمشاركة في المهرجانات الثقافيّة، من أبسط وأكثر أشكال المشاركة شيوعًا.
- تُتيح هذه الفعاليّات للأفراد فرصة الاستمتاع بالفنون، والتفاعل مع الآخرين، واكتساب خبرات ومعارف جديدة.

٢. المشاركة في سنّ القوانين والتشريعات:

- يُمكن لأفراد المجتمع المشاركة بآرائهم وأفكارهم في سنّ القوانين والتشريعات التي تُسهم في تعزيز المشاركة في الفعاليّات الثقافيّة والفنّيّة.
- المساهمة في اقتراح سياسات تُشجّع على التنوّع الثقافيّ.

٣. التطوّع في المؤسّسات الثقافيّة:

- تُقدّم العديد من المؤسّسات الثقافيّة، مثل المتاحف والمكتبات ودور الفنون، فرصًا للتطوّع للمهتمّين بالمشاركة في مجال الثقافة والفنون.

- يُمكن للمتطوّعين المساهمة في مختلف الأنشطة، مثل تنظيم الفعاليّات، أو مساعدة الزوّار، أو العمل على مشاريع الحفظ والصيانة.

٤. المشاركة في مشاريع ثقافيّة وفنّيّة:

- تُتيح بعض المشاريع، مثل مشاريع ترميم المباني التاريخيّة، أو مشاريع إنشاء حدائق عامّة، أو مشاريع إنتاج أفلام أو مسرحيّات، فرصة للمشاركة الفاعلة في إثراء المشهد الثقافيّ.

- تُساهم هذه المشاريع في تعزيز شعور الفرد بالانتماء للمجتمع، وتُتيح له إطلاق طاقاته الإبداعيّة والتعبير عن ذاته.

٥. دعم الفنّانين والمبدعين:

- يمكن للمجتمع أن يُشارك في دعم الفنّانين والمبدعين من خلال شراء أعمالهم الفنّيّة، أو حضور عروضهم، أو التبرّع للمؤسّسات التي تدعمهم.

- يُساهم هذا الدعم في تشجيع الإبداع، وتعزيز مكانة الفنون في المجتمع، وخلق بيئة إيجابيّة تُحفّز على الإنتاج الفنّيّ.

تُمثّل المشاركة المجتمعيّة في مجال الثقافة والفنون قيمة مضافة تُثري المشهد الثقافيّ، وتعزّز شعور الفرد بالانتماء، وتُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ المشاركة المجتمعيّة في مجال التنمية الاقتصاديّة.. مفتاح تحقيق التنمية

تُمثّل المشاركة المجتمعيّة حجر الزاوية في بناء اقتصاديّات مزدهرة ومجتمعات مستدامة، فهي تُتيح لأفراد المجتمع المساهمة بفعاليّة في تحديد احتياجاتهم وتصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تلبّي تلك الاحتياجات، ما يعزّز شعورهم بالملكيّة والمسؤوليّة تجاه هذه المبادرات، ويؤدّي بدوره إلى زيادة فرص نجاحها واستدامتها على المدى الطويل.

أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في التنمية الاقتصاديّة:

تكتسب المشاركة المجتمعيّة أهمّيّة متزايدة في مختلف مجالات التنمية، ولا سيّما في مجال التنمية الاقتصاديّة، حيث تعدّ عنصرًا أساسيًّا لضمان نجاح المشاريع والمبادرات الاقتصاديّة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، وتعود أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في هذا المجال إلى العديد من الفوائد، نذكر منها:

١. فهم احتياجات المجتمع بدقّة:

- تُتيح المشاركة المجتمعية قنوات فعّالة للتواصل مع أفراد المجتمع، وفهم احتياجاتهم وتطلّعاتهم الاقتصاديّة بشكل دقيق.
- تُساعد على تصميم مشاريع وبرامج اقتصاديّة مُلائمة تلبّي هذه الاحتياجات وتُحقّق أثرًا إيجابيًّا على حياة أفراد المجتمع.

٢. تعزيز الشعور بالملكيّة والمسؤوليّة:

- تُشجّع المشاركة المجتمعيّة على شعور أفراد المجتمع بملكيّة المشاريع والبرامج الاقتصاديّة، ما يُؤدّي إلى زيادة التزامهم بدعمها والمساهمة في نجاحها.

- شعور أفراد المجتمع بأنّهم جزء من عمليّة صنع القرار، وأنّ آراءهم تُؤخذ بعين الاعتبار، يزيد من شعورهم بالمسؤوليّة تجاه هذه المبادرات، ما يُحفّزهم على التعاون والمشاركة الفاعلة في تنفيذها.

٣. تحسين كفاءة استخدام الموارد:

- تُساهم المشاركة المجتمعيّة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال مشاركة أفراد المجتمع في تحديد الأولويّات وتوزيع الموارد بشكل عادل.

- مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم تُمكّنهم من تحديد المشاريع والبرامج التي تُحقّق أفضل عائد على الاستثمار، ما يُؤدّي إلى استخدام الموارد بشكل أكثر فعاليّة وتحقيق نتائج أفضل.

٤. ضمان استدامة المشاريع والبرامج:

- المشاريع والبرامج التي يتمّ تصميمها وتنفيذها بمشاركة المجتمع تكون أكثر استدامة من تلك التي يتمّ تصميمها وتنفيذها من دون مشاركة المجتمع.

- شعور أفراد المجتمع بأنّهم جزء من هذه المبادرات يزيد من احتمال التزامهم بدعمها واستمرارها على المدى الطويل.

٥. خلق فرص عمل جديدة:

- تُساهم المشاريع والبرامج التي تنفّذ بمشاركة المجتمع في خلق فرص عمل جديدة، ما يؤدّي إلى تحسين مستوى المعيشة والحدّ من الفقر.

- مشاركة أفراد المجتمع في تصميم وتنفيذ المشاريع تزيد من احتمال حصولهم على فرص عمل في هذه المشاريع، ما يُساعدهم على تحسين دخلهم وتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ.

٦. تعزيز التماسك الاجتماعيّ:

- تُساهم المشاركة المجتمعية في تعزيز التماسك الاجتماعي، وخلق شعور بالثقة والتعاون بين أفراد المجتمع.

- إنّ عمل أفراد المجتمع معًا على تحقيق أهداف مشتركة يزيد من شعورهم بالانتماء والتضامن، ما يساعد على بناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستقرارًا.

٧. تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع:

- تُساعد المشاركة المجتمعية على تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع، ما يؤدّي إلى تحسين التعاون بينهما وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل أكثر فعاليّة.

- مشاركة الحكومة أفراد المجتمع في عمليّة صنع القرار تزيد من شعورهم بالثقة في قدرتها على تلبية احتياجاتهم، ما يحفّزهم على التعاون معها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصاديّة.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في مجال التنمية الاقتصاديّة:

تشمل المشاركة المجتمعيّة في مجال التنمية الاقتصاديّة مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إشراك أفراد المجتمع في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمشاريع والبرامج، وتتعدّد أنواع المشاركة المجتمعيّة في مجال التنمية الاقتصاديّة، ونذكر منها:

١. المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع:

تحديد احتياجات المجتمع بدقّة لضمان تصميم مشاريع وبرامج تلبّي هذه الاحتياجات بشكل فعّال، وتشمل طرق المشاركة:

- الاستطلاعات: إجراء استطلاعات رأي شاملة تشمل جميع أفراد المجتمع.
- المجموعات البؤريّة: تنظيم مجموعات نقاشيّة مع مجموعات فرعيّة من أفراد المجتمع.
- الاجتماعات العامّة: عقد اجتماعات عامّة مفتوحة لأفراد المجتمع لعرض آرائهم واحتياجاتهم.

٢. المشاركة في تصميم المشاريع والبرامج:

إشراك أفراد المجتمع في تصميم مشاريع وبرامج تلبّي احتياجاتهم وتُراعي سياقاتهم المحلّيّة، عن طريق:

- ورش العمل التشاركيّة: تنظيم ورش عمل تفاعليّة تتضمّن عرض أفكار المشاريع والبرامج على أفراد المجتمع وجمع ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

- الاستشارات الفرديّة: لقاء أفراد المجتمع بشكل فرديّ لفهم احتياجاتهم وتطلّعاتهم بشكل أفضل.

- التصويت الإلكترونيّ: استخدام منصّات إلكترونيّة لجمع آراء أفراد المجتمع حول مختلف جوانب المشاريع والبرامج.

٣. المشاركة في تنفيذ المشاريع والبرامج:

تعزيز الشعور بالملكيّة والمسؤوليّة لدى أفراد المجتمع تجاه مشاريع وبرامج التنمية الاقتصاديّة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- التطوّع: تشجيع أفراد المجتمع على التطوّع في تنفيذ مختلف أنشطة المشاريع والبرامج.

- العمل بأجر: توظيف أفراد المجتمع في تنفيذ المشاريع والبرامج، ما يُساهم في تحسين دخلهم وتعزيز فرص العمل.

- اللجان المجتمعيّة: تشكيل لجان مجتمعيّة تتولّى مسؤوليّة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج وتقديم الدعم اللازم.

٤. المشاركة في مراقبة وتقييم المشاريع والبرامج:

ضمان فعاليّة مشاريع وبرامج التنمية الاقتصاديّة وتحقيق أهدافها المرجوّة، عن طريق:

- الاستطلاعات الدوريّة: إجراء استطلاعات رأي دوريّة لقياس مدى رضا أفراد المجتمع عن المشاريع والبرامج.
- المجموعات البؤريّة: تنظيم مجموعات نقاشيّة مع أفراد المجتمع لمناقشة نقاط القوّة والضعف في المشاريع والبرامج.
- الاجتماعات العامّة: عقد اجتماعات عامّة لعرض نتائج تقييم المشاريع والبرامج على أفراد المجتمع وجمع ملاحظاتهم.

❖ المشاركة المجتمعيّة في مجال العمل الخيريّ والإنسانيّ... شراكة من أجل العطاء

يُمثّل العمل الخيريّ والإنسانيّ ركيزة أساسيّة في بناء المجتمعات وتقوية نسيجها الاجتماعيّ، كما أنّ له دورًا محوريًّا في تحقيق التنمية المستدامة، وتلعب المشاركة المجتمعيّة في هذا المجال دورًا أساسيًّا في تعزيز العمل الخيريّ وتوسيع نطاقه، وتحقيق أهدافه بفعاليّة أكبر.

وتشمل المشاركة مختلف أشكال التفاعل، مثل المشاركة في التشريعات والسياسات التي تنظّم القطاع الخيريّ، والتطوّع، والتبرّع، والتنظيم المجتمعيّ، والدعوة والتوعية، وغيرها.

أهمّيّة المشاركة المجتمعيّة في العمل الخيريّ والإنسانيّ:

تُعدّ المشاركة المجتمعيّة عنصرًا أساسيًّا لتعزيز العمل الخيريّ والإنسانيّ، وذلك لعدّة أسباب رئيسيّة، نذكر منها:

١. تعزيز قدرة المجتمع على تحديد احتياجاته:

- من خلال المشاركة، يتمكّن أفراد المجتمع من تحديد احتياجاتهم بشكل دقيق، ما يضمن توجيه العمل الخيريّ والإنسانيّ نحو القضايا الأكثر أهمّيّة.

- فالمجتمعات نفسها هي الأكثر دراية بظروفها واحتياجاتها، وبالتالي فإنّ مشاركتها في تحديد الأولويّات تضمن توجيه الجهود الخيريّة والإنسانيّة نحو تحقيق أقصى تأثير إيجابيّ.

٢. خلق شعور بالمسؤوليّة:

- تُساهم المشاركة المجتمعيّة في خلق شعور بالمسؤوليّة لدى أفراد المجتمع تجاه بعضهم البعض، وتشجيعهم على المساهمة في حلّ المشكلات الاجتماعيّة.

- مشاركة أفراد المجتمع في العمل الخيريّ والإنسانيّ يشعرهم بمسؤوليّة أكبر تجاه رفاهيّة مجتمعهم، ما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهود والتضحيات.

٣. توسيع قاعدة المشاركين:

- تُساهم المشاركة في توسيع قاعدة المشاركين في العمل الخيريّ، ما يوفّر المزيد من الموارد البشريّة والماليّة.

- كلما زاد عدد المشاركين، زادت الإمكانيّات المتاحة لتنفيذ المشاريع الخيريّة والإنسانيّة بنجاح.

- وتشمل هذه الموارد مهارات وخبرات متنوّعة، بالإضافة إلى الدعم المادّيّ والمعنويّ.

٤. زيادة فعاليّة البرامج:

- تُساهم مشاركة أفراد المجتمع في تصميم وتنفيذ البرامج الخيريّة والإنسانيّة في زيادة فعاليّتها واستدامتها.

- فهم أكثر دراية باحتياجاتهم وظروفهم، وبالتالي يمكنهم المساهمة في تصميم برامج تلبّي تلك الاحتياجات بشكل أفضل.

- كما أنّ مشاركتهم في التنفيذ تضمن التزامهم بنجاح البرنامج واستمراره على المدى الطويل.

٥. بناء روح التكافل الاجتماعيّ:

- تُعزّز المشاركة شعور أفراد المجتمع بالمسؤوليّة تجاه بعضهم البعض، وتُساهم في بناء روح التكافل الاجتماعيّ.

- تعاون أفراد المجتمع معًا من أجل مساعدة المحتاجين يُساهم في تقوية العلاقات الاجتماعيّة وخلق شعور بالوحدة والتضامن.

٦. خلق بيئة إيجابيّة:

- تُساهم المشاركة في خلق بيئة إيجابيّة في المجتمع، وتُشجّع على التعاون والعمل الجماعيّ.

- مشاركة أفراد المجتمع في العمل الخيريّ والإنسانيّ يُساهم في نشر روح التعاون والتسامح والاحترام بين مختلف أفراد المجتمع.

٧. تحقيق التنمية المستدامة:

- تُساهم المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذريّة للمشكلات الاجتماعيّة.

- مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم وتصميم البرامج لحلّها يُساهم في معالجة المشكلات بشكل جذريّ وتحقيق حلول مستدامة.

تُعدّ المشاركة المجتمعيّة عنصرًا هامًّا لتعزيز العمل الخيريّ والإنسانيّ وتحقيق أهدافه بفعاليّة أكبر، فمن خلال مشاركة أفراد المجتمع في مختلف مراحل العمل الخيريّ والإنسانيّ، يمكن بناء مجتمعات مزدهرة تتمتّع بمستوى عالٍ من الرفاهية والعدالة الاجتماعيّة.

أشكال المشاركة المجتمعيّة في العمل الخيريّ والإنسانيّ:

تتنوّع أشكال المشاركة المجتمعيّة في هذا المجال لتشمل مختلف الفئات والأعمار والقدرات، ونذكر من أهمّها:

١. المشاركة بالرأي والأفكار:

- المشاركة في التخطيط: يمكن للمجتمعات المحلّيّة المشاركة في تخطيط المشاريع الخيريّة والإنسانيّة، من خلال تقديم الأفكار والاقتراحات، وتحديد احتياجاتهم على نحو دقيق.

- المشاركة في التقييم: يمكن للمشاركين في العمل الخيريّ والإنسانيّ تقييم فعالية المشاريع والبرامج، وتقديم ملاحظاتهم لتحسينها وتطويرها.

٢. التطوّع:

- التطوّع بالوقت: يُعدّ التطوّع بالوقت من أكثر أشكال المشاركة شيوعًا، حيث يمكن للأفراد التطوّع بوقتهم ومهاراتهم في مختلف المجالات، مثل تقديم الخدمات التعليميّة أو الصحّيّة أو الاجتماعيّة، أو المشاركة في تنظيم الفعاليّات الخيريّة.

- التطوّع بالمهارات: يمكن للأفراد ذوي المهارات المتخصّصة، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، التطوّع بمهاراتهم لدعم العمل الخيريّ والإنسانيّ.

٣. التبرّع:

- التبرّع بالمال: يمكن للأفراد التبرّع بالمال لدعم المشاريع الخيريّة والإنسانيّة، سواء بشكل مباشر للمؤسّسات الخيريّة أو من خلال حملات التبرّع.

- التبرّع بالسلع: يمكن للأفراد التبرّع بالسلع، مثل الملابس والأدوات المنزليّة والأجهزة الإلكترونيّة، لدعم المحتاجين.

- التبرّع بالخدمات: يمكن للأفراد التبرّع بخدماتهم، مثل تقديم الطعام أو تنظيف المنازل أو رعاية الأطفال، لدعم المحتاجين.

٤. التنظيم المجتمعيّ:

- الانضمام إلى المنظّمات الخيريّة: يمكن للأفراد الانضمام إلى المنظّمات والجمعيّات الخيريّة للمشاركة في العمل الخيريّ والإنسانيّ بشكل منظّم.

- تأسيس جمعيّات جديدة: يمكن للأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة تأسيس جمعيّات جديدة للعمل على قضايا محدّدة، مثل جمعيّات دعم مرضى السرطان أو جمعيّات رعاية الأيتام.

٥. الدعوة والتوعية:

- نشر الوعي بالقضايا الخيريّة: يمكن للأفراد نشر الوعي بالقضايا الخيريّة والإنسانيّة من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ أو من خلال تنظيم حملات توعية.

- حثّ الآخرين على المشاركة: يمكن للأفراد حثّ الآخرين على المشاركة في العمل الخيريّ والإنسانيّ من خلال مشاركة تجاربهم وتشجيعهم على التبرّع أو التطوّع.

تُعدّ المشاركة المجتمعيّة عنصرًا مهمًّا وفاعلًا لنجاح العمل الخيريّ والإنسانيّ، ومن خلال توفير فرص المشاركة وبناء قدرات المشاركين وتقديرهم، تُساهم المؤسّسات في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعيّة وخلق مجتمع أكثر تراحمًا وتضامنًا.

ثانيًا: نماذج عالميّة وإقليميّة في المشاركة المجتمعيّة

إنّ المشاركة المجتمعيّة تعدّ أساس التنمية المستدامة والحوكمة حول العالم. فهي تساهم في إشراك أفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية، ما يمكّن الناس من تحسين رفاهيّتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ومن خلال إشراك المجتمعات المحلّيّة في صنع القرار، يمكن تلبية احتياجات وأولويّات محدّدة على المستوى الشعبيّ وتسخير الموارد المحلّيّة لمواجهة التحدّيّات المعقّدة.

تقدّم النماذج والتجارب العالميّة في المشاركة المجتمعيّة رؤى قيّمة حول الاستراتيجيّات المتنوّعة وحول أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها لتعزيز فعاليّة واستدامة مبادرات التنمية. يوضح استكشاف هذه النماذج أهمّيّة دمج الأفكار العالميّة في السياقات المحلّيّة لمعالجة التحدّيات بفعاليّة. في النهاية، تعزّز المشاركة المجتمعيّة التنمية الشاملة وتبني رأس المال الاجتماعيّ والقدرة على الصمود داخل المجتمعات، ما يضع الأساس للنجاح على المدى الطويل.

وفي هذا الجزء نقدّم بعض النماذج المتميّزة دوليًّا وإقليميًّا في مجال المشاركة المجتمعيّة:

١. مؤسّسة فورد – Ford Foundation:

تأسّست مؤسّسة فورد في العام ١٩٣٦ على يد إدسل وهنري فورد، وهي منظّمة خيريّة دوليّة مستقلّة عن شركة فورد للسيّارات، تركّز على معالجة قضايا العدالة الاجتماعيّة وتعزيز رفاهية الإنسان

في مجالات مثل التعليم، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والفنون، والثقافة.

الرسالة والرؤية:

- الرسالة: الحدّ من الفقر والظلم، تعزيز القيم الديمقراطيّة، التعاون الدوليّ، وتعزيز الإنجازات البشريّة.
- الرؤية: تسعى إلى عالم تكون فيه الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شاملة ومنصفة، ما يسمح للجميع بتحقيق إمكاناتهم.

الأهداف الرئيسيّة:

- العدالة الاجتماعيّة: معالجة أوجه عدم المساواة.
- حقوق الإنسان: تعزيز وحماية الحقوق والحرّيّات.
- الفرصة الاقتصاديّة: دعم المبادرات الاقتصاديّة المستدامة.
- التعليم: تحسين الوصول إلى التعليم الجيّد.
- الفنّ والثقافة: دعم التغيير الاجتماعيّ والتراث الثقافيّ.
- المشاركة الديمقراطيّة: تعزيز الحكم الديمقراطيّ والمشاركة المدنيّة.
- التنمية المستدامة: تعزيز الاستدامة البيئيّة.

الجهود في مجال المشاركة المجتمعيّة:

- تعزيز المجتمع المدنيّ: دعم المنظّمات غير الحكوميّة والمجتمعيّة.
- تعزيز الحوكمة الشاملة: دعم الحكم التشاركيّ والسياسات الشفّافة.
- تمكين المجتمعات المهمّشة: توفير الموارد والتدريب للمجتمعات المحرومة.
- تعزيز الفرص الاقتصاديّة: دعم المبادرات التي تحسين سبل العيش.
- تعزيز حقوق الإنسان: دعم النهج القائم على الحقوق.
- تشجيع الإشراف البيئيّ: دعم الاستدامة والقدرة على الصمود.

الأنشطة والبرامج الرئيسيّة:

- المنح: تقديم الدعم الماليّ للمنظّمات غير الربحيّة.
- البحث والمناصرة: دعم الأبحاث والمشاركة في الدعوة.
- بناء القدرات: تقديم التدريب والمساعدة الفنّيّة.
- الشراكات والتعاون: التعاون مع مختلف القطاعات.
- المشاركة العامّة: حملات توعية عامّة.

التأثير والمساهمات:

- دعمت حركة الحقوق المدنيّة في الولايات المتّحدة.
- عزّزت حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
- خفّضت الفقر في البلدان النامية.
- حسّنت الوصول إلى التعليم الجيّد.
- عالجت قضايا تغيّر المناخ.

تواصل مؤسّسة فورد لعب دور حيويّ في تعزيز المشاركة المجتمعيّة والعدالة الاجتماعيّة عالميًّا، ما يساعد على خلق عالم أكثر إنصافًا وتشاركيّة.

٢. شبكة ستارت – Start Network:

شبكة ستارت هي اتّحاد عالميّ يضمّ أكثر من ٥٥ وكالة إنسانيّة، بما في ذلك المنظّمات غير الحكوميّة والجمعيّات الخيريّة، وتركّز على تحسين نظام المساعدات الإنسانيّة منذ إنشائها في العام ٢٠١٠. يقع مقرّها الرئيسيّ في لندن، المملكة المتّحدة، وتتبنّى الشبكة نهجًا جماعيًّا ومبتكرًا ومجتمعيًّا للاستجابة للأزمات وتعزيز التنمية المستدامة.

الرسالة والرؤية:

- الرسالة: تحويل العمل الإنسانيّ من خلال الابتكار والتعاون

والاستجابات بقيادة محلّيّة.

- الرؤية: نظام إنسانيّ عالميّ أكثر استجابة وكفاءة ومساءلة، مدفوعٌ بالجهات الفاعلة المحلّيّة واحتياجات المجتمعات المتضرّرة.

الأهداف الرئيسيّة:

- القيادة والتمكين المحلّيّ: دعم الشركاء المحلّيّين وتمكين المجتمعات.
- الابتكار الإنسانيّ: دعم التقنيّات والأساليب المبتكرة.
- التغيير والإصلاح المنهجيّ: الدعوة لإصلاحات في النظام الإنسانيّ.
- المرونة والاستدامة: الحدّ من مخاطر الكوارث وتعزيز التنمية المستدامة.

الجهود في المشاركة المجتمعيّة:

- توطين الاستجابة الإنسانيّة: إعطاء الأولويّة للقيادة المحلّيّة ولا مركزيّة صنع القرار.
- تعزيز القيادة المجتمعيّة: دعم الاستجابة للأزمات بقيادة المجتمع وبرامج بناء القدرات.
- تعزيز التعاون والشراكات: بناء شبكات تعاونيّة وشراكات مجتمعيّة.

- تعزيز المساءلة أمام السكّان المتضرّرين: إنشاء آليّات المساءلة وحلقات تعليقات المجتمع.

- التمويل المبتكر: صندوق ستارت ونافذة الترقّب لتمويل الاستجابات المحلّيّة.

- بناء القدرة على الصمود: برامج المرونة المجتمعيّة وتمويل المخاطر.

- تعزيز المساواة والشمول: العمل الإنسانيّ الشامل وبرامج النوع الاجتماعيّ والتنوّع.

- البحث والتعلّم: البحث الإجرائيّ وتبادلات التعلّم.

- الدعوة والتأثير على السياسات: الدعوة للسياسات وإشراك أصوات المجتمع في صنع السياسات.

الأنشطة والبرامج الأساسيّة:

- المشاركة المجتمعيّة والمشاركة: دعم المشاريع التي يقودها المجتمع وبناء القدرات واتّخاذ القرار الشامل.

- الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود: الاستجابة السريعة وبرامج المرونة والعمل المبكر.

- الابتكار وتغيير النظام: الحلول المبتكرة والدعوة إلى السياسات والتعلّم والتكيّف.

- التمويل وتعبئة الموارد: آليّات التمويل المرنة وتقاسم الموارد وتطوير الشراكات.
- الشبكة العالميّة والتعاون: تعزيز الشراكات الدوليّة وتبادل المعرفة.

التأثير والمساهمات

- تعزيز مرونة المجتمع: تحسين القدرات والمجتمعات القادرة على الصمود.
- الاستجابات الإنسانيّة المبتكرة: حلول جديدة والتحسينات المنهجيّة.
- الاستجابة السريعة والفعّالة للأزمات: المساعدات في الوقت المناسب والإجراءات المحلّيّة.
- التعاون العالميّ وتبادل المعرفة: تعزيز الشراكات ونشر المعرفة.
- التكامل التكنولوجيّ: الاستفادة من التقنيّات الجديدة لتعزيز كفاءة وتأثير الاستجابات الإنسانيّة.
- تأثير السياسات: التأثير على السياسات والممارسات لتعزيز أنظمة إنسانيّة أكثر شمولاً وموجّهة محلّيًا.
- التوسّع العالميّ: توسيع نطاق الشبكة وتأثيرها على مستوى العالم.

شبكة ستارت تظلّ قوّة رائدة في القطاع الإنسانيّ، تعزّز الابتكار والمشاركة المجتمعيّة، وتدعو إلى التغيير المنهجيّ لتحقيق نظام إنسانيّ أكثر استجابة وإنصافًا واستدامة.

٣. تواصل – Tawasul:

منظّمة غير حكوميّة بارزة في سلطنة عمان، تأسّست في ٢٠٠٦، وتهدف إلى تعزيز المشاركة المدنيّة، المسؤوليّة الاجتماعيّة، والتنمية المستدامة. تعمل تواصل مع الوكالات الحكوميّة، القطاع الخاصّ، والمنظّمات غير الحكوميّة لمعالجة القضايا الاجتماعية وتعزيز رفاهية المجتمع العماني.

الرسالة والرؤية:

- الرسالة: تعزيز المشاركة المدنيّة والمسؤوليّة الاجتماعية من خلال بناء القدرات، والدعوة، وتعزيز الحوار.
- الرؤية: إنشاء مجتمع شامل ومشارك يساهم في التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية.

الوظائف والأهداف الأساسيّة:

- المشاركة المدنيّة:
  - بناء القدرات وتوفير التدريب والموارد.
  - تسهيل الحوار العام والمنتديات.

- تنمية المجتمع:

- تنفيذ المشاريع الاجتماعية في الصحّة، التعليم، والخدمات الاجتماعيّة.

- تعزيز العمل التطوّعي.

- الدعوة والمشاركة في السياسات:

- إجراء أبحاث السياسات وتقديم التوصيات.

- إطلاق حملات المناصرة للعدالة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان.

- التنمية المستدامة:

- تنفيذ المبادرات البيئية.

- دعم التمكين الاقتصاديّ وريادة الأعمال.

- تمكين الشباب:

- تقديم برامج تدريب على القيادة.

- دعم المشاريع التي يقودها الشباب.

البرامج والمبادرات الرئيسيّة:

- ورش عمل المشاركة المدنيّة.

- مشاريع الابتكار الاجتماعيّ.

- الدعوة للسياسات والبحث.
- برامج الاستدامة البيئيّة.
- مبادرات القيادات الشبابيّة.

التأثير المحلّي والإقليميّ:

- تعزيز المشاركة المدنيّة والتنمية المجتمعيّة في عمان.
- تقديم نموذج للمشاركة المدنيّة في منطقة الخليج.
- التعاون مع المنظّمات الدوليّة لتبادل أفضل الممارسات.

الشراكات:

التعاون مع الوكالات الحكوميّة، القطاع الخاصّ، والمنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة والدوليّة لتنفيذ ودعم المشاريع.

تواصل مستمرّة في جهودها لتعزيز المشاركة المدنية، المسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة في عمان من خلال نهجها الشامل والتزامها بتمكين المجتمع.

٤. دبي العطاء – Dubai Cares:

هي منظّمة خيريّة مقرّها في دبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، تأسّست العام ٢٠٠٧ بأمر من صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. تهدف دبي العطاء إلى تحسين وصول الأطفال إلى التعليم الجيّد في البلدان النامية، مع التركيز على تنمية الطفولة المبكرة، التعليم

الابتدائيّ والثانويّ، محو أمّيّة الكبار، والتدريب المهنيّ.

الرسالة والرؤية:

- الرسالة: تزويد الأطفال والشباب في البلدان النامية بإمكانيّة الوصول إلى التعليم الجيّد وفرص التعلّم.
- الرؤية: كسر دائرة الفقر من خلال ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيّد وتطوير المهارات اللازمة لمستقبل مزدهر.

الوظائف والأهداف الرئيسيّة:

- تنمية الطفولة المبكرة: تنفيذ مشاريع تدعم رعاية وتعليم الطفولة المبكرة.
- التعليم الابتدائيّ والثانويّ: دعم بناء المدارس، تدريب المعلّمين، وتطوير المناهج.
- الصحّة والتغذية المدرسيّة: دمج برامج الصحّة والتغذية في المدارس.
- محو أمّيّة الكبار والتعليم المهنيّ: تقديم برامج محو الأمّيّة والتدريب المهنيّ للكبار.
- الاستجابة لحالات الطوارئ: تقديم الدعم التعليميّ والمساعدات الإنسانيّة في المناطق المتضرّرة من الأزمات.

البرامج والمبادرات الرئيسيّة:

- دعم التعليم في المناطق المتضرّرة من الأزمات.
- تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم.
- بناء وتجديد المدارس.
- تطوير المهارات المهنيّة للمعلّمين.
- إشراك المجتمعات المحلّيّة في المشاريع التعليميّة.

التأثير والمساهمات:

- تحسين الوصول إلى التعليم: دعم بناء المدارس وتوفير المواد التعليمية.
- جودة التعليم: تحسين جودة التعليم من خلال تدريب المعلمين وتطوير المناهج.
- تعزيز المساواة: التركيز على الفئات المهمّشة.
- التكامل التكنولوجي: استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعلم.

تواصل دبي العطاء دورها الفعال في تغيير حياة الأفراد من خلال التعليم، بهدف تمكين الجيل القادم بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح.

استعرضنا، في الصفحات السابقة، أبرز مجالات المشاركة المجتمعيّة ونماذج تطبيقيّة لها عالميّة وإقليميّة، يمكننا الآن تخيّل مجتمع يتكاتف فيه أفراده لبناء مستقبل أفضل، حيث يساهم كلّ فرد بما يملك من طاقة وإبداع، وهذا هو جوهر المشاركة المجتمعيّة، تلك الرحلة

الشائقة التي يسعى فيها الأفراد والجماعات لتحقيق التغيير الإيجابيّ في مختلف جوانب ومجالات الحياة، ولكن، هذه الرحلة ليست مفروشة بالورود، فهي تواجه تحديات شائكة تعوق تقدمها، على الرغم من هذه التحدّيات، توجد العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في نجاح المشاركة المجتمعيّة، فالتزام أصحاب المصلحة، مثل المؤسسات العامة والمنظّمات غير الحكومية وأفراد المجتمع، يعدّ حجر الأساس لبناء شراكات قويّة وفعّالة، كما أنّ التواصل الفعّال بين جميع الأطراف، وبناء القدرات، واحترام التنوّع الثقافيّ، كلّها عوامل أساسيّة لضمان استدامة المشاركة المجتمعيّة.

الفصل الخامس:
المشاركة المجتمعيّة.. رؤية مستقبليّة

❖ التوجّهات المستقبليّة للمشاركة المجتمعيّة

تكتسب المشاركة المجتمعيّة أهمّيّة متزايدة في العصر الحديث، حيث باتت تُعدّ ركيزة أساسيّة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قويّة وفعّالة. وتهدف هذه المشاركة إلى إشراك جميع أفراد المجتمع في عمليّة صنع القرار وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهمّهم، ما يُسهم في تعزيز الشعور بالمسؤوليّة والملكيّة تجاه هذه المشاريع، ويُحسّن من فرص نجاحها واستدامتها.

وتركيزًا على العوامل التي ستشكّل كيفيّة مشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع في السنوات القادمة، لا بدّ من الوقوف على العوامل المؤثّرة على مستقبل المشاركة المجتمعيّة، وهي:

- التقدّم التكنولوجيّ: سيستمرّ التقدّم التكنولوجيّ في لعب دور هامّ في كيفيّة مشاركة الناس في المجتمع. ستوفّر منصّات التواصل الاجتماعيّ الجديدة وأدوات التواصل عبر الإنترنت فرصًا جديدة للتواصل والتعاون. ومع ذلك، من المهمّ أيضًا معالجة مخاطر الفجوة الرقميّة وضمان إمكانيّة الوصول إلى التكنولوجيا للجميع.

- التغيّرات الديموغرافيّة: تتغيّر التركيبة السكّانيّة للمجتمعات بسرعة، مع ازدياد عدد كبار السنّ والشباب. ستتطلّب هذه التغيّرات نهجًا جديدًا للمشاركة المجتمعيّة، مع التركيز على احتياجات ومصالح المجموعات السكّانيّة المختلفة.

- القضايا البيئيّة: يُعدّ تغيّر المناخ أحد أهمّ التحدّيات التي تواجهها البشريّة اليوم. ستحتاج المجتمعات إلى إيجاد طرق جديدة للتعاون لحلّ هذه المشكلة، وستلعب المشاركة المجتمعيّة دورًا هامًّا في هذا الجهد.

- العولمة: يتزايد الربط بين العالم، ما يؤدّي إلى زيادة التنوّع والتحدّيات. ستحتاج المشاركة المجتمعيّة إلى التكيّف مع هذا الواقع الجديد، مع التركيز على بناء جسور بين الثقافات والمجموعات المختلفة.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنّ مجال المشاركة المجتمعية يشهد العديد من التطوّرات والتغييرات التي تُشكّل ملامح مستقبله، ومن أهمّ هذه التوجّهات ما يلي:

١. المشاركة الرقميّة: مع التطوّر المتسارع للتكنولوجيا، سيتزايد الاعتماد على المنصّات الرقميّة لتعزيز المشاركة المجتمعيّة الرقميّة، كأداة مهمّة لإشراك أفراد المجتمع في مختلف القضايا، بما يشمل استخدام الإنترنت ومنصّات التواصل الاجتماعيّ لجمع الآراء والمقترحات من أفراد المجتمع، وعرض المعلومات والبيانات المتعلّقة بالمشاريع والبرامج، وإتاحة الفرصة للحوار والمناقشة حول هذه القضايا.

٢. المشاركة المتخصّصة: ستتحوّل المشاركة من نموذج عامّ إلى نموذج أكثر تخصّصًا، حيث يشارك الأفراد في قضايا تهمّهم بشكل مباشر، مستفيدين من خبراتهم ومهاراتهم.

٣. المشاركة العالميّة: ستتخطّى المشاركة الحدود الجغرافيّة، حيث سيتمكّن الأفراد من جميع أنحاء العالم من المشاركة في قضايا ذات اهتمام مشترك.

٤. المشاركة الموجّهة بالبيانات: ستلعب البيانات دورًا هامًّا في توجيه المشاركة، حيث ستستخدم لتحديد احتياجات المجتمع، وتقييم فعاليّة المبادرات، وتخصيص الموارد بشكل أفضل.

٥. المشاركة المؤسّسيّة: ستصبح الشركات والمؤسّسات أكثر مشاركة في المبادرات المجتمعيّة، إدراكًا منها لأهمّيّة المسؤوليّة الاجتماعيّة.

وتشكّل هذه التوجّهات المستقبليّة للمشاركة المجتمعية فرصة لتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتتطلّب هذه التوجّهات جهودًا مشتركة من جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني والأفراد.

❖ الدور الاستشاري في المشاركة المجتمعية: قيادة توجيهية نحو تنمية المجتمع

في هذا السياق، تلعب الاستشارات دورًا محوريًا في مستقبل تعزيز المشاركة المجتمعية، حيث يمثل المستشارون قاعدة أساسية في توجيه

وترشيد حركة المجتمع، ونسلط الضوء هنا على هذا الدور وأثره في تحقيق التناغم بين مختلف القطاعات.

١. أهمية الدور الاستشاري في المشاركة المجتمعية

- توجيه الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف:

يساهم المستشارون في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق المشاركة المجتمعية من خلال تقديم رؤى تحليلية وتوصيات مهنية تساعد الهيئات والمؤسسات على تحديد أفضل طرق التفاعل مع المجتمع، ومن خلال هذه التوجيهات، تتمكن المؤسسات من الوصول إلى أهدافها بفاعلية، بما يتماشى مع رؤيتها وقيمها الأساسية.

- تعزيز الشفافية والمساءلة:

يسهم المستشارون في بناء الثقة بين الهيئات والمجتمع من خلال تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار، مما يتيح للأفراد المشاركة بوعي في القضايا التي تهمهم ويسهم في رفع مستوى الشفافية في التعامل مع المجتمع.

٢. أدوار المستشارين في الهيئات والمؤسسات والشركات:

- الهيئات الحكومية:

يقدم المستشارون دورًا مهمًا في توجيه السياسات العامة نحو التفاعل الفعّال مع المجتمع، حيث يقدمون تحليلات وتوصيات تهدف إلى تحسين الخدمات العامة وتسهيل الوصول إلى المعلومات،

ونجد لدينا في المملكة العربية السعودية، يتم تعيين مستشارين مختصين في الشؤون المجتمعية لمساندة الجهات الحكومية في تنفيذ مبادرات تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- المؤسسات الخاصة:

يتم توظيف المستشارين في الشركات للمساعدة في تعزيز العلاقات مع المجتمع، خاصةً في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يقدم المستشارون رؤى متخصصة تساعد في بناء صورة إيجابية للشركة من خلال مبادرات تركز على دعم المجتمع، مثل التعليم والصحة والبيئة.

- المنظمات غير الربحية:

يتعاون المستشارون أيضا مع المنظمات غير الربحية لتصميم برامج تتوافق مع احتياجات المجتمع، حيث يساهمون في تحسين أداء هذه المنظمات وتحقيق أهدافها الاجتماعية.

٣. أثر الاستشارات في ترشيد حركة المجتمع نحو التنمية المستدامة:

- تحفيز المشاركة الفعّالة:

يسهم المستشارون في تشجيع الأفراد على المشاركة الفعّالة من خلال حملات توعية وتقديم آليات تتيح لهم الانخراط في المشاريع المجتمعية. في المملكة العربية السعودية، تعتبر الاستشارات المقدمة في

هـذا المجـال وسـيلة لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة مـن خلال تعزيـز مشـاركة المجتمـع في قضايـا مثـل البيئـة والصحـة.

- تطوير سياسات متكاملة:

تسـاعد الاستشـارات في تطويـر سياسـات تتيـح للمجتمـع المشـاركة بفاعليـة، حيـث يُعـد دور المستشـارين أساسـياً في بنـاء سياسـات متكاملـة تتوافـق مـع متطلبـات المجتمـع واحتياجاتـه، وقـد أظهـر بعض الدراسـات أن المؤسسـات التـي تعتمـد على استشـارات مجتمعيـة تحقق مسـتويات أعلى مـن التفاعـل المجتمعـي.

٤. تحديات تواجه المستشارين في مجال المشاركة المجتمعية

- تحديات التواصل:

يواجـه المستشـارون تحديـات في التواصـل مـع مختلـف فئـات المجتمع، حيـث يتطلـب الأمـر فـهمًا دقيقًـا للاختلافـات الثقافيـة والاجتماعيـة لـضمان مشـاركة فعّالـة.

- قياس الأثر:

مـن الصعوبـات التـي تواجـه المستشـارين هـي قيـاس الأثـر الحقيقـي للمشـاركة المجتمعيـة، حيـث تتطلـب هـذه العمليـة مـؤشرات دقيقـة وموثوقـة لتحديـد مـدى نجـاح السياسـات والمبـادرات في تحقيـق أهدافها.

ممـا سـبق، يتضـح كيـف يسـاهم المستشـارون في تقديـم رؤيـة متكاملـة لتحسين آليـات التواصـل والمشـاركة مـع المجتمـع.

❖ المشاركة المجتمعيّة الإلكترونيّة

نتج عن التطور التكنولوجي في هذا المجال ما يسمّى بالمشاركة المجتمعيّة الإلكترونيّة، وهي عمليّة إشراك الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات والتعاون معهم لمعالجة القضايا وحلّ المشكلات واتّخاذ القرارات التي تؤثّر عليهم باستخدام أدوات التواصل الرقميّة، بما يحقّق تفاعلًا ثنائيّ الاتجاه يسعى إلى بناء العلاقات ومشاركة المعلومات وجمع المدخلات والوصول إلى حلول فاعلة لمشكلات وقضايا المجتمع.

وتشتمل العناصر الأساسيّة لهذه المشاركة على ما يلي:

- البيئة الرقميّة: بمعنى أن تتوافر لدى أفراد المجتمع معرفة بأدوات التواصل الرقميّة وكيفية استخدماها، وقدرة على التفاعل مع الآخرين من خلالها.

- الشمولية: ضمان حصول مجموعة متنوّعة من أفراد المجتمع، بما في ذلك أولئك الذين قد يكونون مهمشين أو ناقصي التمثيل، على فرصة المشاركة.

- التواصل: تبادل المعلومات بشفافية وفعالية لإبقاء المجتمع على علم بالقضايا أو القرارات أو المشاريع ذات الصلة.

- المشاركة: إشراك أفراد المجتمع بشكل فعّال في عمليّة صنع القرار، سواء من خلال الاجتماعات العامة، أو ورش العمل، أو الدراسات الاستقصائية، أو غيرها من الوسائل.

- التعاون: العمل مع المجتمع لتطوير الحلول أو السياسات أو المبادرات التي تعكس مدخلاتهم وتلبّي احتياجاتهم.

- التمكين: دعم وتمكين أفراد المجتمع للقيام بدور فعّال في تشكيل مستقبلهم والتأثير على القرارات التي تؤثّر عليهم.

- ردود الفعل والتقييم: البحث عن ردود الفعل من المجتمع ودمجها، وتقييم فعالية جهود المشاركة بانتظام.

❖ دور التكنولوجيا في تطوير وتعزيز المشاركة المجتمعية

أهمّيّة دمج التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية:

يؤكّد مبدأ المشاركة والإدماج أنّ لكل فرد الحقّ في المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع، ويجب أن تكون المشاركة ميسورة التكلفة ومتاحة الوصول، ولكي تزدهر المشاركة، يجب توفير المعلومات من خلال وسائل تكنولوجيّة فاعلة وسهلة الاستخدام وباللغات التي يمكن للمستخدمين فهمها. وفي هذا السياق، تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًّا في تعزيز المشاركة المجتمعيّة من خلال:

١. توسيع نطاق المشاركة:

- تتيح التقنيّات المتاحة وسهلة الاستخدام مشاركة أوسع لمختلف فئات المجتمع، بغضّ النظر عن الموقع الجغرافيّ أو الإمكانيّات الجسديّة.

- يُمكن للأفراد التواصل مع بعضهم البعض بسهولة، وحضور الاجتماعات والفعاليات، والاشتراك في الدورات التدريبية عن بُعد، من دون الحاجة إلى السفر أو مواجهة صعوبات التنقل.

٢. كسر الحواجز:

- تساعد التكنولوجيا في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الالتزامات العائلية أو المهنية في المشاركة المجتمعية، من خلال توفير قنوات تواصل بديلة تُناسب احتياجاتهم وظروفهم الخاصة.

- يُمكن للأفراد المشاركة بفعالية في مختلف القضايا دون الحاجة إلى التواجد الجسدي في أماكن محدّدة.

٣. تعزيز الوعي ونشر المعلومات:

- يوفّر الوصول إلى التكنولوجيا سهولة مشاركة المعلومات وزيادة الوعي حول مختلف القضايا المجتمعية، ما يُساهم في تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة.

- توفّر المنصات الإلكترونية نشر المحتوى التوعوي بشكل واسع، وتسهيل الوصول إلى المعلومات من قبل جميع أفراد المجتمع.

٤. توفير فرص التعلم والتطوير:

- تقدّم التكنولوجيا فرصًا متنوّعة للتعلم والتطوير، مثل الدورات التدريبيّة عبر الإنترنت، والندوات الإلكترونية، كالدورات

المباشرة عبر Zoom أو Live Facebook، والمواد التعليمية المُتوفرة على المواقع الإلكترونية ومنصّات التواصل الاجتماعي.

- تُمكّن هذه الفرص الأفراد من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للمشاركة بفعالية في مختلف مجالات العمل المجتمعي.

٥. إنتاج مواد توعوية مُخصّصة:

- يُمكن للمجتمعات الاستفادة من التكنولوجيا لإنتاج مواد توعوية مُخصّصة لشرح طرق المشاركة المجتمعية، وتناسب احتياجاتهم وظروفهم الخاصة.

- تُساهم هذه المواد في تعزيز ثقافة المشاركة وإشراك مختلف فئات المجتمع في المساهمة بفعالية في تنمية مجتمعاتهم.

يعدّ دمج التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية أداة فعّالة لتعزيز الإدماج وتمكين الأفراد، وخلق مجتمعات أكثر تواصلًا وتعاونًا، الأمر الذي يسهم في بناء مجتمعات قوية وفعالة تشارك جميع أفرادها في مسيرة التنمية والتطوير.

❖ فوائد استخدام التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية:

تُعدّ التكنولوجيا وأدواتها الرقمية الحديثة من أهمّ العوامل المساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية وفعالية عملها. وتكمن فوائد دمج التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية في العديد من الجوانب، نذكر منها ما يلي:

١. تعزيز مشاركة المجتمع وتعاونه:

- توفير منصّات تواصل: توفّر التكنولوجيا منصّات تواصل عبر الإنترنت مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية، ما يسهّل على أفراد المجتمع التواصل ومشاركة الأفكار والمعلومات، والتنسيق في ما بينهم لتنفيذ المشاريع والمبادرات المجتمعية.

- تسهيل التواصل مع الجهات الرسمية: تتيح التكنولوجيا قنوات تواصل مباشرة مع الوكالات الحكومية وصناع القرار، ما يمكّن أفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرار والتأثير على السياسات التي تمسّ حياتهم.

٢. تمكين المشاركة الفاعلة في المبادرات المجتمعية:

- تسهيل الاجتماعات والندوات الافتراضية: تُتيح المنصات الرقمية عقد اجتماعات وندوات افتراضية، ما يسهّل على أفراد المجتمع من مختلف المناطق المشاركة في الفعاليات المجتمعية، ومشاركة خبراتهم مع الآخرين.

- تعزيز تبادل الخبرات: تُتيح التكنولوجيا تبادل الخبرات بين أفراد المجتمع والخبراء وصناع القرار، ما يساهم في تطوير استراتيجيّات أكثر فاعليّة للمبادرات المجتمعيّة.

٣. جمع وتحليل البيانات لدعم المشاركة المجتمعيّة:

- تحديد نقاط الضعف وتقييم المخاطر: يمكن من خلال جمع وتحليل البيانات المختلفة، مثل بيانات التعداد السكّاني والمسوح

المجتمعيّة، تحديد نقاط الضعف في المجتمعات وتقييم المخاطر التي تواجهها، ما يساعد على تطوير خطط واستراتيجيات فعّالة لمواجهتها.

- تطوير استراتيجيات فعّالة للتخفيف من الأزمات: تلعب التكنولوجيا دورًا هامًا في جمع البيانات وتحليلها قبل وأثناء وبعد الأزمات، ما يساعد على تطوير خطط استباقية للتخفيف من آثارها، وتقديم المساعدة للمتضرّرين بشكل أكثر كفاءة.

٤. بناء شبكات اجتماعيّة قويّة وتعزيز التعاون:

- ربط الأفراد والمنظمات: توفّر التكنولوجيا قنوات للتواصل بين أفراد المجتمع والمنظّمات غير الحكوميّة والوكالات الحكوميّة، ما يسهّل تبادل الموارد والخبرات والتنسيق في ما بينهم لتنفيذ المشاريع والمبادرات المجتمعيّة.

- تعزيز التواصل الفعّال: تُساعد التكنولوجيا على تحسين التواصل بين أفراد المجتمع والمنظّمات المختلفة، ما يخلق بيئة من التعاون والثقة المتبادلة.

٥. توسيع نطاق المشاركة وتعزيز الشعور بالملكيّة:

- تتيح التكنولوجيا إمكانيّة البثّ المباشر للتفاعلات والمناقشات المتعلّقة بالمشاركة المجتمعيّة، ما يسمح للأشخاص بالمشاركة في الأوقات التي تناسبهم.

- توفّر المنصّات التكنولوجيّة أدوات تفاعليّة مثل استطلاعات

الـرأي وصناديـق الاقتراحـات، مـا يُشـجّع أفـراد المجتمـع عـلى المشـاركة النشـطة في طـرح الأفـكار وتقديـم الملاحظـات.

لا شـكّ أنّ التكنولوجيـا تقـدّم إمكانيّـات هائلـة لتعزيـز المشـاركة المجتمعيّـة وتطويرهـا، ومـن خلال الاسـتفادة مـن هـذه الفوائـد التـي ذكرناهـا آنفًـا، يمكـن للمجتمعـات بنـاء علاقـات أقـوى، وحـلّ المشـاكل بشـكل أكثـر فعاليّـة، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

خاتمة

يتّجه مستقبل المشاركة المجتمعيّة نحو آفاق رحبة، مدفوعة بتغيّرات اجتماعيّة وديموغرافيّة وتكنولوجيّة هائلة، فمع ازدياد الوعي بأهمّيّة دور الفرد في صنع القرار وتطوير المجتمع، تتنامى رغبة الأفراد في المشاركة بفعاليّة، كما تُتيح التكنولوجيا الحديثة أدوات ووسائل جديدة للتواصل والتفاعل، ما يسهّل مشاركة الأفكار والخبرات على نطاق أوسع، ونرى اتّجاهًا نحو مشاركة أكثر تنوّعًا وشمولًا، تتخطّى الحواجز التقليديّة وتشمل مختلف فئات المجتمع.

لكنّ تعزيز المشاركة المجتمعية في المستقبل قد يواجه ببعض التحديات، مثل: ضيق الوقت لدى الأفراد، وصعوبة الوصول إلى بعض الفئات، ونقص الوعي بأهمّيّة المشاركة، لكنها في الوقت ذاته توفّر بيئة داعمة وفرصًا هائلة للإبداع والابتكار، فمن خلال الاستفادة من التكنولوجيا، يمكن تصميم برامج ومبادرات تشاركيّة تناسب احتياجات مختلف الفئات وتغري بالمشاركة. كما يمكن تعزيز ثقافة المشاركة من خلال التعليم والتوعية، وتشجيع المؤسّسات على تبنّي ممارسات تُشجّع مشاركة أصحاب المصلحة.

وتأتي التكنولوجيا لتؤدّي دورًا محوريًّا في تطوير وتعزيز المشاركة المجتمعيّة، فمن خلال منصّات التواصل الاجتماعيّ، يمكن للأفراد

التواصل بسهولة وتبادل الأفكار والخبرات، كما تُتيح التطبيقات الإلكترونية للمشاركة في استطلاعات الرأي والتصويت على القضايا المهمّة، إضافة إلى استخدام أدوات تحليل البيانات لفهم احتياجات المجتمع وتصميم برامج تشاركية فعّالة. وتُسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تخصيص تجربة المشاركة وتقديم خدمات أفضل للمشاركين.

إنّ مستقبل المشاركة المجتمعيّة يزخر بالإمكانيّات الواعدة، فمع تضافر الجهود من الحكومات والهيئات والمؤسّسات المدنيّة والأفراد، يمكننا بناء مجتمعات أكثر مشاركة وفعاليّة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق مستقبل أفضل للجميع.

وختامًا، نؤكد أن حركة المشاركة المجتمعية ليست معادلة رياضية يمكن حلها بتطبيق خطوات محددة؛ بل هي عملية ديناميكية تتطلب تقدماً تدريجياً بخطى ثابتة وهادئة، تضمن بها سلامة أهدافها ورسوخ جذورها في المجتمع. يتطلب بناء المشاركة المجتمعية صبراً ووعياً عميقاً، وقصداً شريفاً يضع المصلحة العامة نصب الأعين، لتتمكن هذه الجهود من تحقيق الأثر المنشود.

ومن أجل ضمان استدامة هذه الحركة، تحتاج المشاركة المجتمعية إلى دعم استشاري مستمر، يوجه خطواتها ويعزز من فاعليتها، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. فالتقدم التدريجي المدروس هو ما يمنح المشاركة المجتمعية قوة وثباتاً، لتصبح عنصراً أصيلاً في مسيرة التطوير والتنمية.

المراجع

✓ يوسف سليمان الهاجري، دور وسائل الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة المجتمعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ م: دراسة تطبيقية على بعض المواقع الحكومية وحساباتها على تويتر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الإعلام والاتصال، قسم الصحافة والنشر الإلكتروني، ٢٠٢٢.

✓ الغرابية، فيصل محمود (٢٠١٠): أبعاد التنمية الاجتماعية العربية، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

✓ عبد الفتاح، منال ثابت (٢٠١٠): بناء مقياس المشاركة الاجتماعية للمسنين، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، (٢٤).

✓ الحواشين، أصايل داو (٢٠١٨)، العلاقة بين المشاركين للمسنين والرضا عن الحياة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مركز الملك سلمان الاجتماعي والجمعية الوطنية للمتقاعدين بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

✓ القاضي، عدنان محمد (٢٠١٢م): الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالاندماج الجامعي لدى طلبة كلية التربية جامعة تعز، المجلة العربية لتطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

✓ رؤيـة السـعودية ٢٠٣٠: نبـذة حـول رؤيـة ٢٠٣٠، الموقـع الرسـمي لرؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية، متـاح مـن خـلال الرابـط التـالي: (vision2030.gov.sa)

✓ «ضوابـط المشـاركة الإلكترونيـة»، موقـع وزارة النقـل والخدمـات اللوجسـتية، متـاح عـلى:

https://mot.gov.sa/ar/help/aboutPortal/Pages/socialMediaPolicy.aspx

✓ "نظـام العمـل التطوعـي"، موقـع وزارة المـوارد البشريـة والتنميـة الاجتماعيـة، متـاح عـلى:

https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/decisions-and-regulations/regulation-and-procedures/898436

✓ الشبكة السعودية للمسؤولية المجتمعية.

✓ دليل المشاركة المجتمعية، النسخة الأولى ٢٠١٩م، عمان.

✓ "المشـاركة المجتمعيـة: النشـأة والمفهوم"، مؤسسـة منار للمشـاركة المجتمعية.

✓ "تقريـر الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة لعـام ٢٠١٥"، موقـع الأمـم المتحـدة.

✓ "دليـل للمشـاركة المجتمعيـة والمسـاءلة"، الحركـة الدوليـة للصليـب الأحمـر والهـلال الأحمـر.

✓ "التنمية بالمشاركة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.

✓ عبد الرحيم قاسم قناوي، المشاركة المجتمعية في التخطيط العمران، الأردن، دار المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

✓ حيدر الهاشمي، "سلم المشاركة لهارت: مراجعة نقدية في مشاركة الأطفال/ الشباب في اتخاذ القرار"، مجلة التربية (اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم)، ع١٩٧، ديسمبر ٢٠١٩م.

✓ سامي عبد الحميد محمد، وعيد رجب عبد الفتاح، "استراتيجية مقترحة للمشاركة المجتمعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالجامعات السعودية"، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز أنموذجًا.

✓ عبد القادر بن ياسين خطيب، "الارتقاء بالعمل التطوعي دراسة تأصيلية تطبيقية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل المنعقدة في جامعة أم القرى"، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١م.

✓ أساور عبد الحسين عبد السادة، الشباب والمشاركة المجتمعية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد ٣٢.

✓ خالد السيد حسانين، العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية للشباب في ضوء المتغيرات المجتمعية الحديثة، مجلة القاهرة للخدمة

الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد ٣٣، سبتمبر ٢٠٢١.

✓ ما هي مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات وكيفية تطويرها، موقع بكه للتعليم والتطوير، مايو ٢٠٢٤.

✓ كيف تقوم بتعزيز العمل الجماعي والتعاون في الفريق؟، استراتيجيات لتعزيز العمل الجماعي والتعاون، مدونة المستشارين العرب، يونيو ٢٠٢٣.

✓ إستراتيجية التفكير الناقد، أكاديمية داعم، ديسمبر ٢٠٢٣.

✓ رشاد أحمد عبد اللطيف، المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي (نموذج تدريبي)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، العدد الأول أكتوبر ١٩٩٦م.

✓ محمد عبد القادر الدمياطي، دور مقترح للعمل مع الجماعات لتنمية مهارات المشاركة المجتمعية للشباب الجامعي، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، مج ٣ ، سبتمبر ٢٠١٠.

✓ نجاة صابر حسن، الخطاب السياسي وأثره على المشاركة المجتمعية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، كلية الآداب، مج ٢٥، يوليو ٢٠٢٢.

✓ تطوير مهارات القيادة في العصر الرقمي، الصفات والمهارات الضرورية لقادة الأعمال، فبراير ٢٠٢٤، https: / /e-invoice.io /blog/ /

✓ فكري الفار، دور الرياضة في تعزيز المشاركة الاجتماعية لدى الشباب، المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة، العدد ٣٠، قسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية - كلية التربية الرياضية - جامعة بنها، ٢٠٢٠.

✓ وليد الزامل، وآخرين، دور المشاركة المجتمعية في مشاريع التأهيل العمراني للمناطق التراثية في المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة كلية الهندسة جامعة الأزهر، العدد ١٨ يناير ٢٠٢٣.

✓ مصطفى محمد، قاسم سعد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد ٤٦، رقم ٢، أبريل ٢٠١٩.

✓ المشاركة المجتمعية: مفهومها وأهميتها وأساليبها، تأليف د. إبراهيم محمد إبراهيم، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

✓ دور المشاركة المجتمعية في تمكين المرأة الريفية، مجلة بحوث التنمية الريفية، جامعة عين شمس، المجلد ٣٧، العدد ٢، ٢٠٢١.

✓ أثر المشاركة المجتمعية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المدن المصرية، مجلة التخطيط العمراني والتنمية، المعهد القومي للتخطيط، العدد ٥٢، ٢٠١٨.

✓ التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية في المجتمعات العربية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، المجلد ٣٢، العدد ٣، ٢٠١٥.

✓ شبكة المنظمات الأهلية العربية:

https://www.escr-net.org/member/arab-ngo-network-development-annd Community Planning: Theories and Practices by Sherry R. Arnstein and John Paul Parkins, Routledge, 2016.

✓ كتيب المشاركة الرقمية، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ٢٠٢٣، ص ٩، متاح على الرابط التالي:

file:///C:/Users/fdfdfd/Downloads/Digital%20participation%20booklet%20Arabic.pdf

✓ ميرهان محسن طنطاوي، أساليب وممارسات المشاركة الإلكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، العدد ١٦، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٨.

✓ منصات العمل الجماعي (التعاوني)، متاح على موقع

✓ https://www.gbs.com.sa/ar/solutions/collaboration/

✓ Kumar, Anil (2020): Community Participation, ResearchGate.

✓ Thwala, Wellington Didibhuku (2010): Community participation is a necessity for project success: A case study of rural water

supply project in Jeppes Reefs, South Africa, African Journal of Agricultural Research, 5 (10).

- ✓ Kiwango, et.al, Wilhelm A. (2017): Levels of community participation and satisfaction with decentralized wildlife management in Idodi-Pawaga Wildlife Management Area, Tanzania, International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 25 (3).
- ✓ The Role of Technology in Enhancing Community Resilience Initiatives, FasterCapital, 20 Apr 2024, https://fastercapital.com/content/The-Role-of-Technology-in-Enhancing-Community-Resilience-Initiatives.html
- ✓ Kapur, R. Enhancing Community Participation, retrieved from:
  - https://www.researchgate.net/publication/333016880_Enhancing_Community_Participation/citations
- ✓ Empowering People, Strengthening Communities: Local Government and Community-Based Organizations by Susan J. Sharp, Edward P. Keating, and Mary C. Powers, Routledge, 2015.
- ✓ The Community Toolbox: A Guide for Building Healthier Places by Peter Kretzmann, John McKnight, and John L. Gandini, University of Chicago Press, 2016.
- ✓ The Impact of Community Participation on Health and Well-being: A Systematic Review by Lucy Smith, Gemma Harrison, Michael Harris, and Chris Lawton, Journal of Community & Applied Social Psychology, Vol 30, No 6, 2020.
- ✓ Community Engagement and Public Health: A Review of the

Literature by Michael Barry, Michael Batty, and Patricia Kretzer, American Journal of Public Health, Vol 103, No 5, 2013.

- ✓ Building Capacity for Community-Based Research: A Framework for Addressing Social and Health Inequities by Michael T. Kretzmann, Katherine A. Schultz, and John L. Gandini, Public Health Reports, Vol 122, No 2, 2007.
- ✓ The International Association for Public Participation: https://www.iap2.org/
- ✓ The World Bank: https://www.worldbank.org/en/home
- ✓ The United Nations Development Programme: https://www.undp.org/
- ✓ https://www.fordfoundation.org/
- ✓ https://startnetwork.org/
- ✓ https://tawasul.co.om/
- ✓ https://www.dubaicares.ae/